## محضر الجلسة رقم 137

**التاريخ:** الأربعاء 22 جمادى الأولى 1445هـ (6 ديسمبر 2023م).

**الرئاسة:** المستشار السيد محمد حنين، الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين.

**التوقيت:** ثلاث ساعات وسبع وثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة العاشرة والدقيقة الثانية عشرة صباحا.

**جدول الأعمال:** الدراسة والتصويت على مشروع قانون المالية رقم 55.23 للسنة المالية 2024:

- تقديم تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية؛
- المناقشة العامة من لدن الفرق والمجموعات البرلمانية وأعضاء المجلس غير المنتسبين؛
- رد الحكومة.

---

**المستشار السيد محمد حنين، رئيس الجلسة:**

**بسم الله الرحمن الرحيم**

**والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.**

أعلن عن افتتاح الجلسة.

**السيد الوزير المحترم،**

**السيدات والسادة المستشارين المحترمين،**

**الحضور الكريم،**

تطبيقا لأحكام الدستور والقانون التنظيمي للمالية والنظام الداخلي لمجلس المستشارين، وبناء على مداولات مكتب مجلس المستشارين، وكذا مداولات ندوة الرؤساء ذات الصلة، يخصص المجلس هذه الجلسة لتقديم تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، حول "مشروع قانون المالية رقم 55.23 للسنة المالية 2024"، وبعد ذلك المناقشة العامة من لدن الفرق والمجموعات البرلمانية وعضوي المجلس غير منتسبين، وأخيرا الاستماع إلى رد الحكومة على هذه المناقشة.

وقبل أن نباشر جدول أعمال هذه الجلسة، اسمحوا لي أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى السيدات والسادة رؤساء الفرق والمجموعات البرلمانية وعضوي المجلس غير المنتسبين، وإلى السيدة والسادة رؤساء اللجن الدائمة وجميع السيدات والسادة أعضاء المجلس، وكذا إلى السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية، والسيد الوزير المنتدب المكلف بالميزانية الحاضر معنا، وجميع السيدات والسادة أعضاء الحكومة على المجهودات التي بذلوها في سبيل المناقشة المعمقة لمشروع قانون المالية ومشاريع الميزانيات الفرعية المنبثقة عنه.

وأستغل هذه المناسبة لتثمين التفاعل الإيجابي للحكومة مع تعديلات أعضاء مجلسنا الموقر، كون الحكومة تفضلت بقبول أكثر من 70 تعديل، وهي سابقة متميزة في مناقشة قوانين المالية ببلادنا تستحق التنويه والتقدير.

والشكر موصول كذلك، إلى أطر المجلس على ما بذلوه من مجهودات جبارة خلال هذه الفترة الضاغطة في سبيل إعداد ومواكبة أشغال مختلف هيئات المجلس بغرض إنجاح الدراسة في نطاق الآجال القانونية وفي ظروف حسنة.

وأود تذكير المجلس الموقر ببرنامج دراسة مشروع قانون المالية على مستوى الجلسات العامة، والذي سنخصص له ثلاث جلسات، حيث سنستهل أشغال بجلستنا هذه التي ستخصص كما أسلفت للمناقشة العامة ورد الحكومة عليها، وسنواصل مساء اليوم بعقد جلستين، نخصص الأولى منها للتصويت على الجزء الأول من مشروع قانون المالية، وتخصص الجلسة الثانية لمناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية والتصويت على الجزء الثاني وعلى مشروع قانون المالية برمته.

والآن، إذا سمحتم، سأعطي الكلمة مباشرة للسيد مقرر لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية لتقديم تقرير اللجنة حول مشروع قانون المالية لسنة 2024، وذلك في حدود 15 دقيقة.

ونرحب بالسيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان الناطق الرسمي باسم الحكومة الذي التحق بنا.

تفضلوا السيد المقرر مشكورا.

**المستشار السيد عابد بادل، مقرر لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية:**

**السيد الرئيس المحترم،**

**السادة الوزراء،**

**السيدات والسادة المستشارون المحترمون،**

يشرفني أن أعرض على أنظار مجلسنا الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بمجلس المستشارين، بمناسبة انتهائها من دراسة مشروع قانون المالية رقم 55.23 للسنة المالية 2024 كما أحيل علينا من مجلس النواب، بتاريخ 15 نونبر، عقدت بعده أربع اجتماعات ماراطونية تواصلت إلى ساعات متأخرة من الليل، حتى المصادقة عليه يوم فاتح دجنبر بعدما شرعت في مناقشته يوم الخميس 16 نونبر حيث استغرقت الدراسة فيه 23 ساعة عمل.

واسمحوا لي في البداية، أن أتوجه بالشكر والتقدير للسيدة نادية فتاح وزيرة الاقتصاد والمالية والسيد فوزي لقجع وزير الميزانية، وجميع مدراء وأطر الوزارة على ما تقدموا به من معطيات وأرقام مكتوبة وموثقة معززة بكل المؤشرات، ساهمت في تحسين مقروئية مضامينه، الشيء رفع من مستوى مناقشته في جو ساده التوافق والتعاون.

كما لا تفوتني الفرصة دون أن أتقدم بأخلص عبارات الشكر والتقدير

للسيد مولاي مسعود أكناو رئيس اللجنة على حسن تسييره وتدبيره لأشغالها، وللسيدات والسادة المستشارين، الذين أسهموا في مناقشة هذا المشروع بكل جدية ومسؤولية، الشكر موصول أيضا إلى الطاقم الإداري للجنة على كل المجهودات التي بذلها ويبذلها من أجل تسهيل عمل السيدات والسادة المستشارين.

**السيد الرئيس المحترم،**

لقد عقدت اللجنة اجتماعا بتاريخ 16 نونبر، قدمت خلاله السيدة نادية فتاح وزيرة الاقتصاد والمالية عرضا مفصلا ومرقما حول مشروع قانون مالية لسنة 2024، تطرقت فيه لظروف وسياقات إعداده وفق الإطار المرجعي المستمد من التوجهات الملكية المتضمنة في الخطب الملكية والبرنامج الحكومي، والذي إنبنى على الفرضيات الآتية:

- ✓ نمو الناتج الداخلي الخام: 3.7%؛
- ✓ عجز الميزانية: 4%؛
- ✓ محصول الحبوب: 75 مليون قنطار؛
- ✓ سعر غاز البوتان: 500 دولار للطن؛
- ✓ معدل التضخم: 2.5%؛
- ✓ الطلب الدولي الموجه للمغرب (دون احتساب منتوجات الفوسفاط ومشتقاته): 2.9%؛
- ✓ سعر صرف الأورو مقابل الدولار: 1.08.

كما تطرقت السيدة الوزيرة للتوجهات العامة للمشروع الذي استند على أربع مرتكزات أساسية وهي:

- ✓ تنزيل برنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز؛
- ✓ مواصلة إرساء أسس الدولة الاجتماعية؛
- ✓ مواصلة تنزيل الإصلاحات الهيكلية؛
- ✓ تعزيز استدامة المالية العمومية.

**السيد الرئيس المحترم،**

تطرقت المناقشة العامة لمضامين مشروع القانون المالي رقم 55.23 للسنة المالية 2024، لسياقات إعداده الوطنية والدولية وللفرضيات التي بني على أساسها، حيث أبدى السيدات والسادة المستشارين أغلبية ومعارضة ملاحظات تضمنت على الخصوص تداعيات استمرار الضغوط التضخمية والتوترات الجيوسياسية وتوالي الصدمات الاقتصادية التي أثرت في نسبة النمو، متطرقة للصعوبات التي يعرفها الاقتصاد الوطني جراء استمرار موجة الغلاء في المواد الأساسية والارتفاع المضطرد لأسعار المحروقات والجفاف، إضافة إلى تداعيات الزلزال.

وقد عبر المتدخلون عن الفخر والاعتزاز بما حققته الدبلوماسية المغربية تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده من انتصارات ونجاحات بفعل اقتناع مجموعة من الدول لمبادرة الحكم الذاتي كحل واقعي للنزاع المفتعل حول الصحراء المغربية.

وفي هذا الصدد، تمت الإشادة بالقرار الجديد لمجلس الأمن رقم 2703 الذي يكرس قوة ومكانة ومصداقية المبادرة المغربية للحكم الذاتي التي ضحدت كل الأطروحات المتجاوزة لخصوم الوحدة الترابية.

كما توجه، السيدات والسادة المستشارون، بتحية إجلال وتقدير للقوات المسلحة الملكية، ولرجال الأمن الوطني والدرك الملكي والقوات المساعدة ورجال الوقاية المدنية والإدارة الترابية على تعبئتهم وتجندهم الدائم، وعلى ما قدموه من تضحيات جسام لاحتضان ضحايا زلزال الحوز، وعلى صمودهم ومرابطتهم على الحدود ضماناً لأمن واستقرار بلدنا.

المتدخلون نوهوا أيضا، بمجهودات الحكومة في إطلاق البرنامج الاستعجالي لإيواء المتضررين من الزلزال المؤلم واحتضان الساكنة المتضررة في أرقى أشكال التضامن والتآزر التي أبان عنها الشعب المغربي عززت للتميز المغربي، مشيدين بالدعم والتضامن الذي عبرت عنه كل الدول الصديقة والشقيقة للمملكة.

في مقابل ذلك أدان السيدات والسادة المستشارون ما يتعرض له المدنيون في غزة الصامدة من حرب الإبادة التي يشنها العدوان الإسرائيلي، منوهين بما تقدمه المملكة المغربية من كل أنواع الدعم والمساندة للقضية الفلسطينية تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده رئيس لجنة القدس.

السيدات والسادة المستشارون عبروا أيضا عن اعتزازهم وفخرهم لاحتضان بلادنا شرف تنظيم كأس إفريقيا لكرة القدم سنة 2025 وكأس العالم لكرة القدم سنة 2030 في إطار ملف الترشيح المشترك "المغرب– اسبانيا– البرتغال" لما يمثله من إشادة واعتراف بالمكانة الخاصة التي يحظى بها المغرب بين الأمم الكبرى والذي احتضن أكبر التظاهرات العالمية وعلى رأسها اجتماعات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، مهنئين السيد فوزي لقجع على ثقة جلالة الملك الذي عينه رئيسا للجنة تنظيم المونديال.

وبخصوص الفرضيات التي انبنى عليها المشروع اعتبرتها الأغلبية فرضيات واقعية تراعي المحيط الجيوسياسي المتقلب، وتنسجم مع ما هو معمول به لدى مختلف المؤسسات الدولية ومبنية وفق منهجية علمية بخصوصيات مغربية تراعي تركيبة الاقتصاد الوطني.

وبالمقابل، اعتبرت مداخلات فرق المعارضة أن الفرضيات والمؤشرات التي انبنى عليها مشروع قانون المالية غير واقعية ومتجاوزة وصعبة التحقق، وأنها فرضيات تقفز على الواقع الاقتصادي والاجتماعي المغربي، وبالغت في التفاؤل وتحمل في طياتها أسئلة كبيرة حول صدقيتها وإمكانية تحققها لاسيما في ظل السياق الدولي والوطني الاستثنائي.

وفيما يرتبط بالمحور الضريبي، ثمن المتدخلون مواصلة الحكومة التنزيل الفعلي للقانون الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي، الذي أطر أيضا العدالة الضريبية، ووضع نظام ضريبي مستقر، مبسط وشفاف، يجذب المستثمرين ويساهم في تحسين مناخ الأعمال، مسجلين التزام الحكومة بمواصلة الإصلاح من خلال فتح ورش إصلاح الضريبة على الدخل السنة المقبلة، لتعزيز ثقة المستثمرين، علاوة على توسيع الوعاء الضريبي من خلال اعتماد مقاربة فعالة ومحفزة تدمج القطاع غير المهيكل والذي لا زال يمثل 30% من الناتج الداخلي الخام ويشغل حوالي 4 ملايين شخص.

كما أجمع المتدخلون على ضرورة التعجيل بإطلاق ورش إصلاح الجبايات المحلية.

وفيما يخص المحور الاقتصادي، اختلفت المواقف بين مختلف المكونات السياسية والنقابية، بين اتجاه ينوه بالتدابير الحكومية المتخذة خلال سنة 2023 والتي همت أساسا الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين لتعزيز السلم الاجتماعي ودعم النسيج المقاولاتي عبر ضخ ميزانية تفوق 40 مليار درهم لدعم المواد الأساسية، وعلى رأسها مواصلة دعم مهني النقل، المحافظة على أسعار الماء والكهرباء، فضلاً عن حماية الرأسمال الحيواني، وتخصيص دعم غير مسبوق لمختلف السلاسل النباتية والحيوانية من خلال تعبئة 10 مليار درهم لمواجهة آثار الجفاف.

في حين استندت مداخلات أخرى على إحصائيات المندوبية السامية للتخطيط في مناقشة المشروع والداعية إلى تأهيل النسيج الاقتصادي بهدف الرفع من نسبة الصادرات على حساب الواردات.

وفيما يرتبط بالمقاولة، تم التذكير بالدور الرئيسي الذي تلعبه في إنعاش الاقتصاد الوطني عبر المساهمة في مداخيل الدولة، كونها الإطار الرئيسي لخلق القيمة المضافة وإحداث فرص الشغل وأمام ثقل الأزمة، تمت الدعوة إلى مواصلة اتخاذ تدابير تحفيزية لإنعاش وإنقاذ المقاولة.

وفيما يتعلق بالمحور المالي، تم التنويه بالتدابير الحكومية الرامية إلى دعم وتمويل الاقتصاد الوطني من خلال إصدار مجموعة من النصوص القانونية، إلا أن ذلك لازال محدودا في غياب إرادة حقيقية للأبناك لتمويل الاقتصاد الوطني حيث اعتبرت بعض المداخلات أن هذا أن المشروع به أعطاب واختلالات بنيوية وهيكلية تبرز جليا في تفاقم الدين العمومي الذي بلغ إلى غاية يونيو 2023 حوالي 1010 مليار درهم، منها 244 مليار درهم ديونا خارجية، خصصت الحكومة لأداء أقساط الفوائد اعتمادات قدرت بـ 38.2 مليار درهم خلال سنة 2024.

وفي الشق المرتبط بإصلاح القانون التنظيمي للمالية رقم 130.13، تمت الإشادة بفتح هذا الورش الإصلاحي، وذلك من أجل تعزيز دور البرلمان في أداء وظيفته الرقابية، مع المطالبة باعتماد البرمجة الميزانياتية لمدة 5 سنوات بدل 3 سنوات، بالنسبة للقانون المتعلق بمدونة التجارة وبسن أحكام انتقالية خاصة بآجال الأداء.

أفاد بعض المتدخلين بأن بعض مقتضياته تثير عدة صعوبات باعتبار أن التجارة تخضع للأعراف ومبدأ سلطان الإرادة.

كما أن فرض المشرع احترام آجال الأداء بقواعد آمرة ربما سيؤثر على سيرورة التجارة، لذلك طالبوا بإجراء تقييم وتتبع آثر المقتضى القانوني الذي يلزم الأشخاص الذاتيين أو الاعتباريين أن يقدموا للإدارة تصريحا مؤشرا عليه من طرف مراقب الحسابات أو خبير محاسبي أو محاسب معتمد.

وفيما يرتبط بمحور الاستثمار، تم التذكير بدور الاستثمار في تحريك الدورة الاقتصادية الوطنية، وفي تقوية النمو والتقليص من البطالة، مع التنويه بالتنزيل السريع لقانون الإطار المتعلق بالاستثمار، وبتفعيل نصوصه التطبيقية، وهو ما سيؤدي إلى تحويل نسبة الاستثمارات إلى الثلثين بالنسبة للقطاع الخاص والثلث للقطاع العام في أفق سنة 2035، وتعبئة 550 مليار درهم من الاستثمارات، مع خلق 500 ألف منصب شغل في أفق سنة 2026، فضلا عن تثمين حصيلة أجرأة ميثاق الاستثمار ومواصلة الاستثمار في الطاقات المتجددة لضمان السيادة الطاقية، كما طالبوا بفتح ورش الاستثمار في الاقتصاد الأزرق مشيدين في هذا الإطار بالتعديلات التي أدخلها مجلسنا الموقر على هذا المشروع والرامية إلى تأهيل قطاع الصيد البحري.

وفيما يخص المحور الاجتماعي، ثمن العديد من المتدخلين التزام الحكومة بتنزيل الجدولة الزمنية التي حددها جلالة الملك والتي تضمنها القانون الإطار المتعلق بالحماية الاجتماعية، وذلك في إطار التزام الحكومة بمأسسة الدولة الاجتماعية، والتي همت تعميم التغطية الصحية الإجبارية من خلال تأهيل المنظومة الصحية الوطنية، بإخراج كل الترسانة القانونية والتنظيمية ذات الصلة، مثمنين قرار الرفع من ميزانيتها في رقم غير مسبوق، إضافة إلى إطلاق برنامج الدعم المباشر، وتخصيص اعتمادات مالية لصندوق المقاصة مع وضع خارطة طريق لإصلاح المنظومة التربوية، ومواصلة الجهود الوطنية لإصلاح منظومة العدالة، معتبرين أن هذه الإصلاحات ستنقلنا من المقاربة الليبرالية إلى مقاربة الدولة الاجتماعية.

بالمقابل، اعتبرت مداخلات أخرى أن الدولة الاجتماعية لا تختزل في تعميم الحماية الاجتماعية، وإنما يتعلق الأمر بتحسين الخدمات العمومية، لاسيما في القطاعات الأساسية كالصحة، التعليم والشغل.

هذا، وقد نوه المتدخلون ببرنامج الدعم الاجتماعي المباشر والأسر الفقيرة والهشة، معتبرينه ثورة جديدة في مجال التعاقد الاجتماعي بين الدولة والمواطنين، بالرغم من الظرفية الصعبة.

كما تمت الإشادة بالبرنامج الملكي للدعم المباشر للسكن، حيث طالبوا بتعميم هذا البرنامج على المناطق القروية والجبلية التي لم تستفد من برامج السكن الاجتماعي وبرامج محاربة السكن غير اللائق وفقا للمعايير والمقاييس التي تمكن الأسر الاستفادة من هذا البرنامج.

وفيما يرتبط بأجرأة وتنزيل ورش الجهوية المتقدمة، تم تثمين برنامج تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية لاسيما مؤشرات تمدرس الفتيات بالعالم القروي، وتحسين ظروف التزود بالماء الصالح للشرب والكهرباء، مع الدعوة إلى تمكين الجهات من الإمكانيات اللوجيستية والموارد البشرية، حيث طالبوا بضرورة تسريع ورش اللاتمركز الإداري.

**السيد الرئيس المحترم،**

في معرض جوابها، توجهت السيدة الوزيرة بالشكر للسيدات والسادة المستشارين على تفاعلهم الإيجابي في مناقشة مضامين مشروع قانون المالية للسنة المالية 2024.

وذكرت أن الإطار المرجعي لإعداد هذا المشروع يندرج في إطار تنزيل الخطب الملكية السامية والتزامات البرنامج الحكومي، يأخذ بعين الاعتبار السياق الدولي الموسوم بتوالي الأزمات وتأثيره على ميزانية الدولة، وكذا السياق الوطني الاستثنائي والصعب، موضحة أن بلادنا استطاعت تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله الحفاظ على وثيرة التقدم الاقتصادي والاجتماعي ومواصلة تنزيل الأوراش الكبرى وهو ما يبين مناعة الاقتصاد الوطني في مواجهة الأزمات مؤكدة على شجاعة الحكومة التي لم تختبئ وراء الأزمة ولم تلجأ إلى قانون مالي تعديلي.

وفي الشق المرتبط بدعم القدرة الشرائية للمواطنين، ذكرت السيدة الوزيرة بالعديد من الإجراءات التي اتخذتها الحكومة منذ سنة 2022، وعلى رأسها مأسسة الحوار الاجتماعي، الذي خصصت له اعتمادات مالية بلغت 14 مليار درهم، مما انعكس إيجاباً على الطبقة المتوسطة، داعية إلى التعاون بين جميع الفاعلين للإسراع بإخراج قانون الإضراب ومدونة الشغل إلى حيز الوجود.

**السيد الرئيس المحترم،**

من جهته أوضح السيد فوزي لقجع وزير الميزانية جوابا على مداخلات السيدات والسادة المستشارين أن الحكومة تعمل على تجسيد اختياراتها في مشروع قانون المالية، وقدمت كل التوضيحات اللازمة بشأنها، وأن المعطيات والمؤشرات المعتمدة تتسم بالدقة في ظل تقاسم جميع الأطراف صحة هذه الأرقام.

مبرزاً أن الاختلاف في الآراء حولها مدخل أساسي لتعزيز الخيار الديمقراطي ببلادنا، رافضاً التشكيك في صحة الأرقام والمؤشرات المعتمدة في وضع الفرضيات التي بني عليها هذا المشروع، مؤكدا على استعداد الحكومة لتقديم إيضاحات للسيدات والسادة المستشارين والتفاعل مع الفرضيات البديلة إن وجدت وذلك في إطار المسؤولية الدستورية المشتركة ما بين الحكومة والبرلمان.

السيد الوزير أكد على أن المغرب عرف الجفاف منذ ثمانينيات القرن الماضي وأنه تم إعداد إستراتيجية الماء سنة 2009، وكان متوقعاً أن يتم إنجاز الشطر الأول منها خلال سنة 2013، وكذا إنجاز محطة تحلية مياه البحر بمدينة الدار البيضاء سنة 2014 والتي تهم تحلية 300 مليون لتر مكعب، موضحاً أن أزمة الماء راجع إلى سببين رئيسيين هما التأخر في إنجاز المشاريع المبرمجة، وتعاقب سنوات الجفاف على بلادنا، وأنه أمام هذا الوضع الاستثنائي فإن الحكومة تضع ضمن أولوياتها حل أزمة الماء وباشرت العملية بالسرعة المطلوبة.

وبخصوص إصلاح صندوق المقاصة، أفاد السيد الوزير أن خيار الحكومة هو تسقيف الأسعار في أفق 2026، مبرزاً أنه بحجة مكافحة الفقر والهشاشة تم صرف الاعتمادات المخصصة لصندوق المقاصة والتي بلغت 150 مليار درهم منذ سنة 2015، استفاد منها الميسورون أكثر.

وخلص السيد الوزير إلى أن الاختيارات الاقتصادية التي تعتمدها الحكومة واضحة وذلك في إطار مشروع مجتمعي يقوده صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

**السيد الرئيس المحترم،**

في إطار دراسة مواد هذا المشروع، انكبت اللجنة على دراسة مختلف التدابير الجمركية والضريبية التي تضمنها، تجدونها بشكل مفصل في التقرير الموزع عليكم، تعزز بتقديم 243 تعديل أحيلت على الشكل التالي:

- ✓ فرق ومجموعة الأغلبية: 37 تعديلا؛
- ✓ الفريق الحركي: 28 تعديلا؛
- ✓ الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية: 20 تعديلا؛
- ✓ فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب: 28 تعديلا؛
- ✓ فريق الاتحاد المغربي للشغل: 39 تعديلا؛
- ✓ مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل: 32 تعديلا؛
- ✓ مجموعة العدالة الاجتماعية: 29 تعديلا؛
- ✓ مستشارا الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب: 30 تعديلا.

هذا، وقد عقدت اللجنة يوم الجمعة فاتح دجنبر 2023، اجتماعا مطولا، خصص للبت في التعديلات والتصويت على مواد الجزء الأول من مشروع القانون المالي لسنة 2024.

وبلغ عدد التعديلات المقبولة من طرف اللجنة 73 تعديلا في رقم قياسي وغير مسبوق في تاريخ مناقشة قوانين المالية، وتم رفض 52 تعديلا، فيما سحب 118 تعديلا من طرف مقدميها.

وقد صادقت اللجنة على التعديلات المقدمة وعلى مواد مشروع القانون وأبوابه وفق جدول التصويت المرفق بهذا التقرير.

هذا، وعند عرض الجزء الأول من مشروع قانون المالية رقم 55.23 للسنة المالية 2024 على التصويت، وافقت عليه اللجنة معدلا بالنتيجة التالية:

**- الموافقون: 11؛**

**- المعارضون: 04؛**

**- الممتنعون: 02.**

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد مقرر لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، السيد عابد بادل، على تقديمكم لهذا التقرير واحترامكم للوقت المخصص لكم.

والآن سننتقل إلى المناقشة العامة، ونستهلها بتدخل فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضلوا السيد الرئيس محمد البكوري في حدود 35 دقيقة.

**المستشار السيد محمد البكوري:**

شكرا السيد الرئيس.

**السيدان الوزيران المحترمان،**

يتجدد لقاؤنا اليوم في هذه المحطة السنوية الهامة لمناقشة مشروع قانون المالية، هذا المشروع السنوي الذي يجمع بين حاضر المنجزات الحكومية وآفاقها ويترجم كذلك تصور الحكومة لتنزيل برنامجها الحكومي وطرق استثمارها للمؤهلات البشرية الاقتصادية لبلادنا.

إذ تمنحنا هذه المناسبة الهامة فرصة ذهبية لتقييم أداء الفاعل الحكومي والوقوف عند مدى وفائنا كأغلبية بالتزاماتنا وتعهداتنا التي على أساسها بني البرنامج الحكومي الذي تتقاطع فيه برامجنا الانتخابية.

قبل الخوض في مناقشة مشروع قانون المالية، لابد أن ننوه باسم فريق التجمع الوطني للأحرار بالزيارة التاريخية التي يقوم بها جلالة الملك محمد السادس حفظه الله إلى دولة الامارات العربية المتحدة الشقيقة، زيارة دولة وصداقة تم من خلالها استقبال ملك المغرب استقبال تاريخي استثنائي وبحفاوة كبيرة، بقصر الوطن من طرف صاحب السمو الملكي الشيخ محمد بن زايد رئيس دولة الامارات، وهو الاستقبال الذي بين للعالم مدى مكانة الدولة المغربية التي يحظى بها جلالته كقائد عربي كبير، توج بعقد إعلان غير مسبوق كللته شراكات اقتصادية ضخمة ستعزز بكل تأكيد العلاقات المغربية الإماراتية التي ناهزت نصف قرن، وأكدت على أنها علاقة بين توأمين لا يفرق بينهما إلا البعد الجغرافي.

كما تتزامن هذه المناسبة مع محطات خالدة في ذكرياتنا الوطنية والتي تشكل جزءا من التاريخ التليد للمملكة العلوية الشريفة، ذكرى المسيرة الخضراء المظفرة وذكرى عيد الاستقلال المجيد، وهي مناسبة نثمن فيها بكل فخر واعتزاز ما حققته ببلادنا من نماء وازدهار جعلها تحظى بمكانة تليق بمقامها في المنتظم الدولي، وكذلك على الصعيد القاري تحت القيادة الحكيمة والمتبصرة لقائد الأمة وصانع نهضتها وحامي سيادتها جلالة الملك محمد السادس نصره الله.

هذه المكانة التي عززتها مكاسب ومنجزات مهمة حققتها بلادنا على مستويات متعددة يترجمها الاعتراف الدولي المستمر بمغربية صحرائنا ويعزز من شرعية وجدية وواقعية مشروع الحكم الذاتي ويدحض في الوقت نفسه أطاريح تجاوزتها الزمن والواقع، يدفع بها المتربصون والأعداء ممن يقلقهم تقدم بلادنا بثبات نحو تحقيق نمائها وازدهارها، مشيدين بحكمة ورزانة قواتنا المسلحة الملكية والدرك الملكي والقوات المساعدة والوقاية المدنية والأمن الوطني على كل ما يقدمونه من أعمال لأجل أمن هذا البلد، وكذلك لأجل الحكمة التي يتميزون بها لاستمرار الأمن والأمان.

كما نسجل اعتزازنا بنيل بلادنا شرف تنظيم أكبر تظاهرتين كرويتين على الصعيد القاري والعالمي، كأس أمم إفريقيا 2025، وكأس العالم 2030، مما يجعل منها الواجهة الكروية الأولى لإفريقيا والدول العربية ومثالا للشراكة القوية والمتميزة التي تربطها بالدول الصديقة التي نشاركها شرف تنظيم كأس العالم لكرة القدم، وهو ما يتطلب منا جميعا التجند المطلق لإنجاح هاتين التظاهرتين وكسب رهان نجاح تنظيمها، كما يطمح إلى ذلك الرياضي الأول جلالة الملك محمد السادس حفظه الله.

ولا جدال اليوم، أن مشروع قانون المالية الذي نحن بصدد دراسته يأتي في ظل سياق عالمي لم يكن منتظرا طبعته أحداث غير متوقعة، كرست متغيرات سياسية واقتصادية، بدأ بجائحة "كوفيد-19" مرورا بالتحولات جيوسياسية والعسكرية شرق أوروبا والشرق الأوسط وانعكاساتها السلبية على مختلف دول العالم بما فيها بلادنا.

وهي مناسبة ندعو فيها إلى الاحتكام لمنطق العقل والضمير الإنساني أمام الكارثة الإنسانية التي يعرفها قطاع غزة عبر تجديد وقف إطلاق النار وحماية المدنيين في أفق إقرار سلام عادل وشامل يضمن للفلسطينيين حقوقهم المشروعة في إطار حل الدولتين.

كما ننوه بالمجهودات الكبيرة التي يقوم بها صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، بصفته رئيسا للجنة القدس الشريف حماية للمدينة المقدسة وحفاظا على وضعها التاريخي والديني.

**السيد الرئيس المحترم،**

**السيدات والسادة المستشارين المحترمين،**

لقد كان الهاجس الاجتماعي أكثر حضورا ضمن الأولويات الكبرى لمختلف شرائح المواطنات والمواطنين، وشكل معطى أساسي فرض نفسه على أداء المدبر العمومي عبر تنزيل برامج اجتماعية تنغلب عليها الشتات، وأثبتت محدوديتها في استهداف ذلك المواطن البسيط الذي يعتبر توفير معشيه اليومي أقصى تطلعاته دون أن يطمح إلى أكثر من ذلك من خدمات اجتماعية ترقى بمستواه المعيشي في مجال الصحة والتعليم والتشغيل، حيث حاولت حكومات كانت في وقت قريب تشرف على تدبير الشأن العام ببلادنا، الرقي بالشأن الاجتماعي ببلادنا، إلا أن الواقع المعاش أقر بصعوبة تحقيق الأهداف المنشودة والتي لم تكن من بناء مجتمع مغربي متوازن من حيث الاستفادة من

الخدمات الاجتماعية وفق منظومة اجتماعية متكاملة تحقق العدالة الاجتماعية والمساواة.

فمن كان بالأمس يشرف على تدبير الشأن الحكومي ربما نسي أو تناسى نتائج مقارباته المتعددة للشأن الاجتماعي، ولا نؤاخذ على ذلك فمن طبع الإنسان النسيان، وبالعودة إلى الحمولة الاجتماعية لمشروع قانون المالية 2024 الذي استحضرت من خلاله الحكومة مواصلة تنزيل الورش الملكي للحماية الاجتماعية، سواء من خلال ضمان استدامة تمويل برنامج التغطية الصحية الإجبارية وما يقتضيه من تأهيل عام وشامل للمنظومة الصحية أو عبر تنزيل الورش الوطني للدعم الاجتماعي المباشر الذي يستهدف الفئات الفقيرة والأكثر هشاشة.

وهنا أجد نفسي مضطرا للوقوف عندما يحاول البعض القيام به من تبخيس لجهود الحكومة في تنزيل هذا البرنامج الهام الذي يستهدف فئات واسعة من مجتمعنا المغربي عبر شطحات إعلامية يراد منها العودة إلى المشهد السياسي لإثارة موضوع الدعم الموجه للمسنين، فاسمحوا لي أن أقول لهؤلاء أن عزلته السياسية لا حاجة له أن يعتزلها اليوم أو غدا.

كما جاء مشروع قانون المالية لسنة 2024 بتدابير مهمة ترمي بالأساس إلى إصلاح المالية العمومية، لكي تواكب هذه الثورة الاجتماعية وضبط مؤشرات مهمة لها حضور ووزن في المعادلة الاقتصادية، تتعلق بضبط عجز الميزانية والتحكم في الميزان التجاري ودين الخزينة والحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن ومواجهة الضغوط التضخمية، بالإضافة إلى مواصلة إقرار نظام ضريبي يقوم على مبدأ العدالة الجبائية، باعتبارها مدخلا مهما لتقدم الاقتصاد الوطني ومنح الثقة والتحفيز للمستثمر عبر تثبيت رؤية اقتصادية أكثر وضوحا.

إننا أمام مشروع جريء واستثنائي يجمع بين الإرادة والطموح، فلا طالما شكلت الحماية الاجتماعية بأبعادها الأربعة التغطية الصحية، الدعم الاجتماعي، التعويض عن فقدان الشغل والتقاعد، حلما لنا داخل هذا الوطن العزيز، والذي نراه اليوم يتحقق بفعل الإرادة الملكية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، وحلما كذلك للفئات المستضعفة من المواطنين والمواطنات.

فلكم أن تتخيلوا اليوم بائع متجول أو مهني أو أرملة أو يتامى لا معيل لهم أو أسرة يعيش بفضل موارد بسيطة لنشاط فلاحي صغير بالمناطق الجبلية والقروية وغيرهم من الفئات التي نطوي على أحوالها بشكل شبه يومي وتقلقنا أوضاعها على امتداد المجال الترابي للجماعات التي نشرف على تدبير شؤونها كمنتخبين محليين أو نساهم في ذلك.

كل هاته الفئة تمكنت في مرحلة أولى من الولوج للخدمات الطبية والاستشفائية العامة والخاصة إسوة بباقي شرائح المجتمع المغربي ومن الاستفادة من التعويض عن ملفات العلاج ونفقات الأدوية والتحاليل والفحوصات الطبية، بعدما كانت لا تستفيد من أي تعويض يذكر عن هذه الخدمات فيما مضى، وفي مرحلة ثانية تستفيد من دعم مالي مباشر يراعي وضعيتها الاجتماعية ابتداء من 500 درهم للشهر لكل أسرة، في أفق رفعه ليصل إلى 1008 درهم سنة 2026، ودعم لحماية الطفولة من المخاطر يبدأ من 200 درهم ليصل إلى 400 درهم سنة 2026، للأسر التي تعيل أطفال في وضعية إعاقة، بالإضافة إلى منحة للمواليد الجدد، الأول والثاني تصل إلى 2000 درهم.

وعلى نفس المنوال، جاءت الحكومة بدعم جديد يهم السكن يستهدف الطلب بدل من العرض، والذي سيمكن بلا شك جزءا كبيرا من الأسر من ضمان مسكن رئيسي يجعلها أكثر استقرارا، فالحمد لله الذي أنعم علينا بطول العمر لنعيش هذه اللحظة التاريخية الهامة المؤسسة للحماية الاجتماعية وفق الرؤية الملكية السامية التي رسمها جلالة الملك محمد السادس نصره الله، والتي اجتهدت الحكومة في تنزيلها بكل جدية ومسؤولية.

**السيد الرئيس المحترم،**

تماشيا مع هذا الزخم الاجتماعي الذي جاء به مشروع مالية 2024، نشيد في فريق التجمع الوطني للأحرار بمضامين الرسالة الملكية السامية الموجهة للسيد رئيس الحكومة والتي يدعو من خلالها جلالته إلى فتح ورش مدونة الأسرة بعد أن تجاوزت عقدها الثاني، حيث عمل رئيس الحكومة الأخ عزيز أخنوش على بلورة التوجيهات الملكية السامية الرامية إلى فتح مشاورات وفق منهجية جديدة مبنية على الاستشارة وتقارب موضوع بأبعاده المختلفة الدينية والقضائية والحقوقية، بما سيمكن من إرساء قاعدة صلبة للأسرة المغربية لمركزية دورها في بناء المجتمع والأمة بالشكل الذي يطمح إليه جلالة الملك أمير المؤمنين والضامن لحقوق المواطنات والمواطنين.

وبنفس القدر من الإشادة نعبر عن اعتزازنا بالقرار التاريخي لجلالة الملك لإقرار السنة الأمازيغية عطلة وطنية رسمية تجسيدا للعناية المولوية السامية التي يوليها حفظه الله للأمازيغية باعتبارها رصيدا ثقافيا مشتركا للمغاربة ومكونا أساسية للهوية والحضارة المغربية المتجذرة في أعماق التاريخ.

كما ننوه بأداء الحكومة على مستويات متعددة تنفيذا لتعليمات جلالة الملك نصره الله لتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية باعتبارها لغتنا الرسمية إلى جانب اللغة العربية وتعزيز حضورها في المجال التربوي والاجتماعي والثقافي والمؤسساتي.

**السيد الرئيس المحترم،**

إن هذه الثورة الاجتماعية التي ستعرفها بلادنا تأتي كذلك كمترجم لقيم التآزر والتضامن والتماسك التي تميز مجتمعنا المغربي المعطاء وتغذي فيه روح التكافل، وهي الروح التي جعلت العامل يسلط كل اهتمامه على تفرد بلادنا في تعاملها مع كارثة زلزال الحوز، الذي خلف ألما جماعيا خففت من حدته الهبة الوطنية للتضامن بمختلف شرائح المواطنين على امتداد خريطة المملكة.

كما بعث لدينا جميعا شعورا بالاطمئنان الإشراف المباشر لجلالة الملك

حفظه الله، في مختلف مراحل التدخل لمواجهة هذه الواقعة، بدءا بعمليات الإغاثة مرورا بالتضامن والإيواء ومباشرة تعويض المتضررين وانتهاء ببرنامج متكامل يهم ستة (6) أقاليم، سيمكن من تحقيق التنمية المرجوة التي لا طالما شكلت مطلبا ملحا لساكنة تلك المناطق.

وهنا لابد أن ننوه بالتعاطي السريع للحكومة مع هذه الواقعة تنفيذا للتعليمات الملكية السامية، عبر تمكين ما يقارب 24.000 مستفيد من الاستفادة من الدعم الشهري لنونبر الجاري، إضافة إلى نسبة من الدعم المخصص لإعادة ترميم وبناء المنازل.

كما نلمس هذا التجاوب السريع للحكومة من خلال التدابير التي أتى بها مشروع قانون المالية لسنة 2024 فيما يتعلق بتنزيل برنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز وتوطيد تدابير مواجهة تأخيراته الظرفية وفق برمجة زمنية ممتدة لخمس (5) سنوات.

وبنفس روح الجدية انكبت الحكومة في مشروع مالية 2024 على تنزيل خارطة طريق لإصلاح المنظومة التربوية 2022-2026 وفق مقاربة ثلاثية الأبعاد، تستهدف المدرسة والأستاذ والتلميذ.

وفي هذا الباب، أشير إلى أن الحكومة على اقتناع تام بأهمية الأستاذ في أي مشروع إصلاحي للقطاع لدوره المحوري والأساسي في الرقي بالشأن التربوي التعليمي وأوضاع المدرسة العمومية التي نفتخر كوننا نتاج لها.

واعتبارا لهاته المكانة التي يحظى بها الأستاذ قرر السيد رئيس الحكومة إعادة فتح الحوار بشأن مشروع النظام الأساسي الجديد لأطر التربية والتعليم الذي لم ولن يغيب مكانة الأستاذ، بل مع الأسف تم تأويله إلى غير مقاصده وأحكامه.

هذا المشروع الذي جاء كمخاض لسلسة من المشاورات التي جمعت بين الوزارة الوصية والمركزيات النقابية، وفي هذا الباب نثمن مخرجات اللقاء الأخير الذي أشرف عليه السيد رئيس الحكومة.

واستحضارا لقيم التضامن والتآزر التي تميز المعدن الأصيل لمجتمعنا المغربي ولما تتطلبه المرحلة من التضحية والتكافل واستحضار مصلحة الوطن والمواطن وتتويجا للرصيد الحافل لأطر التعليم في التضحية ونكران الذات، فإننا ندعو إلى تضافر جهود الجميع للنهوض بأوضاع التعليم ببلادنا وتجاوز النقط الخلافية في حوار مؤسساتي جدي ومسؤول بالشكل الذي سيمكن من خلق مدرسة عمومية حاضنة للعلم والتعلم وأستاذ صانع للتميز وتلميذ مؤهل للنجاح.

**السيد الرئيس،**

إن مشروع قانون المالية لسنة 2024 جعل من كل التحديات والصعوبات المطروحة على الصعيدين الوطني والدولي منحا لامحنا، وفرصا للنجاح لا حجج للتبرير، فإذا ما عدنا لقراءة السياق الدولي الحالي بكل تأني وتجرد وواقعية عبر الوقوف عند كل التقلبات التي يعرفها العالم اقتصاديا وسياسيا في ظل جو عام يغلب عليه عدم وضوح الرؤية وتوقعات غير مطمئنة لآفاق الاقتصاد العالمي بفعل تولي ارتفاع نسب التضخم، حيث من المتوقع أن لا يتجاوز معدل النمو 3% سنتي 2023-2024، إلا أنه بالرغم من ذلك تمكنت بلادنا من التأقلم مع المتغيرات الاقتصادية العالمية ومواجهتها والحد من آثارها، حيث من المتوقع أن يحقق اقتصادنا الوطني نموا بمعدل 3.4% نهاية سنة 2023، وانخفاض في عجز الميزانية بالمقارنة مع سنة 2022 ليبلغ 4.5%.

وإذا ما عدنا كذلك إلى المستجدات اللي يعرفها السياق الوطني بدءا بتوالي سنوات الجفاف والتحديات المرتبطة بندرة المياه وارتفاع نسبة التضخم وانتهاء بزلزال الحوز وبالعودة أيضا إلى الأرقام التي عرضتموها، واستحضارا لحجم التحديات والصعوبات، فتلك الأرقام لوحدها كافية لتجيب بنفسها عما بذلته هذه الحكومة من جهود آنية وسريعة وصعبة في الوقت نفسه لمواجهة تلك الصعوبات ولتجيب كذلك على ما يروجه كل المشوشين.

**السيد الرئيس المحترم،**

إن ما تضمنته التقارير المصاحبة لمشروع هذا القانون يجعلنا نقر بنجاح الحكومة قبل أن تصل حتى منتصف عمرها بالمقارنة مع حجم الصعوبات التي واجهتها.

فلقد استطاعت بنجاح باهر أن تواجه تلك التحديات وتواصل تنزيل البرنامج الحكومي بأوراشه الكبرى دون أن تلجأ إلى تغييره وإعادة ترتيب أولوياته ودون أن تلجأ كذلك لقانون مالي تعديلي أو أي وسيلة أخرى قد تخل، لا قدر الله، بالتزاماتها وتعهداتها المسطرة في البرنامج الحكومي الذي على أساسه نالت ثقة الناخب ومؤسسة البرلمان.

وبالعودة إلى العديد من المؤشرات اللي على أساسها أعادت العديد من المنظمات الدولية والقارية تصنيف بلادنا بدءا بمغادرتها اللائحة الرمادية لغسل الأموال وتمويل الإرهاب لمجموعة العمل المالي وتثبيت تصنيف بلادنا بالنسبة لوكالة "فيتش" للتصنيف الائتماني مع نظرة مستقبلية مستقرة.

كل هذه المؤشرات الإيجابية مكنت من تحسين تصنيف بلادنا، الشيء الذي جعلها تحظى بثقة كبريات المنظمات الدولية، وهو ما يعكسه انعقاد اجتماعات صندوق النقد والبنك الدوليين لسنة 2023 بمراكش، وما يترجمه أيضا التصنيف الجديد للبنك الإفريقي للتنمية، من حيث مؤشر التصنيع الإفريقي الذي نالت من خلاله بلادنا المرتبة الأولى ضمن بلدان شمال إفريقيا والمرتبة الثانية على الصعيد القاري مقارنة بالمرتبة الرابعة سنة 2010.

ويأتي هذا التصنيف القاري الجديد تتويجا لعودة بلادنا لحضنها الإفريقي وتوطيد علاقات الشراكة التي تربطها بالعديد من الدول الإفريقية وفق منطق رابح-رابح، ولما يعود بالنفع على شعوب القارة بفضل القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

إذ لا يخفى عليكم أهمية هذه المؤشرات في عوالم الاقتصاد، وخاصة فيما يتعلق بتعزيز فرص جلب الاستثمار، هذا الأخير الذي جعلت منه الحكومة

رافعة مهمة لنهضة الاقتصاد الوطني في ظل تبنيها لميثاق جديد ومحفز للاستثمار تنفيذا للتعليمات المولوية السامية، حيث عملت الحكومة في هذا الباب على تنزيل النصوص التطبيقية للقانون الإطار، خاصة فيما يتعلق بتفعيل نظام الدعم الأساسي للاستثمار ونظام الدعم الخاص المطبق على مشاريع الاستثمار ذات الطابع الاستراتيجي.

كما عملت أيضا على إعادة هيكلة المراكز الجهوية للاستثمار، وما رافق ذلك من تدابير تروم إلى تبسيط المساطر الإدارية والمصادقة على اتفاقيات لإحداث مشاريع استثمارية.

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار، نثمن التماسك الذي يطبع عمل الأغلبية الحكومية برئاسة الأخ عزيز أخنوش والذي ترسم اليوم صورة مشرفة للفاعل السياسي وتعمل بكل إصرار على ترجمة تصوراتها على شكل برامج وقرارات فعالة مما سيمكنها من كسب ثقة المواطنين.

هذا الانسجام الذي يجد مكانا له ضمن عملنا كذلك كأغلبية برلمانية وسأغتنم هذه الفرصة كمنسق لعمل فرق مجموعة الأغلبية لمجلس المستشارين لأتوجه بشكري وامتناني للسيدين رئيسي فريق الأصالة والمعاصرة والفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية ولمنسق مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي وكذلك رئيس فريق (UGTM[1]) على نظير ما يبذلونه من تعاون وتكامل في مختلف محطات عملنا البرلماني.

إذ نرى في مشروع القانون المالي لسنة 2024، بحمولته الاجتماعية والاقتصادية بمثابة القانون التأسيسي للاختيار السياسي للدولة الاجتماعية، فإننا كذلك نعتبره مشروعا وطنيا كبيرا يهدف إلى استئصال كل مظاهر التفاوتات المجتمعية بما يحقق التكامل على مستويات متعددة تجمع بين ما هو اقتصادي واجتماعي.

وعلى هذا الأساس انخرطت مختلف مكونات المجلس في المساهمة في تزويد مشروع هذا القانون من خلال تقديم 243 تعديلا قبلت منها الحكومة 73 تعديلا، منها 36 تعديلا تقدمت بها فرق ومجموعات الأغلبية، والتي تتماشى في مجملها مع تعهداتنا والتزاماتنا السياسية، ومن المستوى الذي يكرس خيار الدولة الاجتماعية وفق ما يتطلع إليه جلالة الملك محمد السادس حفظه الله.

بالرجوع إلى مضامين مشروع قانون المالية لسنة 2024 نشيد داخل فريق التجمع الوطني للأحرار بأهمية الوثائق المرافقة له وبالأهداف المرقمة التي حددتها، ممثنينكم لمستوى النضج الذي وصلت إليه الميزانية في هذا المشروع من خلال الرفع من مستوى مقروئيتها، والتي تبدو الأحسن في تاريخ قوانين المالية، لا سواء من حيث مستوى النجاعة في التدبير، ولا من حيث عدد المؤشرات الواضحة التي وصلت إلى 790 مؤشرا تروم تحقيق 380 هدف، جلها يذهب في اتجاه تكريس الدولة الاجتماعية بمضمونها المغربي الجديد والمتفرد، الذي أضحى نموذجا عالميا مُؤَسّسا على مفهوم الدولة- الأمة، المبنية على انصهار الشعب مع الملك الإنسان التوّاق لكي تتبوأ بلادنا مصاف الدول الراقية وفق مسار متواصل لبناء المغرب المتجدد والمتضامن بحس عالٍ من التعاضد والتآزر لتحقيق الكرامة لكافة المغاربة، وضمان التوازن المجتمعي الذي غفلنا عنه لمدة طويلة، وأضحى أحد رهانات العهد الجديد الذي باشره جلالة الملك، رائد التنمية البشرية منذ ماي 2005.

**السيد الرئيس،**

نهنئ الحكومة على الدعم المباشر الذي أقرته لفائدة الفئات الفقيرة والمعوزة، نعتبره الأول في تاريخ الحكومات المغربية، حيث عجزت جميع البرامج السابقة في تحقيق المبتغى منها، وفق منظومة جديدة ارتكزت على تجديد جهود الدولة في المجال الاجتماعي بالرغم من الظرفية الصعبة.

وهنا لابد أن ننوه بعمل السيد رئيس الحكومة، مرة أخرى، الذي يشرف شخصيا رفقة الفريق الحكومي المعني على تتبع وتنزيل كل تفاصيل هذا الإنجاز، حيث أعطى انطلاقة بداية فاتح دجنبر الماضي المنصة الرقمية التي سارع المواطنات والمواطنين إلى التسجيل فيها، لكي يستفيدوا عند نهاية هذا الشهر المعنيون من العملية، طبقا لتعليمات جلالة الملك في هذا الإطار.

**أيها السيدات والسادة،**

لقد عجزت عن إيجاد العبارات والكلمات المناسبة لتوصيف مضمون هذا البرنامج، الذي كان يحتاج إلى الشجاعة السياسية المطلوبة لتنزيله في ظل هذه السياقات الصعبة، لا تختبئ وراء الزلزال، ولا وراء الحرب، ولا وراء الجفاف من أجل إقرار هذا الدعم، الذي يبقى أحسن ما يمكن أن يقال عنه أنه إجراء ثوري، وغير مسبوق بمثابة علامة ضوء منيرة كبيرة تنضاف إلى الإنجازات العظمى لجلالة الملك محمد السادس حفظه الله.

فبخصوص ملف المقاصة، فإن إصلاحه سيكمل برنامج الدعم المباشر، حيث بدأتم بمعالجة رزينة له وبمنطق متدرج وفق مبدأ الاستحقاق، إنها مبادرة موضوعية وواقعية.

تقولون، السيد الوزير، لا يمكن لأموال المقاصة التي وصلت إلى 104 مليار درهم في سنتين أن يستفيد منها الجميع، بل وتصرون على أن تذهب إلى من يستحقها، ونحن معكم في هذا الإجراء، بل وسندعمكم بشكل مطلق، وسندافع عن هذا الإجراء، إذ نؤكد لكم أن مقاربتكم التدريجية جاءت للتقليص من مبالغ المقاصة، بدءا بالرفع من ثمن قنينة الغاز كل سنة بمبلغ 10 دراهم، وانتهاء بإلغاء الدعم كله على السكر والغاز بعد تسقيفه حتى تتمكنوا من توظيف الهوامش المحصلة لحماية القدرة الشرائية للمواطنين، والزيادة في الأجور لحماية الطبقة المتوسطة بالرغم من صعوبة الظرفية والمتسمة باللايقين.

كما تدخلتم في عدة مناسبات لإقرار مراسيم تنظيمية لرفع كافة الرسوم على الأدوية واللحوم والزيت، هاجسكم في ذلك التخفيض من أثمنة هاته المنتجات

[1] **U**nion **G**énérale des **T**ravailleurs du **M**aroc.

أو بقاءها على الأقل في مستوياتها الطبيعية، كما هو الشأن بالنسبة للماء والكهرباء والخبز.

وكذا دعم النقل بالنسبة للأشخاص والبضائع، دعم الفلاح من خلال التخفيف من أثار الجفاف عبر إجراءات جديدة تهم دعم موجه لكل المدخلات الفلاحية، حيث وزعتم مبالغ مالية مهمة لتبقى أثمنة هذه المواد في مستوياتها العادية، عبر ضخ 46 مليار درهم إضافية في سنة 2023 و45 مليار درهم في سنة 2022، وتواصلون هذا المنحى بإقرار 16.4 مليار درهم في مشروع مالية سنة 2024، بالجرأة والشجاعة، مع مواصلته تخفيض القيمة على القيمة المضافة بالنسبة لكل المنتجات الصيدلية، الماء الصالح للشرب ومياه السقي.

إدخال قطاع الصيد البحري إلى القطاعات المنظمة من أجل الاستفادة من الأفاق التي دعمها عبر إقرار تخفيضات مهمة على القيمة المضافة من 20% إلى 10% لتشجيعه على الاستثمار والإنتاج، خصوصا بعد الآفاق التي حملها خطاب المسيرة الخضراء الأخير، الذي دعا إلى فتح ورش الصناعات البحرية وعلى رأسها صناعة السفن، دون أن ننسى التشجيع على مواصلة الاستثمار في مجال الأحياء البحرية.

**السيد الرئيس المحترم،**

الاستثمار هو أحد مرتكزات برنامجنا السياسي بامتياز، مبدع الثروة والعنصر الأساسي لتحريك الدورة الاقتصادية الوطنية، والمساهم الأول في التقليص من البطالة، لقد تبين لنا بالملموس أن الدولة أضحت عاجزة عن استيعاب كل الطاقات المعطلة بالرغم من المجهود المقدر الذي يبذل، إذ بدون تشجيع الاستثمار الخاص لا يمكن القضاء على البطالة.

فالغلاف المالي المخصص للاستثمار العمومي يعد الأول من نوعه منذ الاستقلال، حدده المشروع في 335 مليار درهم، رقم كبير جدا ومهم ولم يسبق لأية حكومة أن برمجته حتى في ظروف اليسر والازدهار التي عرفتها المالية العمومية أيام الخوصصة والهوامش التي وفرتها للخزينة العامة، وهو ما يجعلنا نقر بأن هذه الحكومة هي حكومة تحديات، يبين بالملموس مدى جرأة وإرادية هذا المشروع الذي يواجه الأزمة واللايقين، وتجعلنا نؤمن بأننا حقا من الدول الصاعدة التي حسّنت من مؤشراتها، ونالت إعجاب كل المؤسسات والمنظمات المالية الدولية التي تتابع باهتمام كبير تطور ماليتنا العمومية وتحسن أدائها.

وأعتقد أن البرلمان ساهم من موقعه في تحسين هذه الصورة عبر تجاوبه المستمر والتواصل مع مقترحاتكم، وهذا ما يُجمع عليه مجلسنا الموقر بكافة مكوناته السياسية والنقابية، أغلبية ومعارضة، وهنا يجب أن نفتح قوسا لنقول إن إصلاح منظومة التربية والتكوين أمر ضروري، فبالإضافة إلى إعادة النظر في منظومة التعليم لتلائم سوق الشغل، نجد أن هذه المنظومة التعليمية لازالت تئن تحت ضغط بعض اللوبيات التي تحاول مقاومة أي إصلاح جذري يعيد للمدرسة العمومية بريقها.

وبالنظر إلى ما تضمنه مشروع قانون المالية لسنة 2024 من إجراءات تحفيزية لهذا القطاع، والزيادات المتتالية في ميزانيته، لذا وجب أن نشيد بمواقف السيد رئيس الحكومة، مرة أخرى، وشجاعته والذي التزم شخصيا بإصلاح أوضاع شغيلة قطاع التعليم.

إذ لا يمكن السكوت على استمرار بقاء التلاميذ خارج القسم، لأن في ذلك ضياع لمسارهم التعليمي ولمستقبلهم الدراسي.

إن النظام الأساسي موضوع الصراع بين الشغيلة والوزارة ليس سيئ بالشكل الذي تم تسويقه، بحيث جاء بإصلاحات مهمة لإرجاع الثقة للمدرسة العمومية وتحسين وضعية الأستاذ وأدائه، للأسف تم تسييسه من طرف من يبخسون عمل المؤسسات ويريدون دائما الاشتغال خارجها.

وهنا أدعو الحكومة إلى العمل من موقعها إلى جانب النقابات المسؤولة والجادة إلى إرجاع الهيبة والثقة للفعل النقابي وبريقه ومحاصرة هذا المد غير مفهوم لظاهرة التنسيقيات التي أصبحت ملاذا لدعاة الكراهية والتبخيس الذين ألفوا الركوب على مآسي الشعب وانتظاراته، رافضين الابتزاز الذي تمارسه مستغلة وضعية اجتماعية لنساء ورجال التعليم مجتمعون، أغلبية ومعارضة، على ضرورة الارتقاء بمستواها المادي والمعنوي باعتبارهم محور الإصلاح، إنها مسؤولية مشتركة لنا جميعا يجب استثمارها والاشتغال عليها لوقف هذا النزيف الذي طال العمل السياسي والنقابي.

فما ذنب هذه الأسر التي تعاني من هذه الوضعية المقلقة غير المقبولة، وما ذنب هذا التلميذ وهذه التلميذة اللذان يتواجدان اليوم في الشارع، لنؤكد داخل فريقنا بأن هذا الحوار المؤسساتي الذي تباشره الحكومة تحت إشراف السيد رئيس الحكومة الذي حرص شخصيا على معالجة القضايا التي أثارها تنزيل النظام الأساسي لنساء ورجال التعليم، حوار لم يسبق لأي حكومة منذ الاستقلال أن باشرته بالجدية المطلوبة والوضوح، وفق أجندة مضبوطة وواضحة، بلغت أكثر من 50 اجتماع، تم التطرق فيها لكل الاختلالات والاشكاليات التي تعيش عليها هذه المنظومة وفق مقاربة تشاركية مؤسساتية واسعة أشركت فيها جمعيات آباء وأولياء التلاميذ الذين عبروا عن تذمرهم من الابتزاز الذي يخضعون له من طرف من يؤجج هذا الصراع ويحاول إخراجه عن سياقه الطبيعي، مهنئين الحكومة بمخرجات الحوار المتواصل، الذي ظهرت بوادره الأسبوع الماضي والذي خلص إلى:

1. العودة الفورية للتلاميذ إلى المدرسة مع الوقف الفوري لهذا الإضراب الظالم؛
2. تجميد النظام الأساسي مع خلق لجنة للإعداد مقترحات تعديلية عليه من خلال إلغاء العقوبات التي تضمنها؛
3. بدأ الزيادة في الأجور في مشروع قانون المالية الحالي الذي نحن بصدد مناقشته.

نتفهم داخل الفريق أهمية ودور هذه المخرجات، لكن لابد أن نحتاط من

الإذعان الذي قد يفسره البعض على أنه خنوع وانكسار لنجد أنفسنا أمام فوضى تغيب فيها المسؤوليات.

بالنسبة للفرضيات التي بُني عليها هذا المشروع، نؤكد داخل فريق التجمع الوطني للأحرار على أنها تنسجم مع ما هو معمول به لدى مختلف المؤسسات العلمية الدولية، ووفق منهجية تم من خلالها إعداد التوقعات على مدار السنة، منهجية نعتبرها علمية بخصوصيات مغربية تراعي تركيبة الاقتصاد الوطني، وبالتالي لا يسعنا إلا أن نؤكد على أنها فرضيات واقعية تراعي المحيط الجيوسياسي المتقلب، وهي مناسبة نطلب فيها من الله سبحانه وتعالى أن يرحمنا بنعمة المطر.

وفي الأخير، نؤكد داخل فريق التجمع الوطني للأحرار على أن مشروع قانون المالية لسنة 2024 مشروع واعد وجريء، شجاع يواجه الأزمة ويباشر تنزيل الإصلاحات الاستراتيجية الكبرى التي أعلن عنها جلالة الملك من أجل إرساء أسس الدولة الاجتماعية.

- ✓ مشروع يذهب في اتجاه إعادة توزيع الثروة لخلق التوازن المجتمعي؛
- ✓ مشروع قانون جاء لمحاصرة ومحاربة التهرب الضريبي؛
- ✓ مشروع قانون مالي يحافظ على السيادة المالية للمملكة، معتبرينها خط أحمر، متحكما في مستوى العجز؛
- ✓ مشروع قانون مالي يعتني بالطبقة الفقيرة والمعوزة، لأنه خفض من أثمنة الماء الصالح للشرب ويحافظ على استقرار ثمن الكهرباء؛
- ✓ مشروع قانون مالي يخفض من أثمنة النقل الحضري، وكل المنتجات الغذائية الواسعة الاستهلاك لدى الطبقات الشعبية؛
- ✓ مشروع قانون مالي ينصف ولأول مرة قطاع الصيد البحري والذي فتح أمامه آفاق الإنتاج والاستثمار؛
- ✓ مشروع قانون مالي تاريخي، يقدم لأول مرة في تاريخ الحكومات المغربية منذ الاستقلال دعما مباشرا للفئات المعوزة والفئات التي لا تتوفر على سكن رئيسي.

فأمام قوة هاته الإجراءات سنضع بناء الدولة الاجتماعية على سكته الصحيحة.

لا يسعنا إلا أن نثمن مضامين هذا المشروع، بل أكثر من ذلك سنتملكه وسندافع عليه من كل المواقع التي نتواجد فيها، إنه شرف لحكومة السيد عزيز أخنوش، وشرف لنا كأغلبية أن يتحقق هذا المنجز الثوري في عهدنا وعلى يد هذه الحكومة، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله ورعاه باني المغرب الحديث وراعي الأسرة المغربية وحاضنها بعطفه المولوي السامي ورضاه.

أطال الله في عمر سيدنا الهمام جلالة الملك محمد السادس حفظه الله ورعاه.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الرئيس.

إذن نمر مباشرة إلى كلمة فريق الأصالة والمعاصرة.

تفضلوا السيد الرئيس، في حدود 25 دقيقة.

**المستشار السيد عبد الكريم الهمس:**

**السيد الرئيس،**

**السيدان الوزيران المحترمان،**

**السيدات والسادة المستشارين المحترمين،**

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين، في إطار المناقشة العامة لمشروع قانون المالية لسنة 2024، في لحظة دستورية تمكن مجلسنا الموقر من الوقوف على ما تحقق من منجزات تنموية، وعلى استشراف المستقبل، وفق الرؤية الحكيمة التي رسمها جلالة الملك محمد السادس نصره الله، والتي تضع المواطن المغربي في مقدمة الأولويات الوطنية، عبر عدة أوراش، ولعل أبرزها الورش الملكي التنموي الاستراتيجي المتمثل في بناء الدولة الاجتماعية التي جسدتها سياسة تعميم الحماية الاجتماعية، وبرنامج الدعم الاجتماعي المباشر للأسر الهشة، والدعم المباشر في مجال السكن، إضافة إلى المشروع الملكي الطموح لمدونة الأسرة، لتصبح أكثر انسجاما مع التطورات التي تعرفها الأسرة المغربية وأكثر إنصافا للمرأة، مما سيمكن من تحسين الوضع المعيشي لملايين الأسر والأطفال، وهو ما سيشكل انعطافة كبرى في مسار النموذج التنموي الوطني الجديد، الذي يراهن على تكريس التنمية الشاملة التي يطمح لها الشعب المغربي بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

**السيد الرئيس المحترم،**

لقد شكلت سنة 2023 تحديا حقيقيا لكل دول المعمور، بما فيها بلادنا، جراء الأزمات المتتالية والتحديات الدولية الصحية والجيوسياسية والاقتصادية الصعبة، أبرز خصائصها الارتفاع التدريجي للأسعار العالمية (أسعار المواد الأولية / أسعار القمح/ أسعار الطاقة)، بالموازاة مع التوجه التشديدي للسياسات النقدية دوليا، ما نتج عنه ضغوطات تضخمية في مستويات مرتفعة، بالموازاة مع تراجع معدلات النمو مقارنة بسنة 2022، وهو سياق دولي متسم بالتقلبات وبعدم اليقين، الأمر الذي فرض على الحكومة الحالية المبادرة إلى إبداع الحلول الفورية والمستعجلة لتخفيف آثار الضغوط الاقتصادية الدولية المستحدثة على بلادنا.

وفي نفس الوقت، الاستمرار في الوفاء بتنفيذ محاور البرنامج الحكومي المتعاقد حوله مع الشعب.

وبكل جرأة وشجاعة نقول بأن النتائج كانت مبهرة، بحيث أولا حققنا كأغلبية

النجاح في التصدي للأزمة، وثانيا، في الوفاء للمشاريع والأوراش المعلنة في البرنامج الحكومي، بفضل الكفاءة في التدبير، وبفضل الثقة التي سارت تحظى بها بلادنا، وخير دليل هو عقد الاجتماع السنوي للبنك وصندوق النقد الدوليين بمدينة مراكش خلال الفترة ما بين 09 و15 أكتوبر الماضي.

وهنا لا نريد أن تفوتنا هذه المناسبة دون أن ننوه ونشيد بالتنظيم المحكم والمتميز، والنجاح الباهر الذي تميز به هذا اللقاء، بفضل جهود الحكومة ومنها جهود السيدة الوزيرة والسيد الوزير المنتدب والسيد وزير الداخلية، وجهود السلطات المحلية ورئاسة جهة مراكش ورئاسة جماعة مدينة مراكش وكل المتدخلين الذين قاموا بتنظيم محكم رسخ في أذهان الجميع بأن مدينة مراكش ستظل عاصمة للسياحة وللتعايش والتسامح والحوار وتبادل الثقافات الكونية.

**السيد الرئيس المحترم،**

قبل الدخول في مناقشة محاور مشروع القانون المالي الذي بين أيدينا، اسمحوا لي باسم فريق الأصالة والمعاصرة أن أثمن ما تحققه بلادنا تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس حفظه الله ونصره في مجال السياسة الخارجية، وما تجلبه للمواطنين والوطن من منافع هامة، على إنجاح التعاون الاستراتيجي بين المملكة المغربية ودولة الإمارات العربية المتحدة أول أمس الاثنين، والذي توج بالتوقيع على شراكة جديدة مبتكرة ومتجددة وراسخة بين البلدين الشقيقين، أهدافها خلق فرص الاستثمار النوعية بتمويلات متنوعة وبأهداف وآليات للتنفيذ والمتابعة جد دقيقة، وهمت هذه الاستثمارات بالخصوص مشاريع البنية التحتية، سواء تعلق الأمر بتمديد خط السكك الحديدية أو تطوير وتأهيل المطارات والموانئ، وكذلك الاستثمار في الماء والطاقة والتنمية المستدامة.

وفي مجال الأمن الغذائي، وفي المجالات السياحية والعقارية، ومشاريع سوسيو-اقتصادية أخرى تهم الفلاحة والصناعة الغذائية، وغيرها من المشاريع الهامة التي جلبها جلالة الملك لفائدة بلادنا في هذه الزيارة الميمونة.

وفي نفس إطار النجاحات التي تحققها بلادنا على المستوى الخارجي، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك، لا يسعنا في الفريق سوى التنويه بمستوى النجاحات الهامة التي تتحقق على مستوى تعزيز عدالة قضية وحدتنا الترابية، بما يدعم مكانة المغرب كقاطرة للقارة الإفريقية، الأمر الذي عبر عنه جلالة الملك في خطابه بمناسبة الذكرى الثامنة والأربعين للمسيرة الخضراء المظفرة بالقول: "**إن المغرب، كبلد مستقر وذي مصداقية، يعرف جيدا الرهانات والتحديات، التي تواجه الدول الإفريقية عموما، والأطلسية على وجه الخصوص...**

**.. هو نفس التوجه الذي دفع بالمغرب، لإطلاق مبادرة إحداث إطار مؤسسي، يجمع الدول الإفريقية الأطلسية الثلاثة والعشرين، بغية توطيد الأمن والاستقرار والازدهار المشترك.**" انتهى منطوق خطاب جلالة الملك.

إنه تحدي تقوده المملكة بنجاح، حيث تواصل دبلوماسيتنا حشد دعم الأمم لمبادرة الحكم الذاتي، باعتبارها مبادرة جادة وذات مصداقية من أجل التسوية النهائية للنزاع المفتعل، ضمن سيادة المملكة المغربية ووحدتها الترابية، ولكونها حلا سياسيا وواقعيا وعمليا ودائما قائما على روح التوافق.

وتكريسا لنفس الأفق، تواصل المملكة مسيرة تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية والحقوقية في الأقاليم الجنوبية التي تستقبل مقرات العديد من قنصليات الدول الشقيقة والصديقة، وهو نهج نثمنه ونعتز به في فريق الأصالة والمعاصرة.

وفي هذا الصدد، نثمن كذلك نيل بلادنا شرف احتضان أشغال الدورة الثالثة والتسعين للجمعية العامة للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية "الأنتربول"، والتي من المقرر تنظيمها بمدينة مراكش سنة 2025، وكذلك الاجتماع السنوي لقادة الأمن والشرطة العرب في دورته السابعة والأربعين بطنجة، وهي تظاهرات تأتي للتأكيد على ريادة المملكة المغربية في تنظيم التظاهرات الكبرى وانخراطها في التعاون الأمني العربي والدولي، كما تؤشر على الثقة العالية والمصداقية الكبيرة في المؤسسات الأمنية المغربية، التي راكمت تجارب وخبرات مهمة في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، وباتت تضعها اليوم رهن إشارة مختلف الدول الأعضاء في منظمة "الأنتربول" وللمنتظم الدولي.

**السيد الرئيس المحترم،**

ينعقد لقائنا اليوم أياما قليلة من افتتاح السنة التشريعية الحالية، والتي تميزت بخطاب ملكي سامي، لا يسعنا في فريق الأصالة والمعاصرة سوى التنويه والافتخار بمضمونه، لاسيما حين قرر جلالة الملك حفظه الله على ألا يقتصر برنامج الدعم الاجتماعي على التعويضات العائلية فقط، بل ليشمل الفئات الاجتماعية التي تحتاج المساعدة وخاصة الأطفال في سن التمدرس، والأطفال في وضعية إعاقة، والأسر الفقيرة والهشة بدون أطفال في سن التمدرس، خاصة منها التي تعيل أفراداً مسنين، وهو القرار الذي يحظى بأولوية قصوى لدى هذه الحكومة التي لم تتأخر في وضع تصور شامل وواضح لتفعيله بشكل مباشر، انطلاقا من نهاية هذه السنة.

**السيد الرئيس المحترم،**

في نفس سياق المتغيرات الدولية، تتزامن مناقشتنا لهذا المشروع مع التطورات الخطيرة على الأراضي الفلسطينية، إذ ندين بشدة استهداف المدنيين بقطاع غزة، وتقتيل الأطفال، والاعتداء على مقرات العبادة والمستشفيات، كما ندعو المجتمع الدولي إلى التدخل الحازم لحماية الأطفال والمدنيين في قطاع غزة من هذا التقتيل الوحشي، وحقن الدماء ووقف الحرب، في أفق الرجوع إلى جادة الحوار والمفاوضات للوصول إلى حل شامل ودائم للقضية الفلسطينية، على أساس قرارات الشرعية الدولية، ومبدأ حل الدولتين المتوافق عليه دوليا.

**السيد الرئيس المحترم،**

لقد عاشت بلادنا قبل شهرين ظرفا عصيبا جراء الزلزال العنيف الذي ضرب عددا من أقاليم المملكة ليلة الثامن من شتنبر 2023، مخلفا شهداء وجرحى، وخسائر في الممتلكات والبنى التحتية، وهي خسائر حولتها إرادة الشعب المغربي بقيادة وإشراف مباشر من صاحب الجلالة إلى فرص تاريخية للتنمية وللتضامن، حين أعطى المغرب درسا للعالم في الالتحام والتآزر، فمنذ الساعات الأولى بادر جلالة الملك حفظه الله إلى قيادة الحكومة لتعبئة كل الموارد البشرية والمالية لإنقاذ الأرواح وحماية الممتلكات، وأطلق عبر جلسات عمل ترأسها جلالته شخصيا مبادرات استعجالية لإعادة إيواء المتضررين، كما خصص مبادرات أخرى لبرامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة، ومنح الأطفال اليتامى من هذا الزلزال صفة مكفولي الأمة وغيرها من الإجراءات.

وهي فرصة لنثمن المجهود الحكومي وخاصة القطاعات الوزارية التي اشتغلت ليل نهار لتنفيذ التعليمات الملكية، لاسيما السيد وزير الداخلية رفقة مسؤولي الإدارة المركزية والسلطات العمومية، والسيدة وزيرة السكنى عمدة مدينة مراكش رفقة أطرها ومكتبها المسير، والسادة رؤساء الجهات المتضررة، والمنتخبين من كل أطراف المملكة، كما نثمن شروع الحكومة الاجتماعية في منح مبلغ مالي قدره 2500 درهم شهريا لمدة سنة كاملة للأسر المتضررة، والشروع في توزيع الدعم المخصص لإعادة الإعمار من أجل تجاوز هذه المحنة التي حولتها بلادنا إلى منحة.

كما نثمن عاليا ما قام به كافة المتدخلين من قوات مسلحة ملكية ودرك ملكي وأمن وطني ورجال الوقاية المدنية وقوات مساعدة وسلطات محلية ومجتمع مدني وأطقم طبية عسكرية ومدنية من مجهودات كللت بالتعاطي السريع مع حاجيات المناطق المتضررة، والتي كشفت بكل موضوعية مرة أخرى عن الحاجة الكبيرة لتنمية قوية وعميقة للكثير من المناطق القروية والجبلية.

وهذه مناسبة نشيد من خلالها بالدور الكبير الذي قام به أفراد الجالية المغربية بالخارج ورجال الأعمال والمحسنين في سبيل التخفيف عن معاناة الساكنة المتضررة.

**السيد الرئيس المحترم،**

فبعد مسار طويل من الجهد والعمل الجاد في سبيل تكريس سياسة رياضية وطنية رائدة، عربيا وقاريا وعالميا، تمكن المغرب من الوصول للمربع الذهبي في نهائيات كأس العالم في نسخته الأخيرة بقطر، كما استطاع تحت القيادة الحكيمة لجلالة الملك الظفر باستضافة كأس الأمم الإفريقية لسنة 2025، وكأس العالم 2030 في إطار الملف الثلاثي المشترك مع إسبانيا والبرتغال، مما يؤكد المكانة المرموقة لبلادنا على الصعيد الدولي، كبلد للثقة وللشراكات الاستراتيجية والنوعية. ومن لا يشكر الله لا يشكر الناس (المقصود: من لا يشكر الله لا يشكر الناس)، ولذلك نشيد وبقوة بالدبلوماسية الرياضية الناجحة التي قام بها السيد الوزير المنتدب بصفته رئيسا للجامعة الملكية المغربية لكرة القدم، والذي بصم منذ رئاسته لها على نجاحات كروية ملموسة، وحضور قوي للمغرب قاريا ودوليا، عبر عمل رياضي وإداري ودبلوماسي محترف،

**السيدات والسادة المستشارون المحترمون،**

إن فلسفة وعبقرية جلالة الملك، حفظه الله ونصره، في بناء مغرب قوي متطور تقوم على ركيزتين أساسيتين متوازنتين وهما: التنمية الاقتصادية كسياسة للاستثمار العمومي وتحفيز المقاولة المغربية الخاصة، وفي نفس الوقت النهوض بالوضع الاجتماعي المتمثل في بناء الدولة الاجتماعية وجعل الرأسمال البشري في قلب الأولويات الوطنية، وهو ما جعل جلالة الملك حفظه الله يفتح ورش تعديل مدونة الأسرة المغربية من جديد، عبر دعوته السامية لإصلاح مدونة الأسرة بقيادة وزير العدل والمجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة، وإشراك وثيق للهيئات الحكومية والسياسية والمدنية الأخرى المعنية بهذا الموضوع، وهو مجهود جبار يتبلور في الأفق نتابعه ونثمن باقي المبادرات التي أطلقتها الهيئة المكلفة بمراجعة المدونة، لاسيما فتح الباب لتلقي آراء الجميع عبر عنوان إلكتروني خاص بتعديل مدونة الأسرة، في أفق إعداد مشروع يحظى بثقة الملك ومصادقة ممثلي الأمة ودعم المواطنات والمواطنين.

**السيد الرئيس المحترم،**

لا يسعنا في فريق الأصالة والمعاصرة ونحن نناقش مشروع قانون مالية 2024، إلا التوقف بموضوعية عند منجزات الحكومة خلال سنة 2023، والتي لم تكن سنة عادية، بل كانت سنة خوض غمار كسب التحديات.

وفي هذا السياق، لا يسعنا سوى الإشادة بالمجهود المبذول من قبل الحكومة في مواجهة الوضع الدولي الضاغط على اقتصادنا، وتدليل كل الصعاب التي يخلقها الجفاف والإجهاد المائي للسنة الثانية على التوالي، مما أثر سلبا على آفاق نمو الاقتصاد الوطني، ورغم ذلك كانت كفاءة الحكومة حاضرة في كل المجالات والقطاعات عبر التدابير الاستعجالية الضرورية، وعبر تشديد السياسة النقدية لبلادنا، مما نتج عنها نزول تدريجي للتضخم، بعد بلوغ ذروته في شهر فبراير 2023.

ونغتنم هذه الفرصة لكي نجدد التأكيد على نجاعة وسلامة العديد من الإجراءات المتخذة من قبل الحكومة خلال السنة المالية 2023، وهو الأمر الذي نشيد به عاليا، كما أشادت به المنظمات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وعلى سبيل المثال لا الحصر نتوقف عند ما يلي:

- تخصيص الحكومة لأكثر من 9 ملايير درهم ما بين سنتي 2022 و2023 للمكتب الوطني للكهرباء جراء ارتفاع أسعار الفحم والفيول كمواد أساسية للإنتاج الكهربائي، وذلك من أجل عدم الزيادة في فاتورة الماء والكهرباء على المواطنين حماية لقدرتهم الشرائية، وغيرها

من الأوراش الاستراتيجية الهامة في مجال الطاقة التي بصمت عليها الحكومة بحنكة وكفاءة عالية مكنت من استقرار طاقي لبلادنا رغما التحديات الخارجية الجمة والمناورات البئيسة للجيران؛

- مواصلة تنزيل مضامين الميثاق الوطني لمأسسة الحوار الاجتماعي بزيادة 4.2 مليار درهم، دون الحديث عن جمود خلق فرص الشغل المؤقتة والدائمة والتي شكلت محطة تنويه واعتراف تقارير المؤسسات الوطنية الرسمية؛
- إطلاق أوراش إصلاحية كبرى في مجال العدل سواء على مستوى الزخم التشريعي الكبير في مجال القوانين والمهن القانونية، أو على مستوى تأهيل وتجديد البنيات التحتية للمحاكم والموارد البشرية ورقمنة العدالة وتعزيز التعاون القانوني والقضائي مع الكثير من الدول؛
- تنزيل برامج هامة على مستوى الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة خلال هذه السنة، انطلاقا من العمل على تنزيل ميثاق المرافق العمومية وتبسيط الإجراءات والمساطر الإدارية ومواكبة مجموعة من القطاعات الحكومية في رقمنة أعمالها، وكذا الحرص على تنزيل الطابع الرسمي للأمازيغية.

برغم الأزمات التي تطرح اليوم على الساحة الدولية والوطنية، فإن الحكومة تمكنت من تحويل التحديات إلى فرص عبر الحفاظ على التوازن المالي، بالتدبير السليم الذي مكن من الرفع من المداخيل، واعتماد تمويلات مبتكرة، و بذلت الحكومة مجهودا كبيرا في ضبط آليات المالية العمومية، مع توجه نحو تحسن في المؤشرات والحفاظ على النفقات الجارية، وهو ما يجعلنا في فريق الأصالة والمعاصرة سعداء بما سطرته الحكومة من برامج تعبر عن نفسها بالأرقام داخل قانون المالية لسنة 2024 الذي جاءت به الحكومة، انطلاقا من الفرضيات العلمية والواقعية و الموضوعية التي وردت في هذا المشروع بدءا بـ 3.7% كمعدل نمو، وتوقعات بمحصول من الحبوب يراوح 75 مليون قنطار، ومعدل للتضخم لا يتعدى 2.5%، وسعر غاز البوتان في حدود 500 دولار للطن، وغيرها من الفرضيات والتوقعات والبرامج التي نحن متيقنون أنها ستشكل صرحا اقتصاديا واجتماعيا شامخا.

إن من مسؤوليتنا السياسية والدستورية كممثلي الأمة هو القيام بقراءة مضامين هذا المشروع بقدر كبير من الموضوعية، ليس دفاعا عن هذه الحكومة، ولكن إنصافا للجهود التي تبذلها كل مكونات بلادنا طيلة السنتين الماضيتين، والتي رغم كل هذه الإكراهات، بقيت بلادنا صامدة بقوة وشجاعة، بفضل القيادة النيرة والرشيدة لجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، بل نجحت وبامتياز في تحويل تحديات هذه الظرفية الصعبة إلى فرص مواتية لتحقيق الانتعاش الاقتصادي والمضي قدما ودون تأخير في تنفيذ وتنزيل كل التزامات الدولة، عبر قرارات استباقية للحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين، ودعم القطاعات المتضررة، ومواجهة ندرة المياه، وغيرها من الاعتمادات الإضافية الواردة في مشروع قانون المالية لسنة 2024، وعلى رأسها:

- تخصيص الحكومة لغلاف مالي قدر بـ 25 مليار درهم لفائدة الورش الملكي التاريخي في مجال الدولة الاجتماعية، حيث لأول مرة تخصص الحكومة دعما اجتماعيا مباشرا لمساعدة الأسر الفقيرة والهشة، عبر برنامج اجتماعي جديد وغير مسبوق، برنامج دقيق في الاستهداف وواضح في المعالم؛
- تخصيص الحكومة برنامجا جديدا وغير مسبوق لدعم السكن، يتماشى مع توصيات النموذج التنموي الجديد في مجال منح دعم السكن للمواطنين عوض المنعشين العقاريين.

إن هذا البرنامج يشكل أحد أكثر النقاط البارزة في السياسة الاجتماعية لدى هذه الحكومة، وذلك بانتقالها من الدعم غير المباشر في مجال السكن إلى الدعم المباشر بشفافية ووضوح لافتين، والهدف طبعا هو تسهيل الولوج للسكن اللائق وإنعاش القطاع الذي يعاني من أزمة منذ سنة 2016.

**السيد الرئيس المحترم،**

لقد قدمت الحكومة مشروعا ماليا لمسنا فيه الجدية المطلوبة والحس الوطني العالي والقيم المغربية الأصيلة، مشروع بطموح واضح عنوانه جعل السنوات المقبلة سنوات التحول التنموي العادل والمنصف لكل المغاربة، وهو ما يجعلنا في فريق الأصالة والمعاصرة مقتنعين تماما بأن تحقيق الأهداف المعلنة لن يتم إلا عبر الوفاء بأربع مرتكزات أساسية وهي كالتالي:

**أولا،** نحن مقتنعين بأن هذا المشروع هو مشروع لإعادة الإعمار والتأهيل العام للمناطق المتضررة من الزلزال بغلاف مالي قدره 120 مليار درهم على مدى خمس سنوات، بدءا بشروع المواطنين في المناطق المتضررة في الاستفادة من مساعدات استعجالية مباشرة محددة في 2500 درهم شهريا لمدة سنة، لفائدة 60 ألف أسرة من الأسر التي انهارت منازلها جزئيا أو كليا.

بالإضافة إلى فتح اعتمادات بقيمة 2.5 مليار درهم من مخصصات الصندوق الخاص بتدبير الآثار المترتبة عن الزلزال، وذلك من أجل المباشرة الفورية لتنزيل المشاريع في قطاع التعليم والصحة والتجهيز والسكن والثقافة والسياحة والفلاحة وغيرها، فضلا عن مباشرة الحكومة للتعويضات المخصصة لإعادة الإعمار.

**ثانيا،** نحن مقتنعين في فريق الأصالة والمعاصرة بأن مشروع قانون المالية لسنة 2024، هو مشروع لإعادة تكريس السيادة الغذائية الوطنية والأمن المائي، عبر توطيد تدابير مواجهة التأثيرات الظرفية التي زادت حدتها خلال السنوات الأخيرة، (أزمة الجفاف وندرة المياه)، وتصاعد مخاطر التغيرات المناخية، عبر إطلاق عقود برامج لدعم الموارد الأولية الفلاحية والأعلاف، بالموازاة مع تطوير سلاسل الإنتاج، بتخصيص اعتمادات تفوق 110 مليار درهم، منها 42 مليار درهم كمساهمة من الدولة، وتسريع تنزيل مختلف مكونات البرنامج الوطني للتزود بالماء الشروب ومياه السقي، لاسيما عبر مواصلة تعبئة

غلاف مالي إجمالي يبلغ 143 مليار درهم خلال الفترة ما بين 2020 و2027.

**ثالثا،** نحن مقتنعين تماما بأن هذا المشروع جاء لتكريس الدولة الاجتماعية، خاصة في البعد الاجتماعي الذي جاءت فيه بحزمة من الإجراءات تكرس ما قطعته الحكومة من أشواطا كبيرة في تنزيل التزاماتها الاجتماعية، من قبيل ورش تعميم الحماية الاجتماعية بتخصيص 35 مليار درهم، بإضافة حوالي 21 مليار درهم مقارنة مع سنة 2023، وتأهيل المنظومة الصحية بحوالي 31 مليار درهم، أي بزيادة 2.6 مليار درهم مقارنة مع السنة الماضية، ومواصلة إصلاح قطاع التعليم بتخصيص 74 مليار درهم أي بزيادة 5 مليار درهم عن سنة 2023 لتنزيل الالتزامات التي جاءت بها خارطة الطريق لإصلاح المنظومة التعليمية 2022 – 2026، والوفاء بالتزامات الحوار الاجتماعي بتخصيص حوالي 4.2 مليار درهم ليصل المجموع إلى 10 مليار درهم، ودعم السكن والارتقاء بوضعية المرأة وتوطيد الادماج الاجتماعي للأسر، وغيرها من الإصلاحات الاجتماعية المجسدة ضمن مشروع قانون المالية.

**رابعا،** نحن مقتنعين تماما بأن مشروع قانون المالية لسنة 2024، هو مشروع للعدالة الضريبية من خلال المستجدات الضريبية والجمركية التي جاء بها، والتي تنسجم مع متطلبات المرحلة، وهنا نثمن بشكل عالي تفاعل الحكومة الإيجابي مع جملة الاقتراحات والتعديلات التي تم تقديمها في سياق مناقشة المشروع وخاصة من قبل فرق الأغلبية، ولابد في هذا الإطار، أن نثمن السعي الفعال للحكومة لتنزيل القانون الإطار للإصلاح الضريبي.

**السيد الرئيس المحترم،**

قبل الختام، لابد أن ننوه بجهود السيدة الوزيرة، وبجدية وعمق العمل الذي يقوم به السيد الوزير المنتدب، وكذلك افتخارنا بجنود الخفاء من الأطر والكفاءات الاقتصادية والمالية التي تزخر بها الوزارة وبلادنا عموما، وبالعمل الجبار والنوعي الذي تقوم به هذه الأطر، وفي نفس السياق لابد لنا من توجيه الشكر للسيد رئيس المجلس وللسادة أعضاء المكتب على وقوفهم على توفير الظروف الملائمة لمناقشة هذا المشروع في أحسن الظروف.

كما نشكر السيدات والسادة المستشارين على مستوى النقاش المسؤول والحس الوطني الهام الذي خاضوا به مناقشة هذا المشروع داخل اللجن الدائمة، والشكر موصول كذلك للسيد رئيس اللجنة مولاي مسعود أكناو على المجهودات وعلى صبره وكفاءته في إدارة أطوار المناقشة والتصويت داخل اللجنة على هذا المشروع حتى وصلنا محطة المصادقة عليه بالجلسة العامة، طبعا دون أن ننسى التنويه بجهود أطر لجنة المالية وأطر المجلس ورجال الأمن كذاك.

وفي الأخير، يمكننا في فريق الأصالة والمعاصرة القول ولحلفائنا في الأغلبية، وحتى لأصدقائنا في المعارضة، إننا في فريق الأصالة والمعاصرة مقتنعون تماما بأن الحكومة قدمت مشروعا طموحا بالدلائل وبالأرقام الواقعية والمعقولة، يستجيب لتطلعات وتوجيهات صاحب الجلالة، ويتلاءم مع متطلبات المرحلة، ويقدم إجابات واقعية على مجموعة التساؤلات والتحديات المجتمعية المتراكمة منذ سنوات، ويضع المقومات الأساسية للإنعاش الاقتصادي والتحول الاجتماعي والإصلاح في كل أبعاده، من أجل تسريع مسار الوصول إلى الظروف والمناخ اللازم لتنزيل توجيهات جلالة الملك حفظه الله ونصره، وترجمة توجهات النموذج التنموي الجديد، وتحقيق كل أهدافه الكبرى، لتضمن بلادنا المكانة التي تليق بها بين الأمم الكبرى.

فلنشمر عن سواعدنا جميعا بكل جدية، لنحقق كل التوجهات الواردة في المشروع لضمان الكرامة والمساواة والعدالة الاجتماعية لكل المغاربة، بأسلوب دامج وعادل ومنصف، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الرئيس.

ننتقل الآن إلى كلمة الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضلوا السيد المستشار المحترم السي حداد، في حدود 23 دقيقة.

**المستشار السيد لحسن حداد:**

شكرا السيد الرئيس.

**السيدان الوزيران،**

**السيدات والسادة المستشارين المحترمين،**

يسعدني باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية أن أتناول الكلمة لمناقشة مشروع قانون المالية للسنة المالية 2024.

نحن طرف في الحكومة ومكون من مكونات الأغلبية ويسرنا أن نرى العديد من الأفكار التعادلية مترجمة في مشروع قانون المالية الذي بين أيدينا، التعادلية تعني الحفاظ على التوازنات والاستثمار في الإنسان، والتعادلية تعني العناية بالمقاولة، ولكن تضريب من يجني ثمار الرخاء والأمن والازدهار من أجل إعادة توزيع الخيرات على الطبقات الدنيا، والتعادلية تعني الاعتناء بالطبقة المتوسطة كصمام أمان أمام التقلبات والصدمات، مصلحة البلاد كانت هي النبراس في النقاشات ديالنا داخل اللجنة، الكل ومن مختلف المشارب السياسية والاجتماعية كان مجندا من أجل مصلحة الوطن.

وفي هذا الإطار، نهنئ أنفسنا على تجند المغاربة وراء جلالة الملك للذود عن حوزة الوطن، وخير مثال على ذلك تعبئتهم الشاملة حين ضرب الزلزال منطقة الأطلس الكبير، وذلك وراء قائد البلاد للتخفيف من آثار الزلزال على الساكنة وتقديم الإسعافات الأولية والمساعدات.

ومن هذا المنبر، نقف إجلالا لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله على قيادته وريادته ليكون للمغرب صيت ودور على المستوى الدولي ولتتبع للأوراش الهيكلية والمهيكلة كإعادة إعمار المناطق التي ضربها الزلزال أو

تنزيل برنامج الحماية الاجتماعية أو استراتيجية الأمن المائي.

كما نحيي فيه القائد الأعلى وقائد أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية المرابطة واليقظة ونشد على أيدي جنودها الذين يدافعون على وحدة الوطن وحريته وأمنه، كما نعلن دعمنا كذلك لما يقوم به رجال الأمن والدرك الملكي والقوات المساعدة والوقاية المدنية من عمل وتضحيات ليبقى المغرب آمنا مطمئنا ينعم بالاستقرار، ليل نهار وعلى الدوام.

وتجند قواتنا العسكرية والأمنية من أجل أمن الوطن يأخذ بعدا مصيريا في تخوم صحرائنا المغربية الأبية، في هذا الإطار نثمن كون المغرب منخرط في المجهودات الأممية لإيجاد حل سياسي للمشكل المفتعل في الصحراء المغربية ومستعد للرجوع إلى الموائد المستديرة بمشاركة الأطراف الأربعة، وخصوصا الجزائر للنقاش في كيفية تنزيل مقترح الحكم الذاتي.

والمغرب ما فتئ يدعم جهود المبعوث الأممي، وكذا نقاشات وتقارير مجلس الأمن واللجنة الرابعة ويسهل من مأمورية بعثة "المينورسو" رغم التهديدات الصبيانية المتوالية من البعض لتقويض مبدأ وقف إطلاق النار الذي هو أساس تواجد هذه القوات الأممية في هذه المنطقة العزيزة من ترابنا الوطني.

قرار مجلس الأمن الأخير والذي يحمل رقم 2703 يؤشر على أهمية تطوير والدينامية الإيجابية التي تشهدها القضية الوطنية، وما واكب ذلك من مسارعة الكثير من الدول إلى فتح أكثر من 30 قنصلية في العيون وفي الداخلة في تفاعل إيجابي مع الخطاب الصريح لجلالة الملك بخصوص المنظار الذي يرى به المغرب شركاؤه ومدى أهمية إنهاء حالة التردد والغموض والازدواجية والتعبير صراحة عن دعم المبادرة المغربية لحل قضيته العادلة.

هذه مناسبة للتأكيد على أن المغرب ماض في تنمية الأقاليم الجنوبية وتنفيذ النموذج التنموي الخاص بها وتزويدها بالبنية التحتية اللازمة لجعلها مرتعا للنمو والرخاء وقاطرة للاندماج الاقتصادي مع دول الساحل وغرب إفريقيا والدول المطلة على المحيط الأطلسي، كما بين ذلك جلالة الملك في خطابه بمناسبة الذكرى الثامنة والأربعون للمسيرة الخضراء.

ولا تفوتنا هذه الفرصة لأعبر باسم الفريق الاستقلالي عن تضامننا اللامشروط مع أهالي غزة وسكانها المدنيين العزل وندين كل مظاهر استهدافهم وتقتيلهم وكل محاولة لتهجيرهم، ونؤكد من جديد أن السبيل الوحيد لتجاوز حالة الحرب والعنف والعنف المضاد هو إنهاء الاحتلال ووقف الاستيطان، وكذلك وفق التطهير العرقي وفك الحصار عن غزة والرجوع إلى حل الدولتين في حدود 1967 وبناء الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية وذلك على أساس وحدة الصف الفلسطيني والشرعية الدولية.

**السيد الوزير،**

مشروع قانون المالية هو مناسبة للتأكيد على مبادئ أساسية تؤطر عمل الأغلبية وكذا المقاربات التي تعتمدها الحكومة، من ضمن هاذ المبادئ الاستثمار في زمن الأزمة أو المقاربة المضادة للدورات، وهو شعار رفعه المغرب منذ سنوات ولكنه عرف زخما في عهد هذه الحكومة التي تقوم بنجاح بتنزيل الورش الملكي حول التغطية الاجتماعية وضمان أمن مائي يعطينا المناعة اللازمة، خصوصا مع توالي سنوات الجفاف ومع توالي كذلك شح المياه، وكذلك الاستمرار في دعم القدرة الشرائية، هذا يحسب لهذه الحكومة عبر المقاصة ودعم النقل ودعم الفلاحين، وكذا تنشيط الاقتصاد عبر دعم قطاع السياحة والطيران وإخراج مدونة الاستثمار بعد انتظار طويل، ووضع نظام للتحويلات المباشرة لصالح الفئات الهشة، وغيرها من السياسات الجريئة في زمن الأزمة والحروب التي يشهدها العالم، في زمن تدهورت فيه سلاسل الإنتاج وارتفعت الأسعار وتوالى ضغط التحولات المناخية وتأثيرها.

ومن يقول بأن هذه الحكومة ذات طبيعة تكنوقراطية لا تهمها الإصلاحات السياسية خاطئ، قد تكون هناك نفحة تكنوقراطية لدى البعض ولكن هذه الحكومة بشأن وضع إصلاحات سياسية جريئة مثل مؤسسة الحوار الاجتماعي، خلخلة ملفات قوانين الإضراب والنقابات، إصلاح مدونة الشغل وإصلاحات قانونية وإصلاحات حقوقية تهم القانون الجنائي والمسطرتين المدنية والجنائية والعقوبات البديلة، والورش الكبير الذي يرعاه جلالة الملك والمتعلق بمدونة الأسرة.

نحن كجزء لا يتجزأ من الأغلبية نعول على هذه الحكومة للعمل على إرجاع منسوب الثقة في العمل السياسي والمؤسسات وتقوية دور الأحزاب والنقابات والمجتمع المدني والعمل على إعادة البريق للنقاش السياسي العمومي، وكذلك إعادة البريق لدور الإعلام العمومي وغير العمومي في وضع أسس تجديد حقيقي للنقاش السياسي الجاد والمتنوع لقطع الطريق على سيطرة (fake news) والمعلومات الكاذبة خصوصا عبر الكثير من الوسائط الرقمية.

من جهة أخرى، فإن تدخل رئيس الحكومة وزعماء الأغلبية لحل القضايا الشائكة تعني أن المعالجة السياسية، والمعالجة السياسة هي وحدها الكفيلة لمواجهة التحديات ومباشرة الإصلاحات، المقاربة التكنوقراطية أظهرت محدوديتها، لأن المشاكل تقتضي الحوار والإنصات والتعبئة وخلق التحالفات وإقناع الرأي العام البرلمان والمجتمع المدني، لينخرط الكل في الإصلاح.

الإصلاح هو عملية سياسية، ما شي قضية تقنية تقتضي فقط كفايات هندسية أو تقنية أو تدبيرية.

مبدأ "السرعة في الإنجاز" هو شعار كذلك رفعته هاذ الحكومة، بعدما كان التباطؤ هو الطابع الغالب على مر السنين، هكذا بالنسبة للمسألة المائية، والتي نعتبرها مصيرية لبلادنا، أبانت الحكومة عن الجدية في التعاطي مع الإشكاليات المطروحة وعلى قدرتها على تحويل التحديات إلى فرص.

لهذا نشيد بالمبادرات الخلاقة بتوجيهات من جلالة الملك، خاصة تلك المتعلقة بإنجاز الطريق السيار المائي والرابط بين الأحواض المائية لسبو وأبي رقراق، وبتسريع إنجاز محطات جديدة لتحلية مياه البحر، وهي مبادرات من شأنها أن تسهم ليس فقط في تزويد الساكنة بالماء الشروب، ولكن بدعم

القطاع الفلاحي، والذي تأثرت أنشطته بشكل بالغ بفعل توالي سنوات الجفاف، مما أثر سلبا على إنتاجيته وعلى أسعار المواد الفلاحية في السوق المغربية.

**السيد الوزير،**

نحن أمام ثالث مشروع قانون مالية تقدمه هذه الحكومة، وهو على هذا الأساس يمكن اعتباره مؤشرا حقيقيا لقياس التوجه العام للحكومة ومدى التزامها بمضامين البرنامج الحكومي.

مشروع قانون المالية أتى لتنزيل أو استكمال تنزيل الإصلاحات، والتي تندرج جلها في سياق تنزيل قوانين الإطار، وخاصة تلك المتعلقة بالإصلاح الجبائي وتعميم الحماية الاجتماعية وميثاق الاستثمار، والتي صادق عليها كلها البرلمان.

ولكن في هذا الإطار، تنثمنو بأن الحكومة سرعات في إخراج النصوص التنظيمية فيما يخص هذه الأوراش، باش تكون الترسانة جاهزة للمرور إلى العمل في أقرب الأوقات، كما ندعو إلى التسريع في استكمال السجل الاجتماعي للمرور إلى مقاربة التحويلات المباشرة، كأحسن وسيلة لاستهداف من يستحقون الدعم وجعله ذي جدوى اجتماعية حقيقية.

وكما وعدت الحكومة بذلك، فقد أتت بمجموعة من الإجراءات تهدف إلى إصلاح الضريبة على القيمة المضافة، بما في ذلك التقوية ديال الحياد ديال هاذ الضريبة، التقليل من المصدم(le butoir) ، التخفيف من ثقل القطاع الغير المهيكل وعبر اقتطاع الضريبة على القيمة المضافة من المنبع ومحاربة التملص الضريبي عبر إجراءات تقتضي تضامن من يتخذون قرارات داخل الشركات، من أجل أداء ما بذمتهم من ضرائب على القيمة المضافة.

في هذا السياق، نسجل بارتياح اقتراح مشروع قانون المالية لسنة 2024، إعفاء مجموعة من المواد الأساسية الواسعة الاستهلاك من قبيل الإنتاجات الصيدلية والأدوات المدرسية والزبدة ومصبرات السردين ومسحوق الحليب والصابون المنزلي، وغيرها من الضريبة على القيمة المضافة، هبطت للصفر (0)، يعني في الضريبة القيمة المضافة.

ولابد هنا من التشديد على أن مجموع هاذ المواد هاذي، المعفاة من الضريبة على القيمة المضافة، راه تتشكل واحد 50% حتى ل 60% من حاصل المعاملات الميزاناتية ديال المندوبية السامية للتخطيط، اللي تديرها باش تتحتسب هذاك المؤشر ديال التضخم، هاذي راه تقريبا 50% حتى لـ 60% من السلة الغذائية ديال المغاربة، لهذا نثمن هذا الإجراء الذي أتت به الحكومة، هو إجراء اجتماعي بامتياز.

وما اقتصرش مشروع قانون المالية على الإجراءات ذات الطابع الجبائي، ولكن جاء بمقتضيات تتوخى عقلنة برامج الدعم الاجتماعي وتجميعها وإعادة توجيه وتعبئة موارد إضافية إلى صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي، بما فيها التحويلات المباشرة والتي سيتم على تنزيلها في المستقبل القريب جدا، من خلال إخراج الوكالة الوطنية الخاصة بها وكذلك تفعيل دور الصندوق الخاص بالدعم المباشر.

وتتجلى جرأة المشروع ديال قانون المالية في إعادة إدراج التسوية الطوعية على الموجودات فالخارج، هاذي كنا درناه فـ 2014 ودرناه فـ 2019، والآن عاودت الحكومة أنها دارها، هذه مهمة جدا.

ونسجل هنا بارتياح كبير، اقتراح المشروع تخصيص المداخيل المتعلقة بتسوية الموجودات في الخارج، لصندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي.

أما بخصوص نفقات الاستثمار العمومي، ننوه بأن الحكومة خصصت ليها تقريبا 335 مليار درهم، هذا مهم جدا.

وندعو الحكومة إلى مواكبة هاذ المجهود الاستثماري للرفع من مردوديتها، خصنا الاستثمار ديالنا يكون عندو مردودية، تكون مردودية على الشغل، التأثير الإيجابي على الساكنة المحلية، وتعطى الأولوية فالبرمجة للمناطق البعيدة عن المركز، بغينا الاستثمار يرجع بالنفع على الساكنة.

ولكن ندعو كذلك الحكومة، إلى وضع تصور يضمن تكامل الاستثمارات العمومية مع الاستثمارات ديال القطاع الخاص في إطار شراكات ما بين القطاع العام والقطاع الخاص، وتفعيل كذلك الدور ديال صندوق محمد السادس للاستثمار، ونهج سياسة لحماية المستثمرين وتذليل العقبات في وجههم ورفع العراقيل التي يضعها البعض في طريقهم.

يجب دعم مبدأ منح الاستثمار اللي جابتو الحكومة، هو مهم جدا، خصنا ندعمو هذا بمقاربة اللي كتوخى الضرب على يد كل من يعرقل الاستثمار على المستوى الترابي والمحلي، خصنا لابد نمرو إلى مسائل زجرية في هذا الإطار.

المنح فكرة مهمة، ولكن عرقلة الاستثمار على المستوى المحلي هو نار يكتوي بها المستثمرون، إذا أضفنا إلى هذا صعوبة الحصول على العقار، وإشكالية الولوج إلى التمويل، فإن رحلة الاستثمار قد تكون محفوفة بالمخاطر، والحكومة الحالية عندها القدرة السياسية لتذليل هذه الصعاب والتغلب عليها، بغينا من هاذ الحكومة الثورة في مجال الاستثمار فعهد هاذ الحكومة هاذي.

**السيد الوزير،**

مغاربة العالم يريدون أن يستثمرو في قراهم ومداشرهم، وهما أحسن وسيلة باش نوصلو للمناطق اللي ما يمكنلهومش يوصلو ليها المستثمرون العاديون، ولكن التجارب ديال الكثير منهم على الاستثمار لم تكن موفقة، كاينين منهم اللي وقف المشاريع ديالو فمنتصف الطريق أو قبل البداية، لأنه كاينة هناك عراقيل إدارية وغياب التشجيع على المستوى المحلي واستفحال ظاهرة الرشوة والمحسوبية، إذ نحن نعرف جدية هذه الحكومة، واهتمامها بالاستثمار كأحسن وسيلة لخلق الثروة والشغل وتنمية المناطق المعزولة والنائية.

لهذا، فما أتت به على مستوى الاستثمار إيجابي وإيجابي جدا، ونريد منها

أن تكثف الجهود لتتبع المشاريع والوقوف عند العقبات وتذليلها ووضع منصة للمواكبة والإنصات للمستثمرين وأخذ شكاويهم مأخذ الجد، ومعاقبة من تسول له نفسه الوقوف في وجه من يريد أن يستثمر في حاضر البلاد والعباد وأن يساهم في تحسين ظروف معيش الساكنة ومستقبل الأجيال القادمة.

**السيد الوزير،**

دعم السكن إجراء مهم، ونثمن ما قامت به الحكومة في هاذ الإطار، بتعليمات من صاحب الجلالة، كنا نتمنى أن يتم تجويد الإجراءات المتعلقة بذلك في إطار مشروع القانون هذا، الحكومة طلبت شوية ديال الوقت، باش تكمل التفكير فهاذ الأمر، نتمناو أن الحكومة ترجع لممثلي الأمة حين ينضج الأمر، ونتمنى أن يكون ذلك في أقرب الآجال.

أيضا من الضروري على الحكومة اليوم، أن تضاعف الجهود من أجل تدارك البطء في تنزيل بعض الالتزامات في البرنامج الحكومي، منها: تشجيع اندماج المرأة باش تدخل لسوق الشغل، باش تحمل المسؤولية ديالها في الإدارات، فالمؤسسات العمومية وفي القطاع الخاص.

علينا أن نتدارك البطء في هاذ المجال، واليوم خصنا نستثمرو في الإمكانيات الجديدة للعمل التي أنتجها التحول التكنولوجي والمنصات الإلكترونية، باش نجعلوها في صالح مشاركة المرأة في سوق الشغل.

العمل الجزئي، أصبح حتمية وواقع، ومن الضروري أن نهيئ أنفسنا، لأن العمل بشكل تقليدي انتهى، بغينا إجراءات ملموسة من هاذ الحكومة، وهي قادرة عليها فمجال إدماج المرأة، قالت بأنه غادي ترفع من 22% يعني إلى 30%، بغينا إجراءات فهاذ الإطار، وخصنا فالقوانين المالية المقبلة نشوفو هاذ الإجراءات.

كذلك، الحكومة بغيناها تفكر في إبداع إجراءات عملية لتنزيل التزاماتها فيما يخص مساعدة السكان باش يكونو مستعدين للجفاف والفيضان وارتفاع الحرارة، موجودة فقانون المالية ولكن موجودة فقط كشعار ولكن بغيناها تترجم إلى سياسات محلية، نعم كانت هناك من قبل درنا واحد 38 ديال المخططات المحلية من أجل تقوية المناعة والصلابة ديال الساكنة المحلية، الآن هناك مشاورات على المستوى الجهوي ولكن بغينا الحكومة تمشي أكثر من هذا باش يمكن ليها أنها تستثمر فالصلابة والمناعة ديال الساكنة المحلية، فيما يخص الجفاف، فيما يخص الفيضانات، فيما يخص ارتفاع الحرارة، هذا أساسي وهاذي الالتزامات الدولية ديالنا منذ "ريو" وفي جميع "كوب" كاين هاذ المسألة، وهاذي مسألة بغينا الحكومة أننا نشجعوها باش أنها تجيب لينا تصورات فهاذ الإطار.

علاوة على ذلك، كاينة المسألة ديال الطبقة الوسطى والطبقة الوسطى أساسية جدا وكذلك هذا ينبغي إصلاح جذري للضريبة على الدخل ينبغي كذلك مساعدات مباشرة، ينبغي التدخل من أجل تحديد الطبقة المتوسطة، كيف نتدخل في ذلك، الحكومة واعدتنا بأنه فقانون المالية الجاي غيكونو إجراءات لصالح الطبقة المتوسطة، لصالح الموظفين، لصالح الأجراء، لصالح اللي ماشي فقراء ولكن اللي ما عندهومش كذلك، اللي هما ماشي لا باس عليهم ولكن ماشي فقراء، هاذي هي واحد الطبقة اللي هي كبيرة جدا، لابد أنها تكون إجراءات في صالح هاذ الطبقة المتوسطة، المداخيل موجودة، ولكن أحسن مدخل هو الإصلاح ديال الضريبة على الدخل، والحكومة واعدت بأنه السنة المقبلة غادي تجيب هاذ الإصلاح، نحن لنا ثقة كبيرة بأن الحكومة غتجيب لنا إصلاح اللي هو في المستوى وفي مستوى تطلعات ديال الطبقات المتوسطة.

في الأخير، لا يفوتني إلا أن أنوه بالنقاش العميق الذي ساد أشغال لجنة المالية بمجلس المستشارين والدور الذي قامت به كل مكونات المجلس، أغلبية ومعارضة، لإغناء مشروع قانون المالية لسنة 2024.

ولكن ننوه كذلك بالتعامل الإيجابي للحكومة مع تعديلات السيدات والسادة المستشارين، واللي بلغت التعديلات تقريبا 73 تعديلا، هذا غير مشهود وهذا مسألة مهمة وتحسب لهذه الحكومة، واخا الظرف والسياق صعب، الحكومة لم تغلب هاجس التوازنات المالية والاقتصادية فقط، كان هناك هاذ الهاجس، ولكن لم تغلبه، بل جعلت من هذا المشروع مشروعا تنمويا يعكس الاهتمام الذي توليه الحكومة للمسألة الاجتماعية ولتحريك عجلة نمو الاقتصاد.

ونظرا لكل هذا وذلك، فإننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية سنصوت بالإيجاب على هذا المشروع.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى بركاته.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لأحد المستشارين من الفريق الحركي.

تفضلوا السيد المستشار المحترم في حدود 17 دقيقة.

**المستشار السيد يحفظه بنمبارك:**

**السيد الرئيس المحترم،**

**السيدة والسادة الوزراء المحترمون،**

**السيدات والسادة المستشارون المحترمون،**

يشرفني أن أتدخل اليوم باسم الفريق الحركي بمجلسنا الموقر في إطار المناقشة العامة لمضامين وأهداف مشروع قانون المالية لسنة 2024.

وهي لحظة دستورية تمكننا من تقييم الأثر الاقتصادي والاجتماعي لأرقام الميزانية ومؤشراتها وتوجهاتها ورصد مدى وفائها لالتزامات البرنامج الحكومي، وذلك من زاوية المعارضة الحركية البناءة، المواطنة والمسؤولة، والمؤطرة بمرجعية سياسية وفكرية لحزب عريق من حجم الحركة الشعبية نابع من عمق شعبي، ومعدن وطني أصيل، آمن وسيظل بمغرب المؤسسات وبدولة الحق والقانون.

حزب راهن ويراهن دائما وأبدا على الانتصار لمصالح المغرب في كل المجالات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والاجتماعية، بعيدا عن المواقع العابرة والمتحولة، وبعيدا عن المواقف والإيديولوجيات المتحورة والمستنسخة والمستوردة، مدرسة سياسية نابعة من تربة مغربية خالصة قدمت تضحيات جسام من أجل الحريات العامة، والتعددية السياسية والثقافية واللغوية، وترسيخ بناء مغرب المؤسسات، وستظل كعهدها حصنا صامدا لحماية هذه الثوابت التي صارت أحكاما دستورية، في وفاء دائم للعرش والوطن، وتحت القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

**السيد الرئيس المحترم،**

نناقش اليوم مشروع قانون المالية لسنة 2024، مستحضرين السياق الوطني والدولي الاستثنائي الذي يؤطره، والمطبوع بالتوترات الجيو-سياسية وارتفاع أسعار المحروقات والمواد الأولية في السوق الدولية، وارتفاع نسبة التضخم وطنيا وعالميا وتسجيل اضطرابات على مستوى سلاسل التوريد، وتوالي سنوات الجفاف ببلادنا، وتداعيات زلزال 8 شتنبر الأليم.

وإذ نستحضر هذه الأبعاد الموضوعية، فإننا نؤكد أن ذلك ليس ذريعة للحكومة لاستدامة قاموس التبرير والانكماش والاستسلام للأزمات، بل يستلزم منكم السيد الوزير، ومن خلالكم الحكومة، رسم اختيارات وأولويات مالية غير عادية من أجل تجاوز هذه الظرفيات، وخروج الحكومة من دهشة البدايات وارتباك الولادة والتي صارت، مع الأسف، بعد ما يقرب نصف ولايتها قاعدة تجسدها القرارات المرتبكة والعجز البنيوي والوظيفي السياسي والتواصلي للجناح الحزبي في الحكومة على الإقناع حتى بمنجزاتها التي ليست قليلة على كل حال، وإن ظلت دون مستوى وعودها الانتخابية التي فتحت شهية الاحتقان القطاعية والحركات الاحتجاجية على أداء حكومي بدون أفق واضح.

**السيد الرئيس المحترم،**

**السيد الوزير المحترم،**

قبل الخوض في مضامين مشروعكم المالي، نود بداية، ومن باب العرفان والامتنان لرجالات ونساء هذا الوطن العزيز الذين يسهرون على حماية أمنه واستقراره ووحدته، وهي مناسبة لنقف مرة أخرى وقفة إجلال وإكبار لأفراد قواتنا المسلحة الملكية والدرك الملكي والأمن الوطني والوقاية المدنية والإدارة الترابية وأعوانها، تحت قيادة القائد الأعلى رئيس أركان الحرب العامة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

وهي مناسبة كذلك، لتقديم تحية وطنية صادقة لكافة أبناء وساكنة المناطق الجنوبية بالمملكة على روحهم الوحدوية وعمقهم الوطني الصادق والأصيل، موجهين كذلك مرة أخرى نداءنا لإخواننا الصحراويين المغاربة المحتجزين بتندوف للالتحاق بالمسار الوحدوي والتنموي الذي تعرفه الصحراء المغربية.

وبنفس روح الاعتزاز والفخر، نعبر عن تنويهنا وإشادتنا بما تحققه الدبلوماسية المغربية بفضل تبصر وحكمة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله من انتصارات حاسمة في المحافل الدولية والقارية دفاعا عن قضيتنا الأولى، وضدا على مناورات أعداء وحدتنا الترابية، وذلك على ضوء المبادرة المغربية للحكم الذاتي في إطار سيادة المملكة المغربية على كافة أراضيها الراسخة بالبيعة والتاريخ وبالشرعية القانونية، وبإجماع وطني وأفق استراتيجي وحدوي حاسم، لا مكان فيه لوهم الانفصال المزعوم.

هي مناسبة كذلك لنجدد انخراطنا المطلق والموصول في ظل الإستراتيجية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله لبناء نموذج تنموي لإفريقيا الأطلسية والذي تشكل فيه أقاليمنا الجنوبية محورا أساسيا بعمقها الإفريقي ورهاناتها التنموية لخلق تكتل اقتصادي قوي، وهي رؤية ملكية استراتيجية تخرج النزاع المفتعل حول أقاليمنا الجنوبية من سقفه السياسوي المتجاوز نحو ديناميات تنموية ترسخ مكانة الريادة المغربية في بناء إفريقيا الجديدة، إفريقيا الوحدة والتنمية، إفريقيا لا مكان فيها لأنظمة شمولية تعيش على ريع الإرهاب الغاشم والانفصال البائد.

**السيد الرئيس،**

بخصوص مشروع الميزانية والذي نحن بصدد مناقشته اليوم نسجل أنه ارتكز، مثل سابقيه، على مؤشرات وأرقام وفرضيات غير واقعية وصعبة التحقق، بالغت في التفاؤل ولم تستحضر السياق الوطني والدولي الاستثنائي اللذان يطبعهما اللايقين، فهو مشروع يفتقر إلى الرؤية الإبداعية والقرارات الإصلاحية الجادة والناجعة، مشروع ببنية محاسباتية صرفة، ودون لمسة سياسية، وبمعادلات حسابية ضيقة، مشروع محدود الآفاق والأهداف، يحكمه هاجس الحفاظ على التوازنات الماكرو اقتصادية على حساب التوازنات الاجتماعية، مشروع ميزانية ذو طابع كلاسيكي يعتمد في موارده بالأساس على الضرائب وعلى تمويل "الدين بالدين" دون تملك فلسفة ورؤية بنفس جديد لإنتاج الثروة وخلق موارد جديدة، ولمباشرة الإصلاحات الهيكلية الكبرى، خاصة الإصلاح الشمولي لمدونة الضرائب الذي من شأنه توسيع الوعاء الضريبي وتحقيق العدالة الجبائية مجاليا واجتماعيا، بدل تصريف تعديلات جزئية بمناسبة كل قانون مالي.

نسجل في الفريق الحركي أيضا استمرار غياب تصور الحكومة لإصلاح أنظمة التقاعد المقبلة على الإفلاس في السنوات القليلة المقبلة، وفق تقارير العديد من المؤسسات الوطنية، وغياب إصلاح شمولي لنظام المقاصة، حيث لجأت الحكومة إلى الخيار الأسهل المتمثل في الرفع التدريجي من أسعار قنينات البوطاغاز ابتداء من أبريل 2024 إلى غاية 2026، في خطوة محتشمة عاجزة عن إعلان تحرير القطاع على شاكلة تحرير سوق المحروقات في المراحل السابقة، والذي تستفيد الحكومة الحالية من غنائمه وتحاسب الحكومات السابقة عن تبعاته، مستهدفة بقرارها هذا تقليص نفقات صندوق المقاصة

دون تقديم بدائل تحمي الطبقة المتوسطة، ولا إجراءات تهم الزيادة العامة في الأجور، ضدا على وعودها والتزاماتها المعلنة.

**السيد الوزير،**

نسجل أيضا غياب تصور إصلاحي شامل لمنظومة الأجور ومنظومة الأسعار ونظام الصفقات العمومية.

وعلى ذكر منظومة الأسعار، نسجل للأسف استمرار ارتفاع أسعار المحروقات دون القيام بأي مبادرات ودون اتخاذ إجراءات من شأنها فرملة هذه الزيادات في أسعار المحروقات وتأثيرها على أسعار المواد الأساسية والمنتوجات الفلاحية ومختلف السلع والخدمات.

خلاصة القول في هذا المحور، فمشروع ميزانية 2024 هو مشروع بأعطاب واختلالات بنيوية هيكلية تبرز جليا من خلال تفاقم الدين العمومي الذي بلغ إلى غاية يونيو 2023 حوالي 1010 مليار درهم، منها 244 مليار درهم من الديون الخارجية، إذ خصصت الحكومة لأداء أقساطها وفوائدها اعتمادات قدرت بـ 38.2 مليار درهم برسم سنة 2024، حيث لجأت الحكومة كعادتها إلى الحلول السهلة المتمثلة في الاقتراض من أجل الحفاظ على توازناتها المالية وتقليص عجز الميزانية، وهي تدابير تصادر حقوق الأجيال المقبلة.

وفي ظل هذه الضبابية التي تتسم بها الرؤية الاقتصادية والاجتماعية للحكومة المفتقرة لرؤية سياسية واضحة المعالم، نسجل لجوء الحكومة إلى مراجعات في نسب القيمة المضافة بالزيادة في العديد من المنتوجات والخدمات الأساسية، وتقليص أخرى بمنظور محاسبتي، ودون نظرة شمولية تعيد النظر بشكل جذري في الضريبة على القيمة المضافة، ودون استحضار الأثر المحتمل والوارد على أسعار هذه المواد والخدمات.

كل هذا يكرس صورة حكومة تتخذ قرارات دون أي دراسة استباقية لأثرها الاقتصادي والاجتماعي بل وقبلهما السياسي، وللحكومة سوابق نتمنى ألا تكون لها لواحق، وتداعيات على السلم الاجتماعي الذي كرس المغاربة جميعا جهدهم لحمايته وتحصينه.

**السيد الرئيس المحترم،**

**السيد الوزير المحترم،**

ولأن الشعارات لا تخفي تجاعيد الواقع الملموس، وبعد ما يقرب سنتين ونصف من عمر الحكومة، نسجل أن المقاول يعاني، والمقاولات تفلس بشكل تصاعدي في ظل محدودية الإصلاحات الضريبية المعتمدة، والصانع التقليدي لا مكان له في سياسة الحكومة، الفلاح والكساب خارج حسابات سياسة فلاحية تخدم التصدير وتستنزف الفرشة المائية والمالية في ظل جفاف مزمن وبرامج دعم دون أثر مجالي ولا قطاعي على أسعار قفة المواطن، مناطق قروية وجبلية بدون أفق تنموي يوفر مجتمع قروي وجبلي مستقر، بطالة في تزايد في ظل غياب استراتيجيات للتشغيل المستدام أمام أوراش هشة وفرص ضائعة وسبيل محدود.

مغاربة العالم ينتظرون حلول عملية لإدماج إيجابي سياسيا وانتخابيا وحقوقيا وثقافيا في غياب بديل حكومي، أحكام دستورية لترسيم الأمازيغية والعناية بالثقافة الحسانية وباقي التعابير اللغوية والثقافية المغربية دون نتائج ملموسة، فما هي إجابات الحكومة عن هذه القضايا؟ وهل يحمل هذا المشروع الثالث في عمر الحكومة جزءا من الجواب؟

**السيد الرئيس المحترم،**

**السيد الوزير المحترم،**

ننوه بمجهودات الحكومة لاستكمال تنزيل أسس الدولة الاجتماعية التي أسس لها جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده منذ أزيد من عقدين، ووفرت الحكومة السابقة إطارها التشريعي وجزء من المراسيم التطبيقية المؤطرة لهذا الورش الهام، ولأن الأثر الاجتماعي الملموس، وبناء مناعة اجتماعية لا تصنعها المراسيم فقط، فإننا وإذ نسجل انخراطنا المطلق والموصول في هذا الورش الملكي الاستراتيجي، فإننا نسجل أن الحكومة مساءلة عن آليات التنزيل وتبعات التنزيل، فكيف حددتم، السيد الوزير، مؤشر الهشاشة والفقر بأبعاده الاجتماعية والمجالية؟ وماهي المعايير المعتمدة لتحديد عتبة الاستفادة من الدعم الاجتماعي المباشر؟ متطلعين إلى إطلاق حملة تواصلية لمواكبة التنزيل.

ولأن المناسبة شرط، السيد الوزير المحترم، فالتعليم العمومي في خطر، ومستقبل التلاميذ في دوامة في ظل مسار حكومي دام عامين وهو يغذي وهم القطيعة مع الرؤية الاستراتيجية المعتمدة في المرحلة السابقة، تحت إشراف جلالة الملك محمد السادس نصره الله، وبإجماع كل مكونات المجتمع والمؤسسات، وبوعود انتخابية سخية بدعم قدره زيادة 2500 درهم في أجور رجال ونساء التعليم، وهو مستحق جراء خدماتهم الجليلة والوطنية، وبخارطة طريق تخلق مدرسة التميز والريادة والجودة!

فأين نحن اليوم من كل هذا؟ في ظل احتقان غير مسبوق في قطاع استراتيجي، وفي ظل حوار اجتماعي مغلق وفئوي ضيق وبدون أفق، فمنذ متى كانت الشرعية الانتخابية العابرة والظرفية تخول للحكومة الانفراد بصناعة قرارات تهم المجتمع بأكمله.

فهل، السيد الوزير المحترم، يحق لدورية وزارية إلغاء مرسوم حكومي اكتسب حجيته القانونية أو توقيف العمل به؟

وهل يحق للحكومة إعلان الزيادة في أجور الاساتذة خارج مشروع القانون المالي الذي نتدارسه؟ ونحن ننتظر قرار الحكومة الملتزم به مع النقابات في هذا اليوم، إنها صورة تؤكد فقدان الحكومة لرؤية واضحة المعالم في حوار اجتماعي تدعي مأسسته، والحال أن التزامات اتفاق 30 أبريل 2022 لازال مجملها معلقا.

لهذا ندعو الحكومة مجددا إلى إصدار مرسوم جديد يعدل الأمد الزمني لدخول النظام الأساسي المعلوم حيز التنفيذ في انتظار تعديله عبر حوار وطني

موسع.

**السيد الرئيس المحترم،**

**السيد الوزير المحترم،**

نتطلع إلى تغيير الحكومة لأدائها في المرحلة المقبلة مؤكدين أن المغرب بتاريخه ومؤسساته ليس رهين بولايات انتخابية عابرة، فسيظل آمن ومطمئن في ظل شعب أبي ووطني صادق، تحت القيادة الحكيمة لملكنا الهمام جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

وشكرا السيد الرئيس المحترم.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية.

تفضلوا السيد الرئيس، السي يوسف ايذي، عندكم 13 دقيقة السيد الرئيس.

**المستشار السيد يوسف ايذي:**

شكرا السيد الرئيس.

**السيدان الوزيرين المحترمان،**

**السادة المستشارون المحترمون،**

نجتمع اليوم في هذا الموعد الدستوري السنوي الهام لنشرع في دراسة مشروع القانون المالي للسنة المالية 2024 في محطته الثانية بمجلس المستشارين بعد أن حظي بمصادقة مجلس النواب.

وهي المحطة التي تكتسي أهمية خاصة بالنظر إلى الخصوصيات المتعددة لمجلسنا الموقر من حيث اختصاصاته الدستورية وتركيبته المتفردة التي تضم عددا من المكونات المتكاملة فيما بينها.

**السيدات والسادة،**

إننا مدركون تمام الإدراك أن الظرفية الدولية التي تم فيها إعداد مشروع القانون المالي للسنة المالية 2024 ظرفية في غاية الدقة والحساسية، فهي تحفل بمتغيرات وتحولات جيو استراتيجية لا تفتأ تفاجئنا كل يوم، جائحة كورونا، اشتداد الحرب الأوكرانية الروسية وتداعياتها الممتدة في الزمان والمكان، العدوان الإسرائيلي على غزة، كلها عناوين تنذر بالشؤم على العالم كله.

وفي ظل هذه الظروف المؤلمة حقا، لا يسعنا في الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية بمجلس المستشارين إلا أن نجدد إدانتنا وشجبنا للأعمال العسكرية الإسرائيلية الرعناء التي لا تراعي عرفا أو قانونا أو أخلاقا أو حتى ذرة واحدة من الضمير الإنساني، كما نندد بالصمت الدولي، ولا سيما صمت القوى المؤثرة بل تواطؤها المفضوح مع إسرائيل لتواصل جريمتها الانتقامية بلا هوادة.

ولأننا في عالم متشابك، فإن هذه الأوضاع الدولية المضطربة، زيادة على تفاقم معضلة التغيرات المناخية، كان لها وقع كبير على ظرفيتنا الوطنية، خاصة في ظل شح الإمكانيات وضعف الموارد الذاتية، مما يؤثر سلبا على نسيجنا الاقتصادي والاجتماعي ويزيد من هشاشته ويحد من الفرص الممكنة والمبادرات المحتملة لتدشين انطلاقة حقيقية نحو الأفضل.

وهنا لابد من التذكير بالضغط الهائل الذي انضاف على عاتق بلادنا جراء كارثة زلزال الحوز في شتنبر الماضي الذي خلف مع الأسف الشديد خسائر فادحة على مستوى الموتى والمصابين، وكذا الأضرار الكبيرة التي لحقت بالبنيات التحتية والمرافق الحيوية ومنازل الساكنة.

وإن هذه المناسبة الأليمة، بقدر ما هي مدعاة للحسرة والأسى من كلفتها البشرية والمادية المرتفعة، بقدر ما تبعث في نفوسنا جميعا شعورا قويا بالاعتزاز والفخر بالانتماء لهذا الوطن الحبيب، فقد كان العالم بأسره شاهدا على تعامل المملكة المغربية مع هذه الكارثة الطبيعية، التي لا رد لقضاء الله فيها.

فقد حرص جلالة الملك محمد السادس حفظه الله، منذ اللحظات الأولى التي أعقبت الزلزال، على اتخاذ كافة الإجراءات والتدابير الواجبة لمواجهة مخلفاته والوقوف بجانب الساكنة المتضررة لتقديم المساندة والدعم بكل أشكاله الممكنة.

وبفضل الرعاية الملكية والمجهودات التي قامت بها الدولة استطاع المغرب في ظرف أقل من أسبوعين أن يحتوي الجانب المأساوي للكارثة، ويتفرغ لعملية الإعمار وإعادة البناء من خلال إحداث وكالة تنمية الأطلس الكبير، والشروع في صرف منحة 2500 درهم شهريا على مدى سنة، لحوالي 60 ألف أسرة، على أمل الإسراع بتوزيع المساعدات الموعودة لإعادة بناء المنازل أو ترميمها.

وسنبقى من موقعنا البرلماني المعارض يقظين ومتأهبين لمراقبة مدى استجابة العمل الحكومي وتجاوبه، تنفيذا للتعليمات الملكية السامية، مع حاجيات الأقاليم الست المتضررة والمقبلة على فصل شتاء غالبا ما يكون قاسيا في هذه المناطق الجبلية.

**أيها السيدات والسادة،**

في مقابل هذه المأساة التي ميزت الظرفية الوطنية، نسجل باعتزاز كبير الأخبار السارة التي زفها جلالة الملك حفظه الله للشعب المغربي والمتمثلة في الشروع في تقديم الدعم الاجتماعي للأسر المحتاجة، والاعلان عن استضافة المغرب بشكل مشترك مع الجارتين إسبانيا والبرتغال لفعاليات كأس العالم 2030.

والأمر هنا يتعلق، ليس فقط باستحقاق رياضي عالمي، ولكنه أيضا استحقاق ومحك تنموي ينبغي العمل جديا من أجل كسب رهاناته وتحقيق الطفرة التنموية المرجوة منه.

كما نعبر أيضا عن ارتياحنا لتوالي الانجازات المهمة التي يحققها المغرب

بفضل قيادة صاحب الجلالة في ملف تحصين وحدته الترابية وحشد الدعم الدولي المتنامي لمقترحه المتعلق بتمتيع أقاليمه الجنوبية للحكم الذاتي باعتباره الحل الوحيد والأوحد لوضع حد نهائي للصراع المفتعل حول مغربية الصحراء، والقرار الأخير لمجلس الأمن الدولي دليل جديد يزكي موقف المغرب في مواجهة خصوم وحدته الترابية والسكانية، ويكرس سمو المبادرة المغربية للحكم الذاتي.

وفي كل الحالات لابد من التذكير في هذا الصدد، أن تحصين وتقوية جبهتنا الداخلية وترسيخ مسلسل الإصلاحات هو السبيل الأنجع لإحباط كل المؤامرات الدنيئة التي تحاك ضد بلدنا العزيز.

كما لا يفوتنا التوجه بتحية تقدير واجلال لقواتنا المسلحة الملكية ورجال الدرك والقوات المساعدة ورجال الأمن الوطني وكافة القوات العمومية لما يقومون به من مجهودات في الدفاع عن حوزة وأمن الوطن.

**السيد الرئيس المحترم،**

إننا لنعتز، أشد ما يكون الاعتزاز، بمضامين الخطاب الملكي السامي ليوم 6 نونبر الذي ألقاه جلالته تخليدا للذكرى 48 للمسيرة الخضراء المظفرة، فقد جاء هذا الخطاب غنيا بالمشاعر الإيجابية والمحفزة على الجدية والتفاني في العمل لمواصلة المشاريع والإصلاحات التي تباشرها بلادنا في مختلف الميادين.

كما جاء النطق الملكي السامي حاملا لرؤية استراتيجية لمستقبل المغرب، كبلد متجدر يسعى إلى تكريس وحدته الترابية ومضاعفة جهوده لتحقيق التحديث والتنمية الشاملة، ويتطلع في ذات الوقت إلى تعميق الاندماج الإقليمي والتعاون الدولي، وذلك انطلاقا من الأهمية الخاصة التي يوليها للشراكة الرابحة مع الدول الإفريقية ولا سيما مع دول الواجهة الأطلسية التي تشكل بوابة المغرب نحو إفريقيا ونافذة انفتاحه على الفضاء الأمريكي.

إن هذا الخطاب الملكي الذي يخاطب المستقبل يجعلنا أمام لحظة مفصلية تاريخية لتكريس مغربية أقاليمنا الجنوبية، ليس فقط من خلال الدعم الدولي المتنامي لموقف بلادنا من النزاع المصطنع، وإنما أساسا لفتح الباب على مصراعيه لتطوير اقتصاد هذه الربوع من المملكة عبر العمل على إقامة اقتصاد بحري وتطوير التنقيب عن الموارد الطبيعية في عرض البحر ومواصلة الاستثمار في مجالات الصيد البحري، وتشجيع الأنشطة الفلاحية والطاقات المتجددة والنهوض بالسياحة الأطلسية.

إنه خطاب بقدر ما يبعث في نفوسنا مشاعر الفخر والاعتزاز، بقدر ما يجعلنا نستشعر جسامة المسؤولية الملقاة على عاتقنا كأغلبية ومعارضة، مثلما يحفزنا على استثمار موقعنا الدستوري في المعارضة من أجل مراقبة عمل الحكومة ومتابعة برامجها ومشاريعها، بكل الوسائل المتاحة، حتى تكون في مستوى التطلعات الملكية السامية من أجل النهوض الشامل لبلدنا وشعبنا الوفي.

**السيد الرئيس،**
**حضرات السيدات والسادة،**

في ظل هذا التداخل بين الهموم المؤلمة والبشائر المطمئنة، انتصبت أمامنا حالة وطنية استثنائية أظهرت المعدن الحقيقي للمغاربة، المستعدين دائما للدفاع عن الوطن والتعبير عن وطنيتهم بكل الوسائل الممكنة، فقد برهنوا بالفعل أنهم "يستحقون الأفضل"، ولكن ليس من باب إطلاق الكلام على عواهنه، بل من خلال سلسة من الإجراءات الثورية والتوظيف الأمثل للآليات الدستورية والقانونية المخولة للحكومة من أجل تجسيد فعلي لهذا الشعار على أرض الواقع.

لقد كان أملنا كبيرا في الفريق الاشتراكي في أن تلتقط الحكومة هذه الإشارات المضيئة وهي تعد مشروع القانون المالي لسنة 2024 من أجل تقديم صيغة متطورة لهذا المشروع تقطع مع الاستمرارية التي ميزت السنتين الأوليتين من عمر الحكومة الموقرة، لكن مع الأسف الشديد خاب ظننا ونحن نعاين مشروعا جديدا قديما فيه الكثير من الوعود والتعهدات أكثر من الإجراءات والبرامج الواقعية القابلة للتطبيق والاستدامة، مشروع يتسم بمحدودية الأفق الزمني وكأن الحكومة لا يهمها سوى إنجاح ولايتها التي تنتهي سنة 2026.

إننا أمام مشروع قانون مالي مهم لأنه يتزامن مع مرور سنتين من الولاية الحكومية الحالية، وهي مدة كافية مكنت الحكومة باعتراف صريح من أغلبيتها البرلمانية من مساحة كافية لمقاربة واقع مؤسسات الدولة، وإكراهات التدبير العمومي، وحقيقة المالية العمومية.

وهذا يعني في تقديرنا أيضا أن الحكومة متملكة بما يكفي لحقيقة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والمالية للمغرب، وبالتالي كان عليها أن تبدي مزيدا من الجرأة المالية والسياسية في مشروع القانون المالي الذي نناقشه اليوم، وهو الشيء الذي نتأسف لغيابه.

إننا في إطار المناقشة العامة لمشروع القانون المالي لا نريد الوقوف عند تفاصيل المشروع والأرقام التي جاء بها ومقارنتها بما قبلها وما ورد في تقارير وطنية ودولية، وإنما نكتفي هنا بإيراد بعض الملاحظات الأساسية التي نود لفت انتباه الحكومة إليها.

أولى هذه الملاحظات ترتبط بكون الفرضيات الأساسية التي بني عليها المشروع تبدو وكأنها تقفز على الواقع الاقتصادي والاجتماعي المغربي، إن لم نقل تغرق في تفاؤل مفرط يخلق حالة زائفة من الأمل سرعان ما يتحول إلى يأس قاتل، إنها فرضيات تحمل في طياتها أسئلة كبيرة حول صدقيتها وإمكانيات تحققها بالنظر إلى الظرفية الدولية والوطنية الصعبة، كما أشرنا إلى ذلك سابقا.

الملاحظة الثانية تتعلق بالتحدي الذي يواجه الحكومة في استدامة وسائل تمويل البرامج الاجتماعية بدون التغول على الطبقة الوسطى التي تجد نفسها أمام خطر الانزلاق الى أوضاع اجتماعيه صعبة، علما أنها الفئة التي تحقق توازن المجتمع في كل المستويات، وهي التي تحرك الاقتصاد الوطني وتعزز

التماسك الاجتماعي من خلال تقوية آليات التضامن التقليدي التي يبدو أن الحكومة ليست على علم بها.

وانطلاقا من مرجعيتنا وخلفيتنا الاجتماعية، نلح على الحكومة أن تضع في نصب عينيها مسألة الاستقرار الاجتماعي، إذ بدونه لن تكون هناك تنمية أو استثمار.

إننا نتطلع فعلا إلى أن تتحلى الحكومة بقدر أكبر من الإبداع في إيجاد حلول بديلة وهوامش مالية جديدة.

الملاحظة الثالثة تتعلق بغياب إصلاح ضريبي حقيقي في ظل استمرار الحكومة في تجاهل مراجعة أسعار الضريبة على الدخل، خاصة بالنسبة للفئات التي تخضع لعملية الحجز من المنبع، بالإضافة إلى توالي المحاولات الحكومية لتخفيف أعبائها والبحث عن مصادر تمويل جديدة من الرفع من الضريبة على القيمة المضافة والضريبة الداخلية على الاستهلاك على مواد أساسية تنحصر تأثيراتها السلبية على الفئات المحتاجة والبسطاء من المواطنين ذوي الدخل المحدود.

**السيد الرئيس،**

قبل أن أختتم هذه المداخلة لابد أن نسجل بأسف عميق أن الحكومة في الوقت الذي تتقدم فيه بمشاريع إصلاحية في عدد من القطاعات الحساسة التي تمس أوضاع قطاعات واسعة من المجتمع المغربي، فإنها لم تنجح في مصاحبة هذه المبادرات بما يكفي من التدابير والإجراءات الكفيلة بخلق الأجواء الاجتماعية المناسبة لضمان شروط نجاح هذه المشاريع.

إننا ننبه إلى أن قطاع التعليم مثلا في كل مستوياته هو قطاع استراتيجي لحاضر ومستقبل البلاد وهو القاطرة نحو بناء مجتمع متماسك ومتقدم اقتصاديا وصناعيا وحضاريا، وبالتالي فإنه لا يستحمل الإقدام على مغامرات أو مبادرات ترقيعية غير مدروسة بالعناية اللازمة.

وفي الختام، إن الحرص على الإعمال الفعلي للمقاربة التشاركية مع كافة الفاعلين المعنيين بالإصلاح هو السبيل الأنجع والطريق المختصر لمباشرة الإصلاحات الضرورية في جميع القطاعات.

ونجاح الحكومة هو نجاح لنا جميعا، أغلبية ومعارضة، وقبل هذه وتلك، نجاح كبير للوطن والمواطنين، وارتقاء إلى الثقة الغالية لجلالة الملك نصره الله.

شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضلوا السيد المستشار المحترم، لكم 13 دقيقة السيد المستشار.

**المستشار السيد عبد الإله السيبة:**

**السيد الرئيس المحترم،**

**السيدين الوزيران المحترمان،**

**السيدات والسادة المستشارين المحترمين،**

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب في المناقشة العامة لمشروع قانون المالية لسنة 2024.

وأود في البداية أن أتقدم للسيد رئيس لجنة وكافة أعضاء هذه اللجنة بالتهنئة على الإداء المتميز خلال مناقشة هذا المشروع التاريخي، نود كذلك التقدم بالشكر للسيدة الوزيرة والسيد الوزير المنتدب على تفاعلهم البناء وروح الحوار التي طبعت تفاعلهم مع جميع النقاشات والحوارات التي تخللت مناقشة هذا المشروع.

وعطفا على كل ذلك، فإننا إذ نحيي تجاوب الحكومة مع عدد هائل من التعديلات التي قدمت، والتي لا يمكن النظر إليها فقط من الناحية العددية، بل يجب قراءتها من حيث المضمون، لأنها مست جوانب أساس في المشروع، وهو ما يؤكد أن تركيبة مجلسنا الغنية والتعددية لها دور بارز في إغناء النقاش البرلماني حول مشاريع قوانين المالية وفي تطويرها وإغنائها وتجويدها.

ولأن الحيز الزمني المخصص لا يسمح بالتطرق إلى جميع المواضيع، فإننا إذ نؤكد مضامين كل المداخلات التي تقدمنا بها سواء خلال المناقشة العامة والتفصيلية لهذا المشروع بلجنة المالية، وكذا خلال مناقشة الميزانيات الفرعية باللجان الدائمة، نؤكد في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب اعتزازنا الدائم بسير الورش الملكي المتعلق بالحماية الاجتماعية بكل امتداداته وآفاقه، وننوه بحرص الحكومة على التقيد بالأجندة الزمنية في هذا الإطار.

لقد آثرنا البدء بهذا الموضوع لأننا نعتبر أنه عنوان يكثف ويلخص الرهانات الكبرى لهذا المشروع التاريخي.

طبعا، إننا وخلال المناقشة العامة لمشروع قانون المالية باللجنة، أكدنا على جملة من المواقف المرتبطة بالتطورات الدولية والوطنية، والتي يمكن أن نوجزها في العناصر التالية:

- ✓ الاعتزاز بالمواقف الدائمة والثابتة لجلالة الملك فيما يتعلق بالدفاع عن القضية الفلسطينية؛
- ✓ الاعتزاز كذلك بالتعبئة الوطنية التي عرفتها بلادنا بقيادة جلالة الملك لمواجهة آثر الزلزال؛
- ✓ التأكيد على أهمية قرار جلالة الملك مراجعة مدونة الأسرة وكذا على أهمية التأطير الملكي السامي لهذه المراجعة؛
- ✓ تهنئة السادة المدراء الذين تم تعيينهم بوزارة الاقتصاد والمالية.

وعطفا على كل ذلك، نود في هذا الحيز الزمني الضيق الوقوف عند بعض القضايا ذات الأولوية:

**1- الحماية الاجتماعية:**

نجدد في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب اعتزازنا بسير الورش الملكي التاريخي المتعلق بالحماية الاجتماعية، والذي سيدخل هذه السنة مرحلة جديدة عبر الشروع في تقديم الدعم الاجتماعي المباشر، والذي خصص له المشروع مبلغ 25 مليار درهم، على أن يصل مع بلوغنا سنة 2026 حوالي 29 مليار درهم، إن هذا العطف الملكي السامي على الفئات الهشة لهو مبعث للاعتزاز، وسيسجل بمداد من الفخر في سجل منجزات الملك محمد السادس حفظه الله ورعاه.

طبعا لقد تم التصويت على:

- مشروع قانون رقم 58.23 يتعلق بنظام الدعم الاجتماعي المباشر؛
- وكذلك مشروع قانون رقم 59.23 يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي.

وهو ما يعكس الإيقاع السريع والمهم لتنزيل هذا البرنامج المهم، وفي هذا الإطار نعتبر أنه من المهم إطلاق حملة تواصلية كبيرة حوله وشرحه للناس كي يعلموا أنه حافز للعمل وليس فرصة للاتكالية.

ومن جهة أخرى، فإنه لا يسعنا إلا أن نعبر عن تهنئتنا للحكومة التي كانت في الموعد، والتي تقيدت بالجدولة الزمنية التي حددها جلالة الملك والتي تضمنها القانون الإطار المتعلق بالحماية الاجتماعية.

نجدد تساؤلنا حول سير توسيع التغطية الصحية الاجبارية، خصوصا أن الأشخاص الذين كانوا يستفيدون من نظام "الراميد"، وانتقلوا إلى نظام (AMO[2] TADAMON) توصلوا برسائل تشعرهم بنهاية الاستفادة من هذا النظام، ووجوب التسجيل مجددا قصد الاستفادة.

ولأن مشروع قانون المالية يقول بأن أحد مصادر تمويل الدعم الاجتماعي المباشر هو عائدات إصلاح المقاصة، فيهمنا هنا أن نشير رغم كل التطمينات والأرقام والإحصائيات، التي قدمها السيد الوزير أثناء المناقشة العامة كما التفصيلية، نود أن نشير إلى التداعيات المحتملة الصعبة لهذا الإصلاح المهم والضروري، لا شك في ذلك، ولكن نخشى أن يؤثر على الطبقة الوسطى، خصوصا في ظل ظرفية اقتصادية واجتماعية عالمية وداخلية صعبة، يطاردها اللايقين والارتفاعات المتوالية لمعدلات التضخم.

**2- القدرة الشرائية وحماية المستهلك:**

لا شك في أن الأرقام والإحصائيات التي قدمتها الحكومة ذات الصلة بتأثير الإصلاح التدريجي لصندوق المقاصة على القدرة الشرائية تملك مصداقية كبيرة، وتؤكد أن الفئات التي وجد هذا الصندوق من أجلها هي آخر فئة تستفيد منه، ولكن مع ذلك فإن السياق العام الدولي والداخلي، يؤكد أن الأوضاع الاجتماعية خلال السنة المقبلة سوف تكون صعبة والقدرة الشرائية لا سيما للطبقة الوسطى ستواصل التدهور.

إن الإشكاليات أعمق من الأرقام، والواقع عنيد، والتجارب علمتنا أنه مهما كانت نية الحكومة طيبة والتدابير التي تتخذها مهمة، إلا أنها لا تصمد طويلا أمام الوسطاء وتجار الأزمات، الذين اتخذوا من الجشع عقيدة ومن المضاربات مذهبا، لذلك نهيب بالحكومة إلى أن تعمل وبالموازاة مع تنزيل كل هذه الإجراءات والتدابير الواردة في هذا المشروع إلى التطبيق الصارم لقانون حرية الأسعار والمنافسة وقانون حماية المستهلك.

**3- الحوار الاجتماعي:**

لن نتدخل في حوار الأرقام والأرقام المضادة في هذا الإطار، خصوصا مع الحكومة التي تتوفر على الأرقام والمعطيات بشكل أكبر وأدق، ومع التسليم بأن كلفة الحوار الاجتماعي ستصل مع متم نهاية هذه الولاية مبلغ 14 مليار درهم، وأن هذا المبلغ هو الأعلى في تاريخ الحوارات الاجتماعية التي تمت في عهد كل الحكومات.

فإن المؤكد اليوم وفي ظل ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة والتي ستزداد ولا شك مع الارتفاعات التي ستهم بعض المواد، فإنه أصبح من الضروري والمستعجل التفكير في الإمكانيات المتاحة للزيادة العامة في الأجور بما يعين الطبقات الهشة والوسطى على مواجهة الواقع المعيشي الصعب.

وكما سبق لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب أن أكد أثناء الجلسة الشهرية المخصصة لمساءلة السيد رئيس الحكومة خلال السنة الماضية، فإن الحكومة معنية أيضا بالتدخل لحماية الحريات النقابية التي تداس في بعض القطاعات والمؤسسات العمومية، فإذا كانت مالية الدولة لا يمكن أن تمكنكم الآن من التجاوب مع مطلب الزيادة العامة في الأجر، فلا أقل من ضمان الزيادة في كرامة الطبقة الشغيلة.

**4- التدابير الضريبية والجمركية:**

نشيد في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب بكل التدابير التي تهم الرفع من الضرائب على المواد التي تحتوي مكوناتها على السكر، ونعتبر أن هذا الإجراء يروم حماية الصحة العمومية، وجاء نتاج حوار ومقاربة تشاركية مع البرلمان ومع الفاعلين الاقتصاديين في هذا القطاع.

إن العديد من المقتضيات الواردة في المشروع، سواء الجمركية أو الضريبية، تروم توسيع الوعاء الضريبي كلما لوحظ ارتفاع في هوامش الربح في بعض المواد، وإننا إذ نثمن هذه الإجراءات ندعو إلى الاستمرار في منطق توسيع الوعاء وتعقب المجالات التي تسجل فيها هوامش ربح كبيرة، لأن خزينة الدولة بحاجة إلى الموارد.

لقد تابعنا بكثير من الاهتمام أجوبة الحكومة على النقاشات والمخاوف التي أثيرت بلجنة المالية حول الإجراءات التي جاء بها المشروع والتي تهم الضريبة على القيمة المضافة، ويهمنا في هذا الإطار أن نؤكد ثقتنا في الأرقام والمعطيات

[2] **A**ssurance **M**aladie **O**bligatoire.

التي قدمتها الحكومة فيما يتعلق بالآثار المالية لهذه الإجراءات على الأسر المغربية.

ونحن واعون بأن الأمر يتعلق بتنزيل مقتضيات القانون الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي على القيمة المضافة، ولكننا أيضا متخوفون، نعم متخوفون من أن تؤدي الطبقة الوسطى وحدها ثمن هذه الإصلاحات، سيما مع الإشكالية العويصة التي نعاني منها في بلادنا، وهي ضعف احترام قانون الأسعار والمنافسة، وعدم تطبيق قانون حماية المستهلك.

وفي هذا الإطار، نثمن التعديلات التي أدخلت على المشروع بمجلسنا الموقر، والتي ما كان لنا أن ندخلها عليه لولا التجاوب الخلاق والاستثنائي للحكومة.

نشيد بالتدابير ذات الصلة بحذف الضريبة على القيمة المضافة المتعلقة باللوازم المدرسية، ونعتبر أن هذا الإجراء مهم، ولكنه غير كافي، إن الحكومة مطالبة وعلى وجه الاستعجال بالتفاعل الإيجابي مع توصيات مجلس المنافسة المضمنة في تقريره الأخير المعنون "حول سير المنافسة في سوق الكتاب المدرسي".

لأن لحظة مناقشة مشروع قانون المالية، هي لحظة استثنائية بامتياز ولكنها قصيرة، وبالنظر إلى أهمية المواضيع التي تثيرها الإجراءات الضريبية التي جاء بها هذا المشروع في ظل الظرفية الاقتصادية والاجتماعية العامة، فإننا ندعو السيد الوزير ومباشرة بعد التصويت على هذا المشروع إلى عقد اجتماع مع لجنة المالية لدراسة وضعية الطبقة الوسطى ورؤية الحكومة لتعزيز قدرتها الشرائية، بل لتقوية صمودها وسط الإعصار، في ظل عالم يسوده اللايقين.

نؤكد في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب إدراكنا للرهانات الكبرى المرتبطة بتنزيل القانون الإطار المتعلق بالإصلاح الضريبي، ونؤكد أن الهدف منه فعلا ليس تمويل الدعم الاجتماعي المباشر وأنه يندرج في إطار الإصلاح الضريبي الشامل، وفي ضمان حيادية الضريبة على القيمة المضافة.

**4- التعليم:**

نؤكد في هذا الإطار مواقف الجامعة الحرة للتعليم المنضوية تحت لواء الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، والتي تشتغل في إطار التنسيق النقابي الرباعي، ونؤكد على الحاجة الماسة إلى إنصاف هيئة التدريس ونعول على مبادرة السيد رئيس الحكومة التي تفاعلنا معها بكل إيجابية لنزع فتيل الاحتقان، ونعتبر بأن مصلحة التلميذ يجب أن تشكل أولوية الأولويات في هذه الظرفية الصعبة.

إن الرفع من الاعتمادات المالية المخصصة لقطاع التربية الوطنية والتعليم الأولي من 68.9 مليار درهم سنة 2023 إلى 75.5 مليار درهم سنة 2024، بزيادة قدرها 6.5 مليار درهم، يؤكد الأهمية التي توليها الحكومة ومكوناتها لهذا القطاع الاستراتيجي، بيد أننا نؤكد أن القطاع بحاجة إلى الحكامة، وإلى مزيد من الشفافية في صرف كل هذه الاعتمادات، والأهم أن ينعكس هذا الارتفاع في الاعتمادات على وضعية هيئة التدريس، وهو الأمر الذي لن يتم إلا عبر الزيادة العامة في الأجور.

وفي هذا الإطار، نؤكد الحاجة الماسة إلى تقوية العمل النقابي، ونحذر من محاولات إضعاف المؤسسات التمثيلية.

على الجميع أن يدرك أن مستقبل الديمقراطية في بلادنا يتوقف وجوبا على تقوية المؤسسات التمثيلية، لذلك ندعو إلى وقف محاولات تبخيسها واستهدافها.

**5- الطبقة الوسطى:**

لابد اليوم من أن نؤكد على أن هناك مخاوف حقيقية من المزيد من اندحار الطبقة الوسطى التي تعاني من ظرفية اقتصادية واجتماعية صعبة، خصوصا في ظل جمود الأجور، فمما لا شك فيه أن الدعم الاجتماعي المباشر بالإضافة إلى العديد من الإجراءات والتدابير التي تم اتخاذها سوف تعين الطبقات الفقيرة والهشة، سيما في ظل التقارير والدراسات المقلقة.. وأن الإصلاح التدريجي لصندوق المقاصة، سوف تكون له تداعيات على العديد من أسعار المواد والخدمات الأساسية.

ولكننا في الأخير سنصوت بالإيجاب على مشوع قانون المالية.

وشكرا.

**<u>السيد رئيس الجلسة:</u>**

الكلمة لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

تفضلوا المستشار المحترم، السي رضى، في حدود 12 دقيقة.

**<u>المستشار السيد محمد رضى الحميني:</u>**

**بسم الله الرحمان الرحيم**

**والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.**

**السيد الرئيس المحترم،**

**السادة الوزراء المحترمون،**

**السيدات والسادة المستشارون المحترمون،**

يطيب لي أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب في هذه الجلسة التشريعية المخصصة للمناقشة والتصويت على مشروع قانون المالية لسنة 2024.

واسمحوا لي في البداية بأن أنوه بالأجواء الإيجابية التي طبعت أشغال لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية طيلة مراحل دراسة مشروع قانون المالية لسنة 2024، وبهذه المناسبة أتقدم بالشكر للسيد رئيس اللجنة وجميع أعضاء اللجنة.

كما أتقدم بجزيل الشكر للسيدة وزيرة الاقتصاد والمالية والسيد الوزير المكلف بالميزانية والسادة مديري إدارة الضرائب والجمارك

ومكتب الصرف والميزانية والخزينة العامة للمملكة وكل أطر الوزارة على التفاعل الإيجابي مع تساؤلات واستفسارات السيدات والسادة المستشارين، والتعديلات المقدمة والهادفة في مجملها إلى تجويد وإغناء مشروع هذا القانون.

**السيد الرئيس،**

**السادة الوزراء،**

إن مشروع قانون المالية لهذه السنة يأتي في سياق لحظة حاسمة ومِفْصلية تعيشها بلادنا، عنوانها البارز "الشُّروع في أجرأة وتنزيل جملة من المشاريع الاستراتيجية التنموية التي يقودها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، برؤية متبصرة وحكيمة"، وذلك على غرار الاتفاقيات الاستراتيجية الموقعة مؤخرا أمام أنظار جلالته بدولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة.

فكما تعلمون جميعا، تفصلنا أيام قليلة عن تنزيل أكبر مشروع مجتمعي تعرفه بلادنا، من خلال الشروع في نهاية هذه السنة في تفعيل برنامج الدعم الاجتماعي المباشر، بما يحمل ذلك من دلالات كبيرة لتحول عميق على مستوى الفعل العمومي والسياسات العمومية.

كما أن بلادنا تعرف اليوم تنزيل القانون الإطار المتعلق بالاستثمار وتفعيل نصوصه التطبيقية، وهو ما يستلزم مواكبة مسار التنزيل وفق مُقاربة تُسَائلُ النتائج المحقّقة، خصوصا من خلال عدد من الإجراءات الداعمة للاستثمار على غرار:

- تبسيط المساطر الإدارية؛
- تعزيز انخراط القطاع البنكي في تيسير الولوج إلى التمويل.

كما أن تحديات تحقيق السيادة الغذائية والأمن المائي والصحي، والنهوض بالصناعة الوطنية، أصبحت تكتسي قضايا ذات أولوية وطنية ولا تحتمل التأخير أو التأجيل.

ويأتي أيضا في سياق لا يختلف عن سابِقِيه، إذ يجمع مشاريع هذه القوانين كونها موسومة بأنها "مشاريع قوانين مالية لتدبير الأزمة"، وهو ما يجعل حجم التحديات المفروضة عليها متعددة، والانتظارات كبيرة.

إن اللحظة التي نعيشها اليوم تُــؤَشِّــرُ في شُموليتها إلى اكتمال شروط انتقال تاريخي على كافة المستويات، تقتضي توحيد جهود مختلف الفاعلين، بروح مسؤولية مشتركة، من أجل التنزيل الجيد لهذه الأوراش الاستراتيجية والتفعيل الأمثل للنفس الإصلاحي الذي تحمله، فاللحظة فارقة، والتحديات متعددة، والانتظارات كبيرة، ولا خيار لنا اليوم إلا أن ننجح إن شاء الله في طموحنا التنموي.

ونحن في الاتحاد العام لمقاولات المغرب نستشعر حساسية وأهمية اللحظة الراهنة ونستحضر بكل مسؤولية التعليمات الملكية السامية الداعية إلى التحلي بالجدية.

ولقد عبرنا عن جِدِّيتنا والتزامنا في محطات كثيرة، على غرار الالتزام بأداء المساهمة التضامنية، بحيث أنه منذ إرسائها سنة 2015، قامت المقاولات المغربية بواجباتها والتزاماتها بكل روح المسؤولية والوطنية في ترسيخ قيم التضامن الوطني.

وأيضا الالتزام بتفعيل مخرجات الحوار الاجتماعي فيما يخص التزامات القطاع الخاص، من خلال الرفع من الحد الأدنى للأجور، وذلك على الرغم من الظرفية الصعبة وكلفتها الاقتصادية المرتفعة على المقاولات.

وبهذه المناسبة، نطالب بالتعجيل بإخراج قانون الإضراب وتعديل مدونة الشغل.

لذلك فإننا ننظر إلى مشروع قانون المالية انطلاقا من منظوره الشمولي، الذي يستحضر كل هذه الرهانات والتحديات، ونأمل في تحفيز الاستثمار الخاص وأن يحمل كافة الشروط اللازمة للنهوض بالقطاع الخاص بكافة الأدوار المرجوة منه، وأن يُتيح له كافة الشروط اللازمة للمساهمة بكل فعالية في المسار التنموي لبلادنا، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

**السيد الرئيس،**

**السادة الوزراء،**

لا نختلف على أن مفتاح تعزيز الاستثمار الخاص، هو دعم وتحفيز المقاولة، لأنه، وكما نعلم جميعا، فالمقاولة هي التي تُنعش الاقتصاد، بالمساهمة، بشكل كبير في مداخيل الدولة، سواء بشكل مباشر من خلال الضرائب، أو بشكل غير مباشر، من خلال تمويل التشغيل، والضرائب المتعلقة بالأجراء، وهي الإطار الرئيسي لخلق القيمة المضافة وإحداث فرص الشغل.

فالمقاولة اليوم، في ظل التداعيات المرتبطة بارتفاع الأسعار بفعل الحرب الروسية-الأوكرانية، وارتفاع نسب التضخم، وارتفاع كلفة الطاقة، تحتاج إلى المزيد من الثقة والمواكبة والدعم، خصوصا من خلال نظام جبائي تحفيزي ومتوازن يعطي الثقة والرؤية المستقبلية للفاعلين الاقتصاديين، كيفما كان حجمهم.

وكما أشرنا إلى ذلك السنة الماضية فعدد المقاولات الكبيرة، التي يتجاوز ربحها الصافي 100 مليون درهم لا يزيد عن 143 مقاولة، وهو ما يقتضي مواكبة مسار تطور هذه المقاولات، حتى يصبح لدينا مقاولات وطنية رائدة (des champions nationaux) ذات حضور قوي على المستوى الدولي والجهوي.

**السيد الرئيس،**

**السادة الوزراء،**

تواصل الحكومة التنزيل الفعلي للقانون الإطار المتعلق بالإصلاح

الجبائي، عبر اعتماد تدابير ملموسة من أجل تحقيق العدالة الضريبية، ووضع نظام ضريبي مُسْتَقِر، مُبَسَّطْ وشَفَّافْ، يُقدم الوضوح للمستثمرين ولكل الفاعلين، وذلك من خلال إعطاء الأولوية خلال سنة 2024 لإصلاح الضريبة على القيمة المضافة، وإدماج القطاع غير المهيكل.

ونحن في الاتحاد العام لمقاولات المغرب أكدنا دائما على ضرورة إصلاح هذه الضريبة على القيمة المضافة من أجل إعادة إرساء المبدأ الأساسي المتمثل في حيادها التام (la neutralité de la TVA[3])، والحفاظ على مالية المقاولات، وضمان تطوير متجانس للقطاع الإنتاجي المهيكل والدفع بعجلة الاستثمار، وأيضا تبسيطها وفرضها على أساس نِسَبٍ مُحدَّدة بدقة ووضوح.

كما يأتي مشروع قانون المالية لهذه السنة لمحاربة التهرب الضريبي وإدماج القطاع غير المهيكل، وهو مطلب لطالما طالبنا به، إضافة إلى ترشيد النفقات العمومية، بما يضمن تعزيز عائداتها على الاقتصاد الوطني.

فإذا كان توسيع الوعاء الضريبي يعتبر مسألة عدالة وإنصاف، وفي الآن ذاته إشكالية مداخيل بالنسبة للدولة وعبئا ضريبيا بالنسبة للملزمين، فليس من المعقول أن يتحمل هذا العبء الضريبي القطاع المهيكل فقط، بل يتعين توسيع الوعاء الضريبي من خلال اعتماد مقاربة فعّالة ومُحفزة من أجل الإدماج الفعلي للقطاع غير المهيكل، الذي يُشكل اليوم أكثر من 30% من الناتج الداخلي، ويشغل أكثر من 4 ملايين شخص، فضلا عن أنه يَحْرِم الميزانية من مداخيل جبائية جد مهمة.

واستحضارا منا للدور المنتظر أن يقوم به القطاع الخاص، تقدّم فريقنا بتعديلات تَرُومُ في مُجملها إلى تقوية اقتصادنا الوطني وتعزيز جاذبيته للاستثمار، وتخفيف العبء الضريبي وتوسيع الوعاء الضريبي.

وفي هذا الإطار، لا بد أن أنوه بالتفاعل الإيجابي للحكومة مع جل هذه التعديلات، ومن أبرزها:

- ✓ تدقيق عملية حجز الضريبة في المنبع: من خلال حصر إلزامية الحجز في المنبع بالنسبة لموردي السلع التجهيزية والأشغال الخاضعين للضريبة على القيمة المضافة؛
- ✓ إعفاء الأدوية من هذه الضريبة مع الحق في الخصم؛
- ✓ إعادة إدراج التجهيزات المعدة للتعليم الخاص والتكوين المهني من الضريبة على القيمة المضافة مع الحق في الخصم؛
- ✓ تخفيض سعر الضريبة على القيمة المضافة من 14 إلى 10% بالنسبة لنقل المسافرين عبر الطرق، من أجل الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين؛
- ✓ وأيضا تعديل المادة المتعلقة بتضامن المسؤولين عن أداء الضريبة على القيمة المضافة، من خلال توضيح الحالات الملزمة للتضامن وحصرها في حالات ثبوت الغش والتملص الضريبي على القيمة المضافة والمستفيد الفعلي. وكذا التنصيص على أنه في حالة المنازعة في المبلغ غير المدفوع يتوقف تطبيق هذه المادة ابتداء من تاريخ تقديم الدعوى أمام المحكمة إلى حين صدور الحكم القضائي النهائي؛
- ✓ بالإضافة إلى تمديد مدة الاستفادة من التدبير الذي يمكن الشركات غير النشيطة (les sociétés inactives) إلى غاية نهاية سنة 2024 عوض سنة 2023؛
- ✓ والتنصيص على إعادة استفادة الأشخاص الذاتيين والاعتباريين والذي سبق لهم الاستفادة من المساهمة الإبرائية أو التسوية التلقائية برسم الممتلكات والموجودات المنشأة بالخارج بنسب مغايرة؛
- ✓ وأيضا إحداث مادة جديدة تنص على تحديد الغرامة المالية التي يجب على صاحب الحساب أن يؤديها لاسترجاع إمكانية إصدار الشيكات؛
- ✓ وإعادة النظر في الضريبة على الاستهلاك بالنسبة لعدد من المنتجات، بهدف حماية المنتوج الوطني وتشجيع القطاعات الإنتاجية، لاسيما القطاعين السياحي والصناعي.

وكل هذه المقترحات تهدف إلى إصدار نص تشريعي شامل حامل لِنَفَسْ التغيير، يمَكِّنُ بمقتضياته من الرفع من قدرات وأداء منظومتنا الاقتصادية، وجعله أداة حقيقية لبلورة الأوراش الإصلاحية لبلادنا وأَجْرَأَةِ أهدافها على أرض الواقع، بالفاعِلِية اللازمة لتسريع وتيرة الإصلاح وتحقيق التنمية المنشودة تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

**السيد الرئيس،**

**السادة الوزراء المحترمون،**

إننا نأمل منكم، السيد الوزير، التعجيل بإطلاق ورش إصلاح الجبايات المحلية، وذلك وفقا للأهداف المسطرة في القانون الإطار، والذي يعتبر ورش مفصلي في المنظومة الجبائية الوطنية، وكذا مواصلة إصلاح الضريبة على الدخل.

وفي الختام، نعبر لكم عن انخراطنا في تنزيل الأوراش الاستراتيجية لبلادنا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره

[3] **T**axe sur la **V**aleur **A**joutée.

الله، والرامية إلى:

- ✓ إرساء أسس الدولة الاجتماعية؛
- ✓ تحقيق الأمنين المائي والغذائي؛
- ✓ تحقيق السيادة الصناعية؛
- ✓ والنهوض بالاستثمار المنتج للقيمة المضافة وفرص الشغل.

والسلام عليكم ورحمة الله.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

تفضلوا السيد الرئيس، نور الدين سليك.

لكم كذلك 12 دقيقة.

**المستشار السيد نور الدين سليك:**

**السيدان الوزيران المحترمان،**

بداية، نجدد تعازينا الحارة في وفاة مفقودي الأمة من زلزال الحوز، لقد أبانت بلادنا للعالم أجمع عن تجدر قيم التآزر والتضامن والتلاحم في أرقى صورها والارتباط الوثيق بقضايا الوطن في أروع تجلياتها.

وهي مناسبة نتقدم من خلالها بالتهاني الخالصة لجلالة الملك ولكل المغاربة على الصورة المتميزة التي رسمها المغرب.

كما نحيي بحرارة القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي ومختلف القوى الأمنية والقطاعات الحكومية، على كل التضحيات التي قدموها.

ونغتنم الفرصة، لتقديم تحية تقدير، لكل من يتجند دفاعا عن كل حبة رمل وأمن وسلامة هذا الوطن في كل الظروف وكل ما يضحي لبناء بلد الديموقراطية والحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية.

كما نهنئ بلادنا على النجاحات التي حققتها على المستوى الدبلوماسي والانتصارات المتزايدة في توسيع دائرة ومواقع الاعترافات بشرعية ومشروعية وعدالة قضية وحدتنا الترابية.

كما نعبر من جديد، عن دعمنا اللامشروط للمقاومة الفلسطينية الباسلة، مهما كان لونها في كفاحها ضد الاحتلال الصهيوني الشرس والتنديد بالجرائم البشعة من تنكيل وتقتيل، الهادفة إلى إبادة الشعب الفلسطيني البطل.

كما نهنئ بذات المناسبة، الطبقة العاملة المغربية، وهي الكادحة بسواعدها لأجل تحقيق تراكم الثروة وتحريك عجلة الاقتصاد وتطوير وتنمية هذا البلد الذي يستحق الأفضل.

مناقشة مشروع قانون المالية، مناسبة سياسية وتشريعية، بالغة الأهمية، تأتي في سياق اقتصادي واجتماعي جد دقيق، حيث العديد من الاكراهات والتحديات.

تتسم الوضعية الدولية بتشديد الأوضاع المالية العالمية واضطرابات في سلاسل التوريد والنمو العالمي الضعيف وآثارها على الاقتصاد الوطني، نتيجة اندماجه بمعدلات كبيرة في المنظومة الاقتصادية العالمية.

التغيرات المناخية وتفاقم ظاهرة الاحتباس الحراري، تصاعد وتيرة الصراعات الجيوسياسية، التضخم وتداعياته وطنيا وغيرها من العوامل الخارجية المستوردة، والوضعية الوطنية تتسم بتداعيات زلزال الحوز، الجفاف وندرة المياه، بالنظر لارتباطه بمحصول الحبوب بنسبة النمو، واستمرار ارتفاع أثمنة المحروقات على الرغم من انخفاضها على المستوى الدولي، والغلاء خاصة أسعار المواد الغذائية ومختلف الخدمات وارتفاع نسبة التضخم وضعف النمو محليا، إضافة إلى هشاشة بنيات الاقتصاد الوطني وضعف مقوماته التنافسية، إذ يعاني من تباطؤ النمو الذي لا يتجاوز 2%، فيما حدد النموذج التنموي 6% كضعف الإنتاجية وانخفاض حصيلة النمو، بحيث تصاعد عدد مناصب الشغل المحدثة وتراجع فرص الشغل بالقطاع الفلاحي، وما لذلك من انعكاسات اجتماعية، بغلاء المعيشة الذي ينعكس سلبا على مختلف الفئات الاجتماعية، وخاصة الطبقة الوسطى والطبقة العاملة محدودة الدخل.

الارتفاع المستمر للبطالة، حيث تراجع نسبة التشغيل بالقطاع الفلاحي ومحدودية القطاع الصناعي والقطاع الخدماتي في خلق مناصب الشغل التي تتوفر فيها شروط العمل اللائق، حيث يسود العمل منخفض الأجر وتوسيع رقعة العمل الهش وغير اللائق، وهو ما يفسر استيعابه لحوالي ثلث اليد العاملة أغلبهن نساء، الذين يتقاضون أجورا هزيلة دون تغطية اجتماعية، دون مزايدات، إنه الواقع الذي أكدته أرقام المندوبية السامية للتخطيط، في آخر تقرير لها.

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل، المنظمة النقابية الأصيلة، المسؤولة في مواقفها والصادقة والموضوعية في تحاليلها والمتميزة في ملاحظاتها واقتراحاتها، نسجل بإيجاب وارتياح كبيرين، عدد من التدابير المدرجة في مشروع قانون المالية لسنة 2024، كإعادة الإعمار للمناطق المتضررة من الزلزال، والدعم المباشر للطبقات الاجتماعية المعوزة ورفع ميزانيات القطاعات الاجتماعية: كقطاعي الصحة والسكن، من خلال دعم الحصول على سكن لجميع المغاربة ومواصلة تنزيل ورش تعميم الحماية الاجتماعية.

ونتمنى التسوية الجذرية والنهائية والسريعة لملف التعليم وإصلاح مدونة الأسرة، وإن كنا لسنا من الذين يمنعون الماعون أو اللذين يقطعون ما أمر الله به أن يوصل، فإننا لسنا من الساكتين عن الحق، إذ نسجل بالمقابل كون الإجراءات التي جاء بها مشروع قانون المالية غير كافية ولا محدثة للآثار المرجوة من جهتنا في المالية العمومية، سواء في الجانب المتعلق بالتحكم في العجز المزدوج للميزانية والميزان التجاري أو فيما يتعلق بالمديونية أو على مستوى الرفع من نسبة النمو أو التحكم في البطالة.

كنا ننتظر ابتكارا وإبداعا في إيجاد مصادر تمويل الأوراش الهامة والمهيكلة، حيث لم تتجرأ الحكومة في فرض حلول عادلة ومنصفة لتمويلها تعيد النظر

جذريا في فلسفة المنظومة الجبائية غير العادلة والغير منصفة، وظلت الحدود التمويلية هي التوجه نحو جيوب الطبقة الوسطى دون أية إجراءات حقيقة وواقعية لحماية قدرتها الشرائية تميزها عن الحكومات السابقة.

كنا ننتظر إجراءات ملموسة للتحكم في شارات غلاء الأسعار في الأسواق المغربية من خلال قبيل تشييد مصفات كبرى بمختلف الجهات للتحكم في تكلفة استيراد البترول المرتفعة وتخفيف الضغط على العمال.

كنا ننتظر إجراءات جريئة للحد من ظاهرة القطاع غير المهيكل وتنظيمه والحفاظ على مناصب الشغل المحدثة وضمان كافة حقوق العاملات والعمال.

كنا ننتظر زيادة عامة في الأجور، كنا ننتظر مؤشرات واضحة للحد من التفاوت في توزيع الدخول وتخفيض الضريبة على الأجور وإعادة النظر في الأشطر في اتجاه الإنصاف الجبائي الذي لن يتأتى إلا بسياسة أجرية عادلة ومنصفة.

آفين المعقول، في ظل الدولة الاجتماعية أن تظل 74% من موارد التضريب على الدخول تتشكل من الضريبة على الأجور المقتطعة من المنبع؟

وهنا كنا ننتظر جرأة قوية من خلال التوجه نحو كبار الملاكين والميسورين وأصحاب الثروة لتصحيح المعادلة، سياسة ضريبية منصفة من أجل مغرب عادل.

كنا ننتظر تخصيص غلاف مالي لمحنة تنفيذ الأحكام القضائية بما في ذلك الأحكام الصادرة لصالح العمال.

كنا ننتظر العديد من الإجراءات المتخذة لضمان التمكين الاقتصادي للمرأة والتقليص من نسبة العنف، انتظرنا إيجاد حلول تعبوية جريئة لظاهرة الجفاف الذي أصبحت هيكلية وبنوية وإيجاد حلول حقيقية لتوفير السيادة والأمن الغذائيين من خلال مواجهة إشكالية ندرة المياه كبناء سدود اصطناعية جهوية ضخمة مصدرها تحلية مياه البحر.

إيجاد حلول أكثر جرأة لحاجة بلادنا من الطاقة والتشجيع والتحفيز على استهلاكها كل ما يرتبط بالطاقات المتجددة والطاقات النظيفة من خلال تخفيض الأثمان لولوج للجماهير لهذا العالم.

**السيدان الوزيران،**

اعتبرتم في عرضكم فيما يخص التوجهات العامة والأولويات أن الحكومة ستواصل إرساء الدولة الاجتماعية، نتساءل معكم عن مفهوم الدولة الاجتماعية، فأي دولة اجتماعية في ظل قمع الحريات النقابية؟ أي دولة اجتماعية في ظل التهرب من المسؤولية الاجتماعية بعدم التصريح بالعاملات والعمال أو التحايل على القانون بالتصريح الجزئي في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وحرمان عدد كبير من العاملات والعمال من حقهم الدستوري في التغطية الاجتماعية؟

أي دولة اجتماعية في ظل التهرب من الواجب الوطني والاقتصادي وبأداء الالتزامات الضريبية؟ فحسب إحصائيات 2019 يخسر المغرب أكثر من 2.45 مليار دولار سنويا نتيجة التملص والتهرب الضريبي.

أي دولة اجتماعية في حدودها الدنيا دون حماية الحقوق البسيطة من الفئات الهشة والمستضعفة، كشركات المناولة التي تتركها الحكومة فريسة الجشع وانعدام الأخلاق الوطنية وعدم احترام القوانين بشركات تستعبد كل من دفع بهم الفقر والعوز للقبول بأي عمل حتى لو صادر كرامتهم وإنسانيتهم، وأي دولة اجتماعية دون تجريم التملص والغش الضريبيين ودون تجريم التهريب الاجتماعي من خلال عدم التصريح بالعمال لدى الصناديق الاجتماعية، مما يؤثر سلبا على الادخار الوطني.

عموما الحكومة لم تلتزم بعد في مشروع القانون المالي لسنة 2024 بتنزيل ما جاء في برنامجها وفي مضامين النموذج التنموي، سواء فيما يتعلق بالنمو أو فرص الشغل.

لا نشك في المستقبل، ولنا اليقين بأن بلادنا على متن قطار التنمية بفضل التوجهات الملكية السامية وتستحق القطار التنموي السريع الفائق للسرعة للالتحاق بالدول المتقدمة في أقرب الآجال.

إن مونديال 2030 رفع سقف طموح الملك وشعبه وإن لم تعتبر الحكومة هذا الموعد فرصة تعبوية وتنموية بامتياز أكثر منه محطة رياضية وفرجة كروية، أكيد أنها ستخلف الموعد، كما يفرض التعجيل ببرنامج جديد ومتجدد لتبني الأوراش الاجتماعية والاقتصادية العملاقة لاستغلال هاته الفرصة الدولية بامتياز، حتى لا تضيع ما أضاعته الحكومتين السابقتين حين أجهضتا أجواء الحماس والتضامن الشعبيين والدينامية التعبوية للإصلاحات السياسية والدستورية بالنسبة للأولى، والأجواء الخلاقة التي عاشها المغرب إبان مرحلة كورونا بالنسبة للثانية، حينما اتخذتا قرارات لا شعبية وأجهضتا أجواء التوافق والوحدة والتضامن والحماس الذي ميز مغرب تلك المرحلتين واتخاذهما لإجراءات معادية للعمال من قبيل التقاعد والتهيئ المنفرد لمدونة الشغل وقانون الإضراب وقانون النقابات.

مما يفرض استثمارا جريئا في كل المؤهلات، ووضع العنصر البشري في صلب الاستراتيجية الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة وتقوية الطبقة الوسطى التي تعتبر الطبقة العاملة عمودها الفقري، ليس فقط بهدف الحد من مستويات الفقر بل أيضا للرفع من مستويات القدرة الشرائية وتحريك الدورة الاقتصادية، وبالتالي فتح إمكانيات أفضل للمساهمة في نمو اقتصادي أكبر والوصول إلى ما نريد الوطن القوي والحر والشعب السعيد.

ولن نصوت لصالح هذا المشروع.

وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لمجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

تفضلوا السي عرشان، لكم الكلمة في حدود 6 دقائق.

**المستشار السيد محمود عرشان:**

**بسم الله الرحمن الرحيم**

**والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.**

**السيدان الوزيران المحترمان،**

**السيد الرئيس،**

**السيدات والسادة المستشارين المحترمين،**

السيد الوزير، اسمح لي ما غادي ندخلش معك فالأرقام، أولا لأن الوقت ها أنت كتشوف، عندنا 6 دقائق، ثم ثانيا كنعرف الإكراهات ديال المغرب، وأنا لم أكن يوما من أصحاب المزايدات.

كنعرفو على أن المغرب الثروات ديالو بسيطة، ما عندو ذهب، ما عندو غاز، ما عندو نفط.

ولكن اسمحوا لي نقول لكم على أن المغرب عندو واحد الرصيد أغلى وأعلى من الذهب ومن النفط ومن الغاز وهو نظامنا الملكي، وهذا شيء حقيقة بالنسبة للمغرب حاجة فريدة من نوعها.

فاسمحوا لي بلا ما نتعمق فالتاريخ نرجع فقط لـ 3 دالملوك، كان محمد الخامس، وهاذ الشي كتعرفوه كلكم من الملوك القلائل اللي ضحاو بالعرش ديالهم باش يسترجع الكرامة والحرية للشعب ديالو وللمغرب.

والحسن الثاني كان من الملوك اللي قامو بالبناء والتشييد، وكان مبدع ديال المسيرة الخضراء ووحد البلاد، فجاء محمد السادس ومشيا على ما قام به الوالد ديالو رحمة الله عليه وجده وقام بثورة مغربية معروفة عند الجميع، والمشاريع اللي قام بها واللي جلبها للمغرب لا تحصى، وبلا ما نحسبها، لأن أولا كما قلت لكم الوقت ما كاينش، ولكن فمثلا الدولة الاجتماعية فهي مشروع فريد من نوعه، ثم النجاح الباهر في تنظيم المغرب لكأس العام ولكأس إفريقيا.

وفهاذ الباب هذا كنبغي نهني السيد الوزير على ما قام به تحت قيادة جلالة الملك للنشاط ومبادرات باش ننجحو فهاذ العملية ديال تنظيم كأس العالم، ثم كان هناك طرق السيار ديال الماء الصالح للشرب ثم تحلية المياه ثم مشاريع لا تحصى، وهذا تيحتم علينا أننا نحن كمنتخبين، كحكومة، كمواطنين أننا نحاولو نواكبو جلالة الملك فهاذ الوثيرة اللي غادي بها، وإذا حققنا هاذ المجهودات، وحققنا تضافر الجهود بين المنتخب وبين الفريق الحكومي ونمشيو مع جلالة الملك فهاذ المسار الضخم اللي غادي فيه المغرب، فغنكونو إن شاء الله واثقين على أن مستقبل المغرب غادي يكون زاهر ويمكن لنا كلنا نقولو جميعا:

سقف بيتي من حديد
ركن بيتي من حجر
فاعصفي يا رياح
واهطلي يا مطر
نحن لا نخشى الخطر

والسلام عليكم.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا، شكرا السي عرشان.

إذن الكلمة لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

تفضل أحد المستشارين، تفضلوا السيد المستشار المحترم، لكم الكلمة في حدود 6 دقائق السيد المستشار.

**المستشار السيد لحسن نازهي:**

ما تزيدش واحد شوية في الوقت، السيد الرئيس.

شكرا السيد الرئيس.

**السادة الوزراء،**

**السادة المستشارين المحترمين،**

يشرفني أن أتدخل باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بمناسبة مناقشة مشروع قانون المالية رقم 55.23 للسنة المالية 2024، بالجلسة العامة، ونحن نستحضر العدوان الصهيوني الغاشم على غزة وتقتيله مزيدا من الأطفال والأبرياء ونترحم على الشهداء حرب الإبادة التي يشنها على الشعب الفلسطيني.

لقد فضحت أزمة كورونا عن حقيقة الوضع الاجتماعي لأغلبية الاسر وكشف الزلزال الذي ضرب بلادنا عن حجم الهشاشة والفوارق المجالية، لكن للأسف لم يتم استخلاص الدروس، وتجسيدها في قرارات وبرامج تستحضر البعد الاجتماعي أولا.

فالقرار الحكومي بالمنع دائما جاهز حتى وإن خرق الدستور والمواثيق الدولية عندما يتعلق الامر بالاحتجاجات السلمية للدفاع عن مطالب الشغيلة.

والفيتو الحكومي دائما حاضر عندما يتعلق الامر بتعديلات الفريق الكونفدرالي المرتبطة بتحسين الأوضاع الاجتماعية للطبقة العاملة وعموم المغاربة وتنفيذ الالتزامات الحكومية الموقعة في الاتفاقات.

**السيد الرئيس،**

**السادة الوزراء،**

إن مشروع قانون المالي 2024، جاء في سياق عام متسم أساسا بتفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، جراء استمرار موجة الغلاء المهول وارتفاع أسعار المحروقات والمواد الأساسية وتدهور القدرة الشرائية للطبقة العاملة وعموم المواطنات والمواطنين، و الذي اعتمد كسابقيه بصفة أساسية على المداخيل الضريبية لتمويل الميزانية يقدم صورة متناقضة ما بين إعلان الحكومة عن تعزيز أسس الدولة الاجتماعية وتمرير إجراءات لا شعبية، علاوة على كونه قد أعد خارج كل مقاربة تشاركية على إثر انحباس الحوار الاجتماعي

ومحاولة إفراغه من مضمونه التفاوضي واستمرار الحكومة في عدم الوفاء بالتزاماتها وتعاقداتها الاجتماعية المتضمنة في اتفاق 30 أبريل، خاصة تحسين الدخل، الزيادة العامة في الأجور، إحداث درجة جديدة في الترقي وإعادة النظر في الأشطر الضريبة على الدخل، والنموذج الصارخ عن اعتماد هذه المنهجية هو ما تعرفه الساحة التعليمية من احتقان، إذ ننبه الحكومة أن مجال الاحتقان وفقدان الثقة يتسع يوما بعد يوم ومعه دائرة الاحتجاج التي ستطال قطاعات أخرى والتي لا يمكن معالجتها بالقمع والمنع والمناورات.

وبهذه المناسبة، نطالب بإجراءات ملموسة بإدخال التعديلات اللازمة في النظام الأساسي وإقرار زيادة محترمة في أجور الشغيلة التعليمية تليق بموقعها الاعتباري داخل المجتمع.

**السيد الرئيس،**

**السادة الوزراء،**

**السادة المستشارون،**

بالرغم من أن مأجوري القطاع العام والخاص من الممولين الرئيسيين للميزانية من خلال الضريبة على الدخل، فإنهم يشكلون الحلقة الأضعف في نظر الحكومة، عبر ما اتخذته من إجراءات تضرب في الصميم القدرة الشرائية للطبقة المتوسطة من موظفين ومستخدمي القطاع العام والخاص باعتبارهم صمام الأمان الاجتماعي، حيث كان بالأحرى على الحكومة أن تؤسس لتعاقد اجتماعي بغية تقسيم أعباء الأزمة تحقيقا للعدالة الجبائية.

إننا في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل نطالب باتخاذ إجراءات عاجلة وعملية وملموسة وآنية لحماية القدرة الشرائية للمغاربة عبر تسقيف الأسعار وهوامش الربح وتخفيض الضرائب على المحروقات والتصدي لكل أشكال الاحتكار والتفاهمات والمضاربات، والإعفاء الكلي من الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة للمواد الغذائية الأساسية.

إن مشروع قانون المالية لسنة 2024 يشكل محطة هامة تمكن من الوقوف على مدى وفاء الحكومة بالتزاماتها، ووعودها العشر الواردة في البرنامج الحكومي الذي يشكل تعاقدا مع المواطنات والمواطنين، فواقع الحال يبين أنها أخلفت وعودها.

**السيد الوزير،**

**السادة الوزراء،**

**السادة المستشارون،**

أحيلكم إلى نسبة النمو3.7% التي توقعتها الحكومة في مشروع قانون المالية 2024 حيث أنها في أحسن الأحوال تظل عاجزة على مواجهة استفحال ظاهرة البطالة، وبالتالي توسع قاعدة القطاع غير المهيكل الناتج عن استمرار الإجراءات غير الاجتماعية.

إن البرامج التي وضعتها الحكومة لتوفير مناصب الشغل من قبيل "أوراش" أو "فرصة" تظل هزيلة، ولم تعط أية نتيجة سواء من الناحية الكمية أو النوعية، إن توفير مناصب الشغل يستدعي القيام بسياسات اقتصادية أكثر تدخلا للدولة تسير في اتجاه تحقيق وثيرة نمو أكبر.

**السيد الرئيس،**

**السادة الوزراء،**

**السادة المستشارون،**

إن مشروع القانون المالي لسنة 2024 يعكس التوجهات والاختيارات الاقتصادية والمالية اتجاه ما يعيشه المغاربة من غلاء محول وزيادة مضطردة في أسعار المواد الأساسية، وارتفاع غير مسبوق لنسب معدل التضخم، وتزايد عدد الفقراء بما يفوق ثلاثة ملايين شخص، وتزايد أعداد العاطلين، وارتفاع نسبة الهدر المدرسي، وتردي منظومة الصحة العمومية والتعليم.

فلا جديد في مجالات تأهيل العنصر البشري والإصلاح الضريبي، ولا في مجال خلق مناصب شغل قارة، وغابت الإجراءات التي بإمكانها تحسين القدرة الشرائية للمواطنين، علما أن تقارير مؤسسات وطنية كالمندوبية السامية للتخطيط تفيد بأن وضعية 81% من الأسر المغربية تدهورت بشكل كبير جراء ارتفاع الأسعار.

وبناء عليه سنصوت ضد مشروع قانون المالية 2024.

شكرا.

**<u>السيد رئيس الجلسة:</u>**

شكرا.

الكلمة لأحد المستشارين من مجموعة العدالة الاجتماعية.

تفضلوا السيد الرئيس.

**<u>المستشار السيد المصطفى الدحماني:</u>**

**بسم الله الرحمن الرحيم.**

**السيد الرئيس،**

**السيدات والسادة المستشارين،**

**السيدان الوزيران المحترمان،**

نفتتح هذه الكلمة الخاصة بمناقشة مشروع القانون المالي بالتعبير أولا عن اعتزاز المجموعة بالبشارات التي حملتها الزيارة الملكية الأخيرة لأبو ظبي والتي تم فيها التوقيع على إعلان "نحو شراكة مبتكرة ومتجددة وراسخة بين المملكة المغربية ودولة الإمارات العربية المتحدة"، والذي يروم الارتقاء بالعلاقات والتعاون الثنائي إلى آفاق أوسع عبر شراكات اقتصادية فاعلة تخدم المصالح العليا المشتركة وتعود بالتنمية والرفاه على الشعبين الشقيقين والتي ستسهم لا محالة في تسريع وثيرة التنمية التي يقودها جلالة الملك محمد السادس نصره الله وتسريع إنجاز البنيات التحتية التي تسهم في تنمية البلاد.

تأتي مناقشة قانون المالية هذه السنة في ظل ظرفية متسمة بعدة أحداث مؤثرة على الأولويات الأساسية لبلادنا، وهي قضية الوحدة الترابية وقضية

فلسطين وإرساء ركائز الدولة الاجتماعية، وهي الأولويات التي دأب جلالة الملك على تذكيرنا بها في عدة مناسبات، وهي مناسبة للتعبير عن الاعتزاز لما تبذله القوات المسلحة الملكية في حماية التراب الوطني من كل المحاولات البئيسة لإشعال الحروب وإشاعة الرعب والخراب.

كما نستثمر هذه الفرصة للتأكيد على الدعم الكامل لجهود الشعب الفلسطيني لاستعادة أرضه المحتلة وندين الإسناد الإمبريالي لهذا العدوان، وندعو إلى تكثيف جهود المؤازرة والدعم للحقوق الفلسطينية الثابتة.

يأتي القانون المالي لهذه السنة كذلك في ظرفية تتسم بحدوث زلزال 8 سبتمبر الذي أثر بشكل قوي على الوضعية الاجتماعية والاقتصادية لمنطقة شاسعة وسط المملكة، مع ما كشفه ذلك من مستويات الهشاشة في المجال الجبلي والقروي، وما يتطلبه الأمر من سياسات رصينة وفعالة لتحقيق التوازن بين مستويات التنمية في مختلف مناطق البلاد.

ونجدد بالمناسبة، التعبير عن اعتزازنا بما كشفه الزلزال من تجذر قيم التضامن والتآزر والأخوة بين مكونات الشعب المغربي ونجدد الترحم على ضحايا الزلزال.

يأتي هذا المشروع في ظل ظروف صعبة بالنسبة للمواطنين والمواطنات، من جراء آثار الجفاف والاستنزاف الذي تعرضت الثروة المائية الوطنية وموجة الغلاء غير المسبوق والناتجة عن ارتفاع أسعار المحروقات وعدم فعالية آليات المنافسة الحرة في ضمان تنافس حقيقي بين الفاعلين، ووجود علامات واضحة على ممارسات دالة على توافقات بين الفاعلين الكبار في السوق على تحديد هوامش ربح مرتفعة.

كما يتسم بتزايد الاحتقان الاجتماعي في قطاع التعليم، الذي يشكل أولوية أساسية وضمانة لبناء مستقبل زاهر لبلادنا، من جراء التذبذب في الالتزام بالمرجعية المجسدة في القانون الإطار وتحكم الحسابات المالية والسياسية في تدبير شؤون الموارد البشرية للقطاع.

نناقش مشروع قانون المالية هذه السنة أيضا بعد أن استبشرنا بنيل بلادنا لشرف المشاركة في تنظيم كأس العالم لكرة القدم 2030، ونتمنى أن يتم ترشيد الكلف الاستثمارية لهذا التنظيم وابتكار أساليب تمويلية ناجعة، تقلص من تأثيره على المالية العمومية وتزيد من الأرباح المتوقعة لهذا الحدث الهام وتعزز الآثار المرتقبة له على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، بما يجعل منه دافعا للقطاع الخاص للاستثمار في المشاريع المرتبطة بهذا الحدث الهام.

وحرصنا في مجموعة العدالة الاجتماعية على مناقشة مشروع القانون المالي في ظل الالتزام بالتوجيه الملكي للبرلمان، والمتضمن في خطاب افتتاح السنة التشريعية الحالية، واعتبرنا على أن هذا الخطاب يشكل توجيها ذهبيا لكل المتدخلين في إعداد السياسات العمومية وتنفيذها وتقييمها، باعتبار القيم، التي أشار إليها الخطاب، هي الطاقة الذاتية التي تحفظ لهذه الأمة تماسكها وتمنحها قوتها وتعزز إشعاعها.

وفي هذا الإطار، يندرج حرص جلالة الملك على مواصلة إصلاح النظام القانوني للأسرة المغربية، في إطار الثوابت الشرعية التي يختص بها جلالته بصفته أميرا للمؤمنين.

ونتمنى بالمناسبة أن تنجح اللجنة المحدثة لهذا الغرض في معالجة كافة الاختلالات الناجمة عن التطبيق غير السليم لمقتضيات المدونة، وتقديم مقترحات مبدعة لمعالجة المظلمات الناشئة للتفسيرات والتأويلات المعوجة لمقتضيات المدونة.

ويشكل الخطاب الملكي كذلك توجيها ذهبيا للمعنيين بتفعيل نظام الحماية الاجتماعية، المنصوص عليه في قانون الإطار، وخاصة ضمان التسريع في تنفيذه.

نستثمر محطة مناقشة مشروع قانون المالية كذلك باعتبارها محطة للنقاش حول تقييم السياسات العمومية، وندعو الحكومة بشكل صريح إلى مراجعة مقاربتها في تدبير ملف النظام الأساسي للتربية الوطنية، وفق مقاربة تغلب كرامة رجال ونساء القطاع على الحسابات المالية.

لقد افترضت الحكومة في إعدادها لقانون المالية عدة فرضيات، نعتقد على أنها تعاكس التوقعات المالية، ونعيد التأكيد إلى ما سبق أن أكدنا عليه ودعونا إليه سابقا من الانتقال من نظام توقعي مبني على فرضيات مغلقة، إلى نظام توقعي مبني على سيناريوهات، تضع حدودا دنيا وحدودا قصوى لهذه المؤشرات، نتوقف كذلك عند طبيعة المعطيات المتعلقة بإحداث المناصب المالية، حيث يتم تقديمها في شكل أرقام خام بلا تدقيق، لطبيعة هذه المناصب، وإلى كلفتها المالية وبدون رؤية متعددة السنوات.

مقتضيات أخرى في الكلمة سندلي بها كتابة.

في الأخير، نعتقد على أن الحكومة قد تجاوبت مع مكونات لجنة المالية والشؤون الاقتصادية مع مجموعة من التعديلات التي تم تجويد المشروع بواسطتها، ونشيد بالمناسبة بالتعاون بين مكونات المجلس والحكومة في هذا الصدد.

وانسجاما مع هذا، فإننا قررنا في مجموعة العدالة الاجتماعية التصويت بالإيجاب على مشروع قانون المالية.

وشكرا لكم.

**السيد رئيس الجلسة:**

انتهى الكلام، السيد المستشار راه الوقت، الوقت ديالك اخذيتيه صافي، الله يخليك.

الكلمة الآن للمستشار خالد السطي في حدود خمسة دقائق.

اسمح لي السيد المستشار لديكم مسبقا توزيع الوقت، وهذا الوقت صادقت عليه..

**المستشار السيد المصطفى الدحماني:**

..أنت بأسلوبك، أنت وليس بهاذ الطريقة البشعة.

**السيد رئيس الجلسة:**

هاذي بشعة؟

**المستشار السيد المصطفى الدحماني:**

بشعة...

**السيد رئيس الجلسة:**

يجب عليك أن تسحب هذا الكلام، لأن اتهام خطير جدا.

البشاعة هي أن نحتكر الوقت على حساب الآخرين، على حساب الحكومة، نحن التزمنا في ندوة الرؤساء بهذا التوزيع ولكم الوقت الكافي.

سمحوا لي الله يخليك، نحن تحت ضغط الزمن، سمحوا لي الله يخليك.

ما تقولش بأنه بشعة وعدم الاحترام، وهاذ الشي هذا كلام كبير ولا يليق بهذه الجلسة الدستورية.

أنا حريص على احترام النظام الداخلي، حريص على تطبيق مقررات ندوة الرؤساء وقد شاركتم فيها.. تكلمتم بما فيه الكفاية، السيد الرئيس.

**المستشار السيد المصطفى الدحماني:**

السيد الرئيس، نقطة نظام تتعلق بالتسيير.

**السيد رئيس الجلسة:**

أشنو فالتسيير، أشنو؟ نحن على مشارف الانتهاء.

تفضلوا السيد المستشار المحترم السي خالد السطي.

**المستشار السيد المصطفى الدحماني:**

السيد الرئيس، عندي نقطة نظام تتعلق بالتسيير.

**السيد رئيس الجلسة:**

لا أعطيك الكلام لأنه أنهيت كلامك وتدخلك أنهيته.

تفضلوا السيد المستشار المحترم السي خالد السطي.

**المستشار السيد خالد السطي:**

ضمن لي الهدوء السيد الرئيس ونتكلم.

**السيد رئيس الجلسة:**

الهدوء راه كاين آسيدي.

**المستشار السيد المصطفى الدحماني:**

أنا متمسك بنقطة نظام تتعلق بمقتضيات النظام بالمجلس تتعلق بتسيير هذه الجلسة.

**السيد رئيس الجلسة:**

ودابا شنو هاذ الشي؟ ما فهمتش.

اسمحوا لي، الله يخليكم السادة المستشارين، هذه مؤسسة لها ذاكرة، لها قوانين تحكمها، هاذ الشي خارج أخلاقيات وأدبيات العمل البرلماني، السيد المستشار تناول الكلمة..

لاش غنعطيه الكلمة؟ شنو غيقول؟ شنو هاذ الخرق؟

تفضل آسيدي هاذ الكلمة نسمعوك.

**المستشار السيد المصطفى الدحماني (نقطة نظام):**

السيد الرئيس، نقطة نظام ماشي منا منكم، هذا ما ينص عليه القانون الداخلي للمجلس.

أعتقد السيد الرئيس على أنه النظام الداخلي ديال مجلس المستشارين الذي تلوحون به ورجعو ليه ما كيضمنش الضرب على الطابوري ديالكم، يتضمن مقتضيات تتعلق بالتنبيه، ثم بقطع الميكرفون.

أما الطريقة الفجة والفظة اللي كتضربو بها على الطبلة، أعتقد ماشي هي الأخلاق اللي كيكرسها القانون ديال النظام الداخلي ديال المجلس، وبالتالي أنا كنطلب منك السيد الرئيس على أنه تضمن الأخلاقيات ديال التدبير، لأنه محمية بالقانون الداخلي، ما كاينش الضرب على المقعد، ما كاينش شي حاجة فالقانون.

حتى احنا تنقولو لا حول ولا قوة إلا بالله من هاذ السلوك.

**السيد رئيس الجلسة:**

أنا لم أضرب بالمطرقة فوق الطاولة، هاذي هي الأعراف البرلمانية المتداول عليها.

يجب أن تسحب الكلام.

لو أردت أن أكون فعلا دقيقا لطلبت من زميلك أن يسحب الكلمات التي تفوه بها في حق رئاسة هذه الجلسة.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.. تفضلوا السيد المستشار المحترم.. تفضلوا السيد المستشار المحترم.

**المستشار السيد خالد السطي:**

شكرا السيد الرئيس.

**السيد الرئيس المحترم،**

**السيدان الوزيران المحترمان،**

**السيدات والسادة المستشارون المحترمون،**

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب في إطار هذه الجلسة العامة بمناسبة مناقشة مشروع قانون المالية رقم 55.23 لسنة 2024، وهي مناسبة نؤكد من خلالها اعتزازنا بالتطورات الإيجابية التي يعرفها ملف الصحراء المغرب بقيادة صاحب الجلالة حفظه الله.

وبنفس المشاعر ندين الإبادة الجماعية ضد إخواننا الفلسطينيين بصفة عامة وسكان غزة بصفة خاصة من طرف كيان إرهابي مرق.

وننوه في هذا الإطار، بمواقف بلادنا، وضمنها الرسالة الملكية السامية للقمة الإسلامية المشتركة غير العادية التي دعا فيها جلالته، للحزم أمام اعتداءات إسرائيل والرسالة التي وجهها جلالته كذلك بمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني والتي قال فيها جلالته إن الأعمال الانتقامية الإسرائيلية تخلف انتهاكات جسيمة في غزة.

إننا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، نعبر عن اعتزازنا بالمصداقية التي تحظى بها بلادنا بين الأمم تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة حفظه الله، والذي يقوم حاليا بزيارة على رأس وفد كبير لدولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة والتي توجت بتوقيع اتفاقيات أساسية واستراتيجية.

كما نعتز بالثقة في قدرة بلادنا على تنظيم "مونديال 2030" إلى جانب إسبانيا والبرتغال، وهو استحقاق أممي، فقط السيد رئيس الجامعة، هذاك النجاح ديال الجامعة ديالكم بغيناك تنقلوه لعدد من القطاعات الحكومية، واحد العدد دالقطاعات خاصها تتحرك شي شوية.

**السيدان الوزيران المحترمان،**

يأتي مشروع قانون المالية لهذه السنة في ظل استمرار تداعيات زلزال الحوز، الذي خلف ضحايا وجرحى، نسأل الله لهم الشفاء وأن يرحم الموتى، لكنه أظهر من جديد صلابة وأصالة وتلاحم الأمة المغربية، ملكا وشعبا.

ونثمن بهذه المناسبة الإجراءات المصاحبة لدعم ومساعدة المتضررين طبقا للتعليمات الملكية السامية، وهي مناسبة أيضا لكي نلفت انتباه الحكومة إلى ضرورة الاستمرار في دعم المتضررين، خصوصا ونحن مقبلون على فصل الشتاء.

إن مشروع قانون المالية لهذه السنة هو المشروع الثالث لهذه الحكومة، ويأتي في منتصف الولاية الحكومية. وبالتالي، فإن ملامح العمل الحكومي قد اكتملت، ومن حقنا أن نتساءل اليوم عن هذا الأداء في ضوء الوعود الانتخابية والالتزامات العشر للبرنامج الحكومي، واللي سجلنا على أنكم تقدمتو فقط في التغطية الصحية بشكل جيد، وكذلك في التعليم الأولي، أما الباقي في 8 خص مازال خصكم اجتهادات.

إن مشروع مالية هذه السنة هو استمرار للسياسة الحكومية الفريدة وغير المسبوقة والتي أدت إلى التأثير سلبا على القدرة الشرائية للمواطنات والمواطنين بمختلف فئاتهم الاجتماعية، حيث ناهز التضخم 5%، كما أن سقف البطالة تعدى 13%، وهاذ الشي لم يحصل منذ سنة 2000، كاين بعض الأمور أخرى بلا ما ندخلو فالتفاصيل ديالها.

فقط السيد الرئيس كذلك، كان الإشكالية هاذي كنا نبهنا هو عدم تنفيذ التزام ديال 30 أبريل 2022، خصوصا اللي عندو الشق المتعلق بالزيادة في الأجور، الدرجة الجديدة وكذلك التعويض عن العمل في المناطق الصعبة والنائية والتخفيض الضريبي.

وهنا أقول السيد الوزير هو أن العبرة ليس في توقيع الاتفاقيات بل العبرة في توفير الاعتمادات المالية وتنزيلها.

وارتباطا بهذا الموضوع، نثمن تخصيص دعم مباشر للأسر بتعليمات ملكية سامية، وهو الدعم الذي أطلقته حكومة الأستاذ عبد الإله ابن كيران في الفترة السابقة بعد الرفع ديال الدعم ديال المقاصة ديال المحروقات، وتنشيد هنا، السيد الوزير، سبق لكم صرحتو بشجاعة بهاذ الأمر هذا، لأن لولا هذاك الدعم اللي وفر لكم حاليا ربما 200 مليار درهم، ما كانش ممكن ديرو الدعم المباشر، وما كانش ممكن على أنكم تشجعوا في البرامج ديالكم.

كاين مجموعة دالمقترحات، لأن الوقت لا يسمح، السيد الوزير، وهو مراجعة قرارات الحكومة للحوار الاجتماعي المركزي والقطاعي، خصوصا في ظل الإشكاليات اللي واقعة فالتعليم.

وبالمناسبة بغيناكم تنجحو وترجعو وليدات المغاربة يقراو، ولكن تنعتقد هذاك باش ترجعو، احنا كانت عندنا الفكرة أن يتسحب النظام الأساسي، ولكن الحكومة قررت أنها تجمدو (في إشكالية قانونية).

ولكن نتمناكم أنكم توصلو لنتائج خصوصا الزيادة في الأجور بشكل معقول، وكان التزام حكومي د 2500 درهم، وكذلك حماية كرامة رجال ونساء التعليم، وما بقاتش المقاربة الأمنية أنها هي الحل، مع كامل الأسف سجلنا بعض التدخلات فبعض الاعتصامات والإضرابات ديال الأساتذة، هاذ الأمر هذا أعتقد لم يعد مقبولا.

فيما يخص كذلك التعجيل بإخراج مدونة ديال التعاضد، الحكومة، نتمناو الحكومة على أنها تكون عندها الجرأة وتخرج لنا مدونة التعاضد اللي هي من 2016 ومازال حاصلة، كذلك بغينا الإدماج (CNSS[4]) و(CNOPS[5]) تكون واحد الرؤية واضحة ويكون فيها التشاور، كذلك استمرار إصلاح المقاصة حتى هو نفس الشيء.

بالإضافة بطبيعة الحال إلى اتخاذ إجراءات مستعجلة للتحكم في التضخم اللي هاذوك المغاربة فيهم الزيادة في الأجور وتنشوف بلا ما ندخلو فالتفاصيل ديالو.

فالختام ليس المطلوب من الجهة التنفيذية الإمعان في تشخيص الظرفية الداخلية والخارجية، بل إن المطلوب هو إبداء حلول مبتكرة، ونظرا لعدم تجاوب الحكومة مع مجموعة دالمقترحات اللي تقدمنا بها منها عدم إدماج..

**<u>السيد رئيس الجلسة:</u>**

شكرا السيد المستشار، شكرا السي خالد، شكرا.

إذن نمر الآن إلى رد الحكومة والذي يتولى القيام به السيد الوزير المنتدب في الميزانية.

تفضلوا السيد الوزير المحترم.

[4] **C**aisse **N**ationale de **S**écurité **S**ociale.

[5] **C**aisse **N**ationale des **O**rganismes de **P**révoyance **S**ociale.

**السيد فوزي لقجع الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية:**

**بسم الله الرحمن الرحيم**

**والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.**

**السيد الرئيس،**

**السيدات والسادة المستشارين المحترمين،**

**السيد الوزير،**

أولا اسمحوا لي أن أضم صوتي لصوتكم للتنويه والإشادة بما تقوم به الأسرة الأمنية المغربية بمختلف شرائحها من مجهودات، في تكران تام للذات للدفاع، عن حوزة الوطن من قوات مسلحة ملكية، نساء ورجال الأمن الوطني، الدرك الملكي، القوات المساعدة، وباقي الأفراد يعني التي تنتمي لمختلف الأسلاك.

الأكثر من هذا كله اليوم، هو أن بتجربتها وبتراكم تجاربها الاستثنائية، أصبحت التجربة الأمنية المغربية تشكل مصدر افتخار ومصدر إشادة عالمية، وما احتضان المغرب للمؤتمرات العالمية المقبلة إلا اعتراف واضح بهذا المسلك الإيجابي الذي يعزز اختيارنا بمد هذه الأسرة الأمنية بمختلف الوسائل التي تمكنها من تطوير عملها وتثبيت قواعدها سواء داخل الوطن أو خارجه.

اسمحوا لي أيضا أن أشكر السيدات والسادة المستشارين وعلى رأسهم السيد رئيس اللجنة، لجنة المالية، لتعاونهم ومشاركتهم الفعالة لإخراج قانون مالية يستجيب إلى أقصى حد ممكن لتطلعات المواطنات والمواطنين.

**السيدات والسادة المستشارين،**

لا يمكن أن نعتبر قانون المالية لسنة 2024، كمجموعة من الإجراءات، وأن نلخصه في مجموعة من الجداول والأرقام التقنية.

إن مشروع قانون مالية لسنة 2024 هو حلقة داخل مسلسل تنموي يقوده جلالة الملك نصره الله منذ أكثر من عقدين من الزمن، يتناغم فيه الجانب الاجتماعي والاقتصادي في خط ناظم وبسلاسة كبيرة وتكامل واضح وبين، إن هذا التناغم لمشروع ونظرة استراتيجية يقودها جلالة الملك نصره الله، المطلوب منا جميعا هو أن نترجم آفاقها وتطلعاتها على أرض الواقع ضمن مشاريع قوانين المالية المتتالية.

وإن نحن استوعبنا هذا المنظور الاستراتيجي، علينا أن نطرح السؤال العميق، إلى أي حد استجاب أو سيستجيب قانون المالية لسنة 2024 لهذا البناء، بناء مغرب متقدم ومتطور، يشكل استثناء حقيقيا في منطقة تعرف مجموعة من الاضطرابات.

الجانب الاجتماعي والبناء الاجتماعي الذي ابتدأه جلالة الملك نصره الله، بإطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وتطور وفق مقاربات وبرامج مختلفة، إلى أن توج بإعلان جلالته لإطلاق الإصلاح الاجتماعي الشامل.

مشروع قانون المالية اليوم، يكمل انخراط جميع المغاربة، جميع المواطنات والمواطنين في نظام الصحة أو في نظام التغطية الصحية الإجبارية.

مشروع قانون المالية، وفق هاذ المنظور، هذا هو المنظور الإستراتيجي، قانون المالية نتاع 2024 يخصص الاعتمادات للدعم المباشر للأسر التي تستحق هاذ الدعم، وإلى أضفنا وإلى بغينا ننهيو الإشكال نتاع البرنامج أو لا الشق الاجتماعي في البناء المجتمعي التحديثي المتجدد، الذي يقوده جلالة الملك نصره الله، هناك الطبقة المتوسطة، نعم، هناك مجموعة من الإجراءات اتخذتها الحكومة في سنة 2024 واتخذت قبلها إجراءات، لأن الكل يؤمن بأن الطبقة المتوسطة هي صمام الأمان في بناء المجتمعات الحديثة والحداثية.

هاذ الطبقة المتوسطة، الحكومة في سنة 2024 دارت الدعم ديال السكن، عالجت مجموعة من الإشكالات المرتبطة بالأجور نتاع قطاعات معينة، واش كان هذا كافي يعني للتقليص أو للحد أو لتفادي الإشكالات المرتبطة بالتضخم؟ لا، الجواب لا، لأن ما كاينش اليوم طريقة اقتصادية أو تعامل اقتصادي يمكن أي بلد من بلدان العالم باش تحيد التضخم، ولكن علينا أن نضاعف المجهودات، والشق الأساسي للطبقة المتوسطة هو تحسين الدخل، علينا أن نكون أكثر جرأة، سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص، لتحسين دخل الطبقة أو لا الشغيلة.

وهنا غادي نفتح القوس نتاع التعليم، رغم الاكراهات ورغم.. وبديت فهاذ الالتزام منذ أسبوع، ولكن لابد من التذكير به، خصوصا واحنا على بعد بضع من الوقت لإجراء الجولة الثانية من الحوار مع الأخوات والإخوان ممثلي رجال ونساء التعليم.

هاذ الظروف الصعبة وهاذ الظروف الاستثنائية لن تمنعنا من تحسين دخل نساء ورجال التعليم، إيمانا منا بأن دورهم أساسي، ما يمكنش لهاذ البناء المجتمعي الإستراتيجي الذي خططه ويقوده جلالة الملك، ما يمكنش نديروه بدون تعليم قوي لتكوين الأجيال الصاعدة واللاحقة، والحكومة واعية بذلك، وسنعمل على أجرأة كل هذا، ضمانا أولا لكرامة رجال ونساء التعليم، ولكن أيضا لأننا نؤمن بأن هذا هو الاستثمار الحقيقي في الأجيال الصاعدة واللاحقة.

لما تنهيو البعد.. الشق الاجتماعي، ما كاينش الوقت بزاف باش نطول وندخل فالتفاصيل، قد تأتي فرص أخرى، كانت عندنا فرص فالنقاش، كاين البعد الاقتصادي اللي تيخلق الثروة والشغل ويخلق معدلات النمو اللي (effectivement) تمكن الشباب المغربي من حياة كريمة وولوج الشغل.

وهاذ البعد الاقتصادي قاده جلالة الملك، كما قلت في تناغم مع البعد الاجتماعي، وآخر حلقة اللي كانت فهاذ البعد وفهاذ البناء وما تم التوقيع عليه في أبو ظبي قبل يومين برؤية وقيادة ملكية حكيمة وإستراتيجية وبعد إستراتيجي، مع دولة، كما قال السادة المستشارون، تجمعنا من الأخوة ومن التكامل ما يجعلنا قادرين جميعا أن نكون بنية تكاملية، لا لتطوير البلدين فقط، ولكن أيضا لأن نصدر تجاربنا التكاملية إلى إفريقيا وأوروبا ومختلف أنحاء العالم، وهذا هو البعد الاستراتيجي.

وهاذ البعد الإستراتيجي كانت إحدى تجلياته الاقتصادية في أحد الخطب الملكية الأخيرة، حين دعا جلالة الملك الدول الإفريقية، نتاع غرب إفريقيا، للانفتاح على المحيط الأطلسي المغربي لتشكيل كتلة اقتصادية إفريقية قادرة على الانفتاح على العالم، هذا هو التصور، هذا هو البناء المجتمعي اللي تيقوده جلالة الملك، ومشروع قانون المالية هو الحلقة السنوية في هذا البناء، إذن أنا هضرت على المستويات الاجتماعية وما أتت به أو لما أتى به مشروع قانون المالية لتركيز دعائمه، لا من دعم مباشر ولا من دعم للسكن ولا من تحسين لأجور بعض الفئات ولا في تدعيم الاعتمادات المخصصة لا لقطاعات التعليم ولا لقطاعات الصحة.

هذا هو التصور، الآن، هاذ البناء الاقتصادي ولا الاجتماعي يتطلب إصلاحات، الإصلاح اللي كان عندنا معه موعد هو الأساسي، وهو إصلاح الضريبة على القيمة المضافة، وهاذ الإصلاح درناه وفق هاذ المقاربة وهاذ الدينامية المسترسلة والمتتالية، والتي تتجاوز الولايات التشريعية والحكومية، لأنه وفق نفس المنظور.

الإصلاح نتاع الضريبة على القيمة المضافة كله كان يتجه إما رجعنا (TVA) zéro (0)، يعني صفر بالنسبة لمجموعة من المواد، وإما نزلنا (TVA) لا في النقل بمختلف أشكاله ولا على مجموعة من.. لا في الماء ولا العدادات والكهرباء، هذا هو التصور، لأن ذيك الضريبة على القيمة المضافة في (les taux) نتاعها، لن يخطر ببالنا أن تكون وسيلة لضرب القدرة الشرائية، لأن هاذ المشروع أنا كنعاود نأكد، كيجي فواحد النسق وفواحد البناء مجتمعي، أنا تنقول اليوم الأسر، الهشاشة خصها الدعم المباشر، سينطلق بما حددته التوجيهات الملكية السامية انطلاقا من ديسمبر ولكن علينا أن نطوره ونعززه في المستقبل.

كاين الطبقة المتوسطة، راني قلت لك، وكاين الجانب الاقتصادي والبعد الاقتصادي، هاذو هما الدعامات لبناء المغرب المتقدم الاستثنائي الذي نال شرفا استثنائيا فالعالم متاع تنظيم كأس العالم 2030، هاذي هي الدينامية التي ستوصلنا إلى ولوج للبلدان الصاعدة بكل أريحية في المستقبل القريب.

فيما يخص بعض الأمور التي جاءت في مداخلاتكم باش ما نطولش، الجانب الاجتماعي، الحكومة واضحة فهاذ الشأن، إن شاء الله سنخصص الوقت الكافي لإنصاف نساء ورجال التعليم بما يليق من وضعهم الاجتماعي، وبما يليق من دورهم الأساسي في بناء المجتمعات هذا هو الأساس، هاذي هي الخلفية التي تقودنا فهاذ المسار، وهاذي هي الخلفية اللي غادي نتعاملو بها.

سنواصل كيما أعلن عليه السيد رئيس الحكومة مع مختلف النقابات قبل نهاية السنة إن شاء الله لتحسين الأجور لباقي الفئات وإيجاد الطرق الكفيلة بضمان العدالة نتاع الضريبة فيما يخص الضريبة على الدخل، وكنت اخذينا التزام واضح على أن السنة المقبلة إن شاء الله وبتشارك معكم ومن خلال الحوار الاجتماعي، سنعيد النظر جملة وتفصيلا في الجدول الحالي نتاع الضريبة على الدخل حتى يكون أكثر إنصافا لذوي الدخول المحدودة، ولا تكون يعني ذوك (les abattements) ما يكونش وسيلة للاستفادة منه بطريقة أتوماتيكية مهما كانت هذه الدخول.

فيما يخص الفرضيات، لا أريد الخوض في تفاصيلها، قلت فالعديد من المناسبات بأن المعدلات دالنمو لا تحددها الفرضيات، المعدلات ديال النمو تتحددها السياسات الإنمائية، الاقتصادية خاصة، المعدلات دالنمو هي الوسيلة الوحيدة لخلق فرص الشغل، المعدلات دالنمو قد نتوقع شيئا والتوقعات متاعنا كما قلت ذلك في اللجنة وفي مجلس النواب، احنا التوقعات نتاعنا اعطيناكم الطريقة باش درناها في كل الفرضيات، إن كانت هناك طريقة أخرى حتى نكون أكثر التصاقا بواقعيتها احنا راه مازال ما سالييناش من القانون ديال المالية أهلا وسهلا ومرحبا، ماكاينش إرادة لتضخيم شيء.

على أي، دابا القانون متاع التصفية راه تيجي السنة المقبلة، إذن راه الحقيقة ستلاحقنا كمؤسسات والمسؤولية نتاع التدبير راه هي مسؤولية مشتركة بحكم الدستور.

فيما يخص الاقتراض، لم نغرق ولا نريد أن نغرق، لأن هذاك المشروع المجتمعي نتاع بلادنا الذي يقوده جلالة الملك ببعد استراتيجي عندو مجموعة نتاع الضمانات، من بينها هي السلامة نتاع البنية المالية لبلدنا.

ولهذا فالحكومة كانت حريصة، بل جعلنا من تجاوز بعض الأمور كالمديونية والعجز خطا أحمرا، بل أكثر من ذلك، مشينا للحل الصعب باش نخفضو معدلات العجز ونهيو الولاية الحكومة بمعدل عجز نتاع 3%، لماذا 3%؟ لإنه المعدل اللي تيضمن لك المديونية ما طلعش، لكي لا نرهن الأجيال المستقبلية، ولكي لا نكون عاملا معرقلا للمشروع المجتمعي نتاع بلادنا الذي يقوده جلالة الملك.

السلامة المالية نتاع بلادنا أساسية في بناء هذا التطور والتحديث، وبالتالي العجز كل نقطة عجز تنهبطوها راه هي 11 مليار نتاع الدرهم، يعني تنحيدو واحد الهامش نتاع 11 مليار نتاع الدرهم، وندير واحد الحساب غير بسيط، من 7% نهار 21 ومن 24 غادي يكونو فـ 4%، ياك هي 3 نقاط، يعني 33 مليار نتاع الهوامش المبرمجة حيداتها الحكومة.

هاذو أرقام ودائما نحتكم لذاك البرنامج التطويري نتاع البلاد، ماشي لقراءات فيها شوية دالإيديولوجية وشوية نتاع السياسوية الضيقة إلى غير ذلك، دائما نحتكم هدفنا هو هذاك.

إذن الاقتراض احنا بغينا نهبطوه، وغادي يهبط لـ 69%، لا نريد أن نثقل كاهل بلادنا بالاقتراض، رغم توفر كل الظروف اليوم عند الحكومة باش تقترض، أكثر من هذا، ياك الحكومة عندنا 5 المليار نتاع الدولار عند (FMI[6]) ما استعملناهاش، راه كاينة، في أي وقت من الأوقات، الحكومة

[6] **F**onds **M**onétaire **I**nternational.

فعامين عندها الحق فأي نهار بغات تاخذ 5 دالمليار تاخذها، احنا ما بغيناش نثقلو الكاهل نتاع بلادنا بالدين، لأن المديونية قد تكون عرقلة لبناء المشروع التطوري التحديثي الذي يقوده جلالة الملك.

هاذي هي (la référence) عندنا، هاذي هي (la référence) باش تنخدمو، إذن الاقتراض والعجز، إلى غير ذلك، وكما قلت تحسين الدخل نتاع الطبقة المتوسطة كيفرض مواكبة حقيقية للقطاع الخاص، وهي حلقة مفرغة في البناء، القطاع الخاص باش يقدر يمشي فهاذ الدينامية خصو تكون عندنا استثمارات، وهذا هو اللي خلانا إراديا نرفعو الاستثمار العمومي، وخص الاستثمارات من شاكلة الاستثناء الذي قاده جلالة الملك في أبو ظبي، ويتجسد إن شاء الله في أقرب الأوقات.

وهاذ الدينامية تجعل ضمن إيديولوجية من ضمنها العدالة الاجتماعية أنه المتوسط أن القطاع الخاص يتطور، المتوسط فيه يرجع كبير والصغير يرجع متوسط، ولكن يضمن له هوامش يستثمرها في طبقة شغيلة يعتبرها كل الخبراء الاقتصاديون على أنها محور التنمية ومحور الإنتاج ومحور التقدم والرخاء.

شكرا على استماعكم والسلام عليكم.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا معالي الوزير على هاذ الرد الدقيق والمفصل.

وبهذا نكون قد استكملنا المناقشة العامة لمشروع قانون المالية للسنة المالية 2024.

وقبل أن أعلن عن رفع الجلسة، أذكر المجلس الموقر، يعني، سنستكمل الدراسة مساء هذا اليوم في جلستين ابتداء من الساعة الرابعة بعد الزوال وفق البرنامج التالي:

- الجلسة الأولى ستخصص للتصويت على الجزء الأول من المشروع؛
- وتليها جلسة ثانية تخصص للبت في الجزء الثاني ومشروع القانون المالي برمته؛
- وبعد ذلك التصويت، تصويت اللجان الدائمة على مشاريع الميزانيات الفرعية، المندرجة ضمن اختصاص كل لجنة.

شكرا لكم جميعا.

**ورفعت الجلسة.**